

تقرير
مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والثلاثون
الملحق رقم ١٢ (A/34/12)



الأمم المتحدة

تقرير
مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والثلاثون
الملحق رقم ١٢ (A/34/12)



الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٧٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الاحالة الى إحدى وثائق الأمم المتحدة .

وسيصدر فيما بعد التقرير الخاص بالدورة الثلاثين للجنة التنفيذية بوصفه : الوثائق
الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/34/12/Add.1) .

[الأصل : بالانكليزية]
[١١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩]

الصفحة	الفقرات	المحتويات
١	٥- ١	مقدمة
<u>الفصل</u>		
<u>الأول</u> - الحماية الدولية		
٢	٧٢- ٦
٢	١٤- ٦ ألف - مقدمة
٤	٤٤-١٥ باء - مبادئ الحماية وحقوق اللاجئين
٤	٢٦-١٥ ١ - اللجوء
٦	٢٨-٢٧ ٢ - عدم الاعادة القسرية
٧	٣٠-٢٩ ٣ - الطرد
٨	٣٢-٣١ ٤ - السلامة الشخصية للاجئين
٨	٣٣ ٥ - الحجز
٩	٣٥-٣٤ ٦ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
١٠	٤١-٣٦ ٧ - وثائق السفر والهوية
١١	٤٤-٤٢ ٨ - التجنس
١١	٤٩-٤٥ جيم - تحديد مركز اللاجئين
١٣	٥٠ دال - العودة الطوعية الى الوطن
١٣	٥٦-٥١ هاء - لم شمل العائلات
١٤	٧٠-٥٧ واو - الصكوك الدولية
١٤	٥٨-٥٧ ١ - النظام الأساسي للمفوضية
	 ٢ - اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧
١٥	٦٢-٥٩ المتعلقان بمركز اللاجئين
١٦	٦٣ ٣ - اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩
	 ٤ - الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان المعقودة
١٦	٦٤ عام ١٩٦٩
١٦	٧٠-٦٥ ٥ - صكوك قانونية دولية أخرى تمس اللاجئين
١٧	٧٢-٧١ زاي - نشر مبادئ الحماية وقانون اللاجئين

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
١٩	١٥٤-٧٣	الثاني - أنشطة المساعدة في افريقيا
١٩	٧٧-٧٣	ألف - التطورات العامة
٢٠	١٥٤-٧٨	باء - التطورات الرئيسية في مختلف البلدان
٢٠	٨٢-٧٨	١ - أنغولا
٢١	٨٧-٨٣	٢ - جيبوتي
٢٢	٨٩-٨٨	٣ - مصر
٢٢	٩١-٩٠	٤ - اثيوبيا
٢٣	٩٦-٩٢	٥ - كينيا
٢٣	١٠٤-٩٧	٦ - موزامبيق
٢٥	١٠٦-١٠٥	٧ - الصومال
٢٥	١١٥-١٠٧	٨ - الجنوب الافريقي (بوتسوانا ، وليسوتو ، وسوازيلند)
٢٧	١٢١-١١٦	٩ - السودان
٢٧	١٣٠-١٢٢	١٠ - جمهورية تنزانيا المتحدة
٢٩	١٤١-١٣١	١١ - زائير
٣١	١٤٨-١٤٢	١٢ - زامبيا
٣٢	١٥٤-١٤٩	١٣ - البلدان الأخرى في افريقيا
٣٤	١٨٤-١٥٥	الثالث - أنشطة المساعدة في الأمريكتين
٣٤	١٨١-١٥٥	ألف - أمريكا اللاتينية
٣٤	١٦٠-١٥٥	١ - مقدمة
٣٥	١٦٤-١٦١	٢ - شمالي أمريكا اللاتينية
٣٥	١٧٠-١٦٥	٣ - شمال غربي أمريكا الجنوبية
٣٥	١٦٧-١٦٥	(أ) بيرو
٣٦	١٧٠-١٦٨	(ب) البلدان الأخرى في شمال غربي أمريكا الجنوبية
٣٦	١٨١-١٧١	٤ - جنوب أمريكا اللاتينية
٣٦	١٧٥-١٧١	(أ) الأرجنتين
٣٧	١٧٨-١٧٦	(ب) شيلي
٣٧	١٨١-١٦٩	(ج) البلدان الأخرى في جنوبي أمريكا اللاتينية
٣٧	١٨٤-١٨٢	باء - أمريكا الشمالية

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
٣٦	٢٤٧-١٨٥	الرابع - أنشطة المساعدة في آسيا
٣٦	١٩٢-١٨٥	ألف - التطورات العامة
٤٠	٢٤٧-١٩٣	باء - التطورات الرئيسية في مختلف البلدان أو المناطق
٤٠	١٩٦-١٩٣	١ - بنغلاديش
٤١	٢٠٠-١٩٧	٢ - يورما
٤٢	٢٠٤-٢٠١	٣ - هونغ كونغ
٤٣	٢٠٥	٤ - اندونيسيا
٤٣	٢٠٦	٥ - اليابان
٤٣	٢٠٦-٢٠٧	٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٤٤	٢١٣-٢١٠	٧ - لبنان
٤٥	٢١٤	٨ - ماکو
٤٥	٢١٩-٢١٥	٩ - ماليزيا
٤٧	٢٢٠	١٠ - بابوا غينيا الجديدة
٤٧	٢٢٢-٢٢١	١١ - الفلبين
٤٧	٢٢٣	١٢ - جمهورية كوريا
٤٧	٢٢٤	١٣ - سنغافورة
٤٨	٢٣٤-٢٢٥	١٤ - تايلند
٤٩	٢٤١-٢٣٥	١٥ - فييت نام
٥٠	٢٤٧-٢٤٢	١٦ - غربي آسيا
٥٢	٢٦٠-٢٤٨	الخامس - أنشطة المساعدة في أوروبا
٥٢	٢٥٦-٢٤٨	ألف - المساعدة في بلدان مختلفة
٥٣	٢٦٠-٢٥٧	باء - المساعدة الانسانية المقدمة من الأمم المتحدة لقبرص
٥٤	٢٦١	السادس - أنشطة المساعدة في اوقيانوسيا
٥٤	٢٨٥-٢٦٢	السابع - العلاقات مع المنظمات الاخرى
٥٤	٢٧١-٢٦٢	ألف - التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأمم المتحدة وأعضاء آخرين في منظمة الأمم المتحدة
٥٦	٢٧٧-٢٧٢	باء - العلاقات مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٥٧	٢٧٨	السابع - جيم - التعاون مع حركات التحرير (تابع)
٥٨	٢٧٩-٢٨٥	دال - العلاقات بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية
٥٩	٢٨٦-٢٩١	الثامن - تمويل أنشطة المساعدة المادية
٦١	٢٩٢-٣٠٠	التاسع - الاعلام

المرفقات

٦٣	مركز الانضمام الى الوثائق القانونية الحكومية الدولية المفيدة للاجئين والتصديق عليها في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٩	الأول -
٦٦	بيانات مالية	الثاني -
٦٦	الجدول ١ - مجموع انفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الأموال في عام ١٩٧٨ حسب القارة أو البلد أو المنطقة ومصدر الأموال	
٦٩	الجدول ٢ - انفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٧٨ حسب البلد أو المنطقة والأنواع الرئيسية لأنشطة المساعدة	
٧٢	الجدول ٣ - مركز التبرعات المدفوعة أو المعقودة لبرامج المساعدة والتابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٩	

مقدمة

١ - اتسمت الفترة المشمولة بهذا التقرير (١) بزيادة كبيرة في حجم أعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . فقد تطلبت التدفقات الكبيرة من اللاجئين والاعداد المتزايدة من الاشخاص المشردين في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية جهودا مكثفة ومستمرة من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل العثور على حلول دائمة وانسانية لمحتتهم .

٢ - وقد كان تزايد حجم وتعقد مشكلة اللاجئين في مختلف انحاء العالم مصدر قلق بالغ متكرر للمفوض السامي في ممارسته لوظيفة الحماية التي عهد بها الي مكثه . وفي هذا الصدد ، انصبت جهوده الرئيسية بصورة خاصة على منع الاعداء القسرية ، ومنح اللجوء ، على اساس مؤقت على الأقل ، ومراعاة الالتزامات التقليدية الداعية الى انقاذ من يكونون في حالة شدة في البحر . كذلك ظلت الحاجة الى تأمين سلامة اللاجئين الشخصية وممارستهم لحقوقهم الأساسية تحظى باهتمام وثيق . وقد جرت مصادقة مصاعب جممة في عديد من تلك المجالات ، وكانت هناك حالات أدى فيها عدم احترام حقوق الانسان الأساسية للاجئين الى عواقب مفرجة .

٣ - وفي عام ١٩٧٨ ، زادت الاحتياجات من المساعدة المادية بشكل مثير ، على النحو المبين للدورة التاسعة والعشرين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي التي عقدت في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٨ . وقد دفعت التطورات الرئيسية التي أثرت على أنشطة المفوضية في الشهر الباقية من السنة بالمفوض السامي الى عقد اجتماع مخصص ، في كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، للممثلين الدائمين في جنيف للدول الاعضاء في اللجنة التنفيذية لكي يطلعهم على المطالب الاضافية المترتبة على ذلك والتي تواجهها المفوضية . وكان قد عقد بالفعل قبل ذلك اجتماع منفصل ، في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، مع الحكومات المعنية باللاجئين والاشخاص المشردين في جنوب شرق آسيا .

٤ - وقد بلغ مجموع النفقات خلال عام ١٩٧٨ نحو ١٣٤٧ مليون دولار . ومن هذا المبلغ ، انفق نحو ٤٥٠ مليون دولار لتمويل البرامج العامة للمساعدة التي تضطلع بها المفوضية ، بينما انفق ما يربو قليلا على ٩٤ مليون دولار على البرامج الخاصة . وتم تمويل البرامج الخاصة ، بصورة رئيسية ، من التبرعات المقدمة استجابة لأربعة نداءات منفردة وجهها المفوض السامي في غضون السنة لطلب التبرعات من أجل توفير المساعدة لمواجهة حالات جديدة معينة أو تطورات غير متوقعة استلزم عقد التبرعات على نحو عاجل وكبير . وتتعلق هذه الحالات بالاجئين واشخاص مشردين من الهند الصينية ، ومن بورما موجودين في بنغلاديش ، وفي القرن الافريقي ، كما تتعلق بإعادة الزائريين الرافعين في العودة الى بلدهم .

٥ - وقد سر المفوض السامي سرورا بالفا بمستوى الدعم الذي قدمه له المجتمع الدولي ككل .

(١) من ١ نيسان / ابريل ١٩٧٨ الى ٣١ آذار / مارس ١٩٧٩ ، الا فيما يتعلق بالبيانات الاحصائية والمالية التي يشمل معظمها السنة التقويمية ١٩٧٨ .

ولولا هذا الدعم لما كان بإمكانه الاضطلاع بشكل فعال بواجبات ومهام مكتبه . كما اتاح له التعاون الوثيق مع عدد متزايد من الحكومات ان يتصرف على وجه السرعة في عدد من الحالات الحرجة التي تستلزم حلولاً عاجلة . فضلاً عن ذلك فان علاقات العمل التي غللت المفوضية تقيّمها مع سائر اعضاء منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية والوكالات التطوعية في شتى انحاء العالم كانت بمثابة مساعدة لا تقدر بثمن في متابعة المهام الانسانية المضطلع بها طوال العام .

الفصل الأول

الحماية الدولية

ألف - مقدمه

٦ - شهدت الفترة المستعرضة بعض الاتجاهات الايجابية في ميدان الحماية الدولية . بيد أن المفوض السامي يشعر بقلق بالغ ازاء عدد من التطورات الخطيرة التي تؤثر تأثيراً معاكساً على اللاجئين ، وتبرز الأهمية الأساسية لوظيفة الحماية الدولية ولاضطلاع المفوضية بها على نحو فعال .

٧ - ومن الناحية الايجابية ، أتيح لأنشطة الحماية التي يضطلع بها المكتب أن تبلغ مستوى لم يسبق له مثيل من قبل ، وذلك بفضل الاهتمام الانساني المتزايد للمجتمع الدولي باللاجئين والاشخاص المشردين والزيادة النظرية في مستوى الدعم المقدم الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وفي حالتين محددتين في افريقيا وآسيا ، حدثت على نطاق واسع عودة اختيارية الى الوطن ، وهي بطبيعة الحال الحل الأكثر استصواباً لمشاكل اللاجئين . وعلاوة على ذلك ، فقد كان هناك وعي متزايد بأهمية التضامن الدولي بوصفه الاطار الضروري للممارسة الفعالة لوظيفة الحماية الدولية .

٨ - ومن ناحية أخرى ، فان عدداً من الحالات المثيرة للقلق قد نشأ أو استمر في الوجود . فقد لوحظ في مناطق مختلفة وجود مناخ غير مشجع للباحثين عن ملجأ ، كذلك كان هناك اتجاه متزايد من جانب حكومات معينة الى عدم منح ملان للاجئين الا على أساس مؤقت صرف . وكثيراً ما صادف اللاجئون أيضاً صعوبات في الحصول على مجرد اللجوء المؤقت . وأدى مثل هذا الرفض لمنح اللجوء المؤقت الى مشاق جسيمة ، بل وإلى فقدان الأرواح في حالة الاشخاص الذين يتركون بلدان المنشأ على متن الزوارق التماساً لملجأ في مكان آخر . كما حدثت خسائر في الأرواح على الحدود البحرية للدول نتيجة رفضها للباحثين عن ملان .

٩ - وخلال الفترة المستعرضة كان هناك عدد من الحالات أعيد فيه لاجئون الى بلد المنشأ على نحو مخالف لمبدأ عدم الاعادة القسرية ، وهو المبدأ المسلم به على نحو عام . وقد تجاهلت السلطات في عدد من البلدان ، الحالة الخاصة للاجئين والباحثين عن ملجأ ، وأخضعتهم لتدابير لا مبرر لها تتمثل في السجن والاحتجاز . وفي بعض الحالات ، جرى الاعتداء على الحقوق الأساسية للاجئين لدرجة أنهم تعرضوا للعنف البدني والاختطاف والتعذيب . ولم يحدث تقدم يذكر يمكن الابلاغ عنه في هذا الصدد ، وهذا أمر لا يزال يثير أقصى مشاعر القلق لدى المفوض السامي . وهو يود أن يؤكد أن خطر الاعتداء على الحقوق الأساسية للاجئين قد ازداد نتيجة لعدم وجود

الترتيبات الادارية المناسبة ، في بعض البلدان ، لضمان تحديد هوية اللاجئين بطريقة من شأنها تمكينهم من الاستمتاع بالحماية التي أقرها المجتمع الدولي لصالحهم .

١٠ - واقتضت الحالات المختلفة المشروحة أعلاه من المفوضية بذل جهود استثنائية لمواجهة ما انطوت عليها من مشاكل خطيرة تتعلق بالحماية . وقد حظيت هذه الجهود بدعم كامل من الجمعية العامة التي شهدت مرارا على أهمية الحماية الدولية ومن اللجنة التنفيذية لبرامج المفوض السامي ، التي اعتمدت في دورتها الثامنة والعشرين (٢) والتاسعة والعشرين (٣) استنتاجات هامة بشأن الحماية الدولية .

١١ - وجرى الاضطلاع بالتدابير التي اتخذها المفوض السامي في ميدان الحماية الدولية اما لمنفعة لاجئين بصفتهم الفردية أو مجموعات من اللاجئين ، واما لأنها ذات طابع تشجيعي أكثر عمومية . وكثيرا ما دعي المفوض السامي ، في حالة اللاجئين الأفراد أو مجموعات اللاجئين ، الى التدخل لدى الحكومات بغية ضمان احترام الحقوق الأساسية للاجئين . وفي بعض الحالات لم يكن بوسعهم سوى تقديم بيانات بعد الحدث ، أى عندما يكون اللاجئ قد أصبح بالفعل ضحية لاجراء من اجراءات الاعادة القسرية أو بعد أن يكون اللاجئين قد تعرضوا في حالات أخرى لضرر جسيم ، بما في ذلك فقدان أرواحهم .

١٢ - وفي ميدان الأنشطة التشجيعية ، اتجهت جهود المفوض السامي بشكل رئيسي نحو : (أ) تشجيع المزيد من الانضمامات الى الصكين الدوليين الرئيسيين المتعلقين باللاجئين ، الا وهما : اتفاقية عام ١٩٥١ (٤) وبروتوكول عام ١٩٦٧ (٥) المتعلقين بمركز اللاجئين ؛ (ب) وتشجيع الدول على اتخاذ تدابير تشريعية و / أو ادارية مناسبة لضمان التنفيذ الفعال لاحكام هذين الصكين الدوليين .

١٣ - وخلال عام ١٩٧٨ ، انضمت اربع دول أخرى الى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، بحيث أصبح العدد الاجمالي للدول الأطراف في هذين الصكين ٧٦ دولة و ٧١ دولة ، على التوالي . بيد أنه ينبغي ان نلاحظ أن عدد الأطراف المنضمة الى هذين الصكين الأساسيين لا يزيد سوى قليلا عن نصف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و / أو الوكالات المتخصصة ، وأن هناك مناطق شاسعة تشهد مشاكل خطيرة تتعلق باللاجئين ولا توجد بها أية دولة طرف في أى من الصكين . وفيما يتعلق بمجال التنفيذ ، فان الصورة العامة أبعد من أن تكون مشجعة ، وذلك رغم تحقيق بعض التقدم .

(٢) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ (A/32/12/Add.1) ، الفقرة ٥٣ .

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/33/12/Add.1) ، الفقرة ٦٨ .

(٤) الأمم المتحدة ، مجموعة المصادقات ، المجلد ١٨٩ ، رقم ٢٥٤٥ ، ص ١٣٧ .

(٥) المرجع نفسه ، المجلد ٦٠٦ ، رقم ٨٧٩١ ، ص ٢٦٧ .

١٤ - فير أن المفوض السامي لاحظ وجود وعي متزايد داخل المجتمع الدولي ، بمشاكل اللاجئين والآثار المترتبة عليها فيما يتعلق بالحماية الدولية . وقد أدى هذا الوعي الى تشجيع المفوض السامي الى أقصى الحدود في ممارسته لوظيفته المتعلقة بالحماية الدولية ، ووفر برهانا جديدا على أنه لا يمكن الاضطلاع بهذه الوظيفة بشكل فعال سوى في اطار التضامن والتعاون الدوليين .

باء - مبادئ الحماية وحقوق اللاجئين

١ - اللجوء

١٥ - يعتبر اللجوء حاجة أساسية ، بل وكثيرا ما يكون حاجة ملحة الى أقصى حد بالنسبة الى أى شخص يترك بلد المنشأ خشية الاضطهاد بحثا عن الملاذ والحماية في مكان آخر . ويموجب القانون الدولي العام ، فان الدول لا تتحمل التزاما صريحا يدفعها الى قبول الباحثين عن ملجأ فسي اقليمها ، كذلك ليست هناك حتى الآن أية اتفاقية معتمدة على الصعيد العالمي بشأن اللجوء الاقليمي (انظر الفقرتين ٢٥ و ٢٦ أدناه) . بيد أنه جرى التعبير في صكوك معتمدة على الصعيدين العالمي والاقليمي على السواء عن مبادئ هامة تتعلق باللجوء . والشئ الأكثر أهمية أن هناك تقليدا انسانيا راسخا يحيد ايواء الاشخاص الهاربين من الاضطهاد ، وهو الأمر الذي يعبر عنه ذلك العدد الكبير من الباحثين عن الملجأ اللذين آوتهم دول مختلفة في شتى أرجاء العالم .

١٦ - بيد أن هناك مشاكل معينة ظلت تنشأ فيما يتعلق بمنح اللجوء ، كما هو مذكور في الفقرة ٨ أعلاه . ونظرا الى أن هناك دولا معينة ليست مستعدة سوى لمنح اللجوء على أساس مؤقت ، فقد ازدادت الى حد كبير حاجة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى التماس الفرص لتوفير ملجأ دائم في اماكن أخرى ، باعتباره أمرا عاجلا في بعض الأحيان .

١٧ - وكما حدث في السنوات السابقة ، كان هناك اتجاه نحو اتباع الممارسات السلبية أو التقييدية فيما يتعلق بمنح اللجوء ، وهو اتجاه نشأ من اعتبارات ذات طبيعة سياسية أو اجتماعية - اقتصادية إدارية أيضا . وفيما يتعلق بالاعتبارات السياسية ، تجدر الاشارة الى أن اعلان اللجوء الاقليمي الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ ينص على ان قيام أى دولة بمنح الملجأ هو "عمل سلمي وانساني ، ولا يجوز بالتالي لاية دولة أخرى أن تعتبره عملا غير ودي " . وبالمثل فإنه ينبغي ، حيثما ينظر الى الاعتبارات ذات الطبيعة الاجتماعية - الاقتصادية على أنها تؤثر بشكل معاكس لمنح اللجوء ، أن نضع في الاعتبار ان الاعلان ذاته ينص على أنه :

" يجب على الدول ، عندما يصعب على احداها منح الملجأ أو مواصلة منحه ، أن تعمل منفردة أو مجتمعة أو بواسطة الأمم المتحدة ومدفوعة بروح التضامن الدولي ، التي ننظر في التدابير التي يناسب اتخاذها لتخفيف عبء تلك الدولة " .

١٨ - وفيما يتعلق بترتيبات فحص طلبات اللجوء ، فإنه غالبا ما ينطوى الأمر على مجازفة تتمثل في كون الموظفين الموجودين عند الحدود البرية والبحرية لدولة ما أو في مطاراتها على غير المأم كاف بالمسؤوليات المتعلقة بمنح اللجوء والناشئة عن الصكوك الدولية و/أو قد لا تكون لديهم تعليمات صريحة بما فيه الكفاية بشأن معالجة مثل هذه الحالات . ولهذا السبب أيضا ، اعتمدت اللجنة

التفذية في دورتها الثامنة والعشرين عددا من النتائج بشأن تحديد مركز اللاجئين ، الذي يتصل بطبيعة الحال ، بفحص طلبات اللجوء (انظر أيضا الفقرتين ٤٦ و ٤٧ أدناه) . وقد أوصت اللجنة التنفيذية في احدى هذه النتائج بما يلي :

” ينبغي أن تكون لدى المسؤول المختص (موظف الهجرة أو ضابط شرطة الحدود ، مثلا) الذي يتوجه اليه طالب اللجوء على الحدود أو في اقليم الدولة المتعاقدة ، تعليمات واضحة للتصرف في الحالات التي قد تدخل في نطاق الصكوك الدولية ذات الصلة ” (٦) .

ونظرا الى الحاجة الى النظر في طلبات اللجوء مع ايلاء المراعاة الواجبة الى المشاكل الخاصة التي تواجه مقدم الطلب ، فقد أوصت اللجنة التنفيذية أيضا في الدورة ذاتها بأن تحال الطلبات التي ” سلطة محددة بوضوح - سلطة مركزية واحدة حيثما أمكن ذلك ” (٧) . وينبغي التشديد على أنه بينما قد تبدو مثل هذه الاشتراطات ذات طبيعة فنية بحتة ، الا انها تشكل في الواقع الأساس الجوهري لتنفيذ المبادئ الواردة في الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين .

١٩ - وفي حالات معينة كانت الاتصالات بين الموظفين الميدانيين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات المختصة في مناطق الحدود ذات أهمية عملية الى أقصى الحدود فيما يتعلق بضمن اعطاء الاهتمام المناسب لطلبات الباحثين عن ملجأ ، وعدم مواجهة الباحثين عن ملجأ بالرفض عند الحدود وحمايتهم من الاعادة القسرية . وأظهرت هذه الحالات بوضوح أهمية وجود المفوضية في الميدان ، والحاجة الى عدد كاف من الموظفين المعهود اليهم بواجبات الحماية ، وهذه مسألة اتخذت بشأنها اللجنة التنفيذية توصيات ايجابية في دورتها الاخيرتين .

٢٠ - وقد استمرت معظم الدول الافريقية التي تواجه حالات لاجئين في استقبال الباحثين عن ملجأ ، بروح كريمة ، وفقا للمبادئ المتحررة المتعلقة باللجوء والتي جسدتها اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ ، التي تحكم نواحي معينة من مشاكل اللاجئين في افريقيا . وكثيرا ما اتاحت تلك الدول ، خلال عملها هذا ، فرصا للتوطن الدائم ، ولاسيما في المناطق الريفية .

٢١ - وكانت مشكلة العدد الكبير بالفصل ، والآخذ في التزايد ، من الباحثين عن الملجأ الذين يفادرون بلدان المنشأ في شبه جزيرة الهند الصينية بطريق البر ويطريق البحر ، مثار قلق متزايد لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي ككل . وبغية تيسير البحث عن حلول لهذه المشكلة ، عقد المفوض السامي مشاورات مع الحكومات المهتمة بالأمر ، في جنيف ، يومي ١١ و ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ . وبوجه عام ، فقد أفادت هذه المشاورات ، التي حضرها ممثلو ٣٨ حكومة ، في توضيح ترابط العناصر المختلفة للمشكلة والأهمية المترتبة على التضامن الدولي بوصفه الاطار الذي يمكن ايجاد الحلول في داخله .

(٦) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم

١٢ ألف (A/32/12/Add.1) ، الفقرة ٥٣ (٦) (٥) '١' .

(٧) المرجع نفسه ، الفقرة ٥٣ (٦) (٥) '٣' .

٢٢ - واكتسبت تلك المسألة المحددة والمتعلقة باللاجئين والاشخاص المشردين الذين يتركسون بلدان المنشأ بطريق البحر ابعادا جديدا خلال الفترة المستعرضة ؛ كما أثارت عددا من المشاكل الداخلة في إطار اللجوء ، أى : عند الحصول على تصريح من حكومات المنطقة للسماح لأصحاب الحالات التي من هذا القبيل بالنزول الى البر والحصول على ملجأ مؤقت في انتظار اعادة التوطين ، ومن ناحية أخرى عند الحصول على ملجأ لهم على أساس دائم في مكان آخر .

٢٣ - وحظيت مسألة انقاذ الاشخاص القادمين من الهند الصينية ، الذين عثر عليهم في حالات شدة في البحر ، باهتمام اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والعشرين ، وذلك عندما أهابت اللجنة بجميع الدول أن توعد الى السفن التي تحمل أعلامها بانقاذ اللاجئين المنكوبين في البحار ، وناشدت الدول الساحلية أن تمنح حق اللجوء المؤقت على الأقل الى اللاجئين القادمين الى شواطئها بوصفها ميناء الزيارة الأول أو اللاجئين الذين تكون حياتهم معرضة لخطر أكيد في أحوال مخالفة (٨) . وعملا بهذه التوصيات ، وجه المفوض السامي والأمين العام للمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية نداء مشتركا الى الدول المعنية . وبالإضافة الى ذلك ، جرى توجيه نداء مشترك آخر ، بالاشتراك مع المنظمة المذكورة عن طريق فرقة النقل البحري الدولية ، الى أصحاب السفن لاصدار تعليمات الى ربابنة سفنهم تحضهم على مراعاة الالتزام بانقاذ من يكونون في حالة شدة في البحر ، وفقا للتقليد البحري وللالتزامات الناشئة عن الصكوك الدولية . وكان توجيهه النداء الأخير اقتداءً بنهج مماثل اتبع في عام ١٩٧٧ .

٢٤ - وقد ساهمت بلدان كثيرة في مختلف أنحاء العالم في حل مشاكل اللجوء ، عندما سمحت بسخاء بدخول لاجئين واشخاص مشردين كانوا قد منحوا مجرد اللجوء المؤقت في اماكن أخرى ، وذلك من أجل اعادة توطينهم على أساس دائم . بيد أن مسألة تحديد البلد الذي يمكن دعوته بشكل ملائم الى فحص طلب لجوء (" بلد اللجوء الأول ") ظلت تثير المشاكل في مناطق مختلفة . وفضلا عن ذلك ، فقد واجه الباحثون عن ملجأ عددا من الصعوبات نتيجة لعدم وجود اجراءات خاصة لتحديد مركز اللاجئ في بعض البلدان .

٢٥ - كذلك ظلت المسائل المتعلقة باللجوء الاقليمي والأمور المتصلة بها موضع اهتمام الحكومات على الصعيد الاقليمي ، وكذلك المؤسسات الاكاديمية .

٢٦ - وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للجوء الاقليمي ، فقد واصل المفوض السامي مشاوراته مع الحكومات . ويبدو ، في ضوء هذه المشاورات ، انه قد يكون من السابق لأوانه في الوقت الحالي عقد دورة مقبلة للمؤتمر . غير أن المفوض السامي يتابع هذه المسألة ، وسيقدم في الوقت المناسب تقريرا عن أى تقدم جديد يجير فيها .

٢ - عدم الاعادة القسرية

٢٧ - تعتبر عدم الاعادة القسرية - حظر اعادة شخص الى بلد يوجد فيه ما يبرر خشيته من

(٨) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢ ألف (A/33/12/Add.1) ، الفقرة ٣٨ هـ٤ .

الاضطهاد - أهم عنصر على الاطلاق في توفير الحماية الدولية للاجئين . وفي الصكوك المعتمدة على الصعيد العالمي ، يجد هذا المبدأ تعبيراً عنه في اتفاقية عام ١٩٥١ ، وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، وفي اعلان الأمم المتحدة المتعلق باللجوء الاقليمي والصادر في عام ١٩٦٧ . وعلى الصعيد الاقليمي ، فان مبدأ عدم الاعادة القسرية يرد في صكوك ملزمة قانوناً مثل اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٤ ، التي تحكم نواحي معينة من مشاكل اللاجئين في افريقيا (انظر الفقرة ٦٣ أدناه) وفي الاتفاقية الامريكية لعام ١٩٦٤ المتعلقة بحقوق الانسان ، والتي دخلت حيز النفاذ خلال عام ١٩٧٨ (انظر الفقرة ٦٤ أدناه) .

٢٨ - ورغم أن مبدأ عدم الاعادة القسرية مقبول بوجه عام ، فقد نما الى علم المفوضية خلال الفترة المستعرضة وجود حالات تم خلالها تهديد اللاجئين بالاعادة الى بلد لديهم فيه من الاسباب ما يجعلهم يخشون الاضطهاد . وتدخلت المفوضية في هذه الحالات لدى السلطات المختصة لمنع الاعادة القسرية . ولكن مثل هذه التدابير لم تنجح في كل الحالات ، ولم يتم استعراض انتباه المفوضية في حالات معينة سوى بعد حدوث الاعادة القسرية . وقد كان خطر الاعادة القسرية كبيراً بشكل ملحوظ عندما لم تتلق شرطة الحدود وموظفو الهجرة تعليمات كافية و/أو حيثما لم تتم احالة طلبات اللجوء الى سلطة مركزية وحيدة .

٣ - الطرد

٢٩ - خلال عام ١٩٧٨ ، ظلت مسألة طرد اللاجئين تشغل بال المفوضية . وكما حدث في الماضي ، كان الدخول غير المشروع والأمن الوطني والعوامل ذات الطبيعة السياسية هي الاعتبارات الرئيسية التي تدفع الى الطرد في الحالات التي لا تود فيها الحكومات السماح للاجئين معينين بالبقاء في اقليمها . وكان المطلوب من المفوضية في هذه الحالات ، بغية تفادي المشقة التي يعينها بالضرورة طرد اللاجئ الذي لا يستطيع أن يجد على الفور دولة أخرى تقبله ، هو وقف أمر الطرد في الوقت الذي تبحث فيه عن بلد بديل للجوء ، وعلى أساس طارئ في المادة .

٣ - وكما ذكر في التقرير السابق ، فانه يمكن أن تكون للطرد عواقب وخيمة يتحملها اللاجئ وأفراد أسرته المقيمون معه . وقد تم التسليم بذلك في النتائج التي توصلت اليها اللجنة التنفيذية واعتمدها في دورتها الثامنة والعشرين (٩) والتي أوصت أيضاً بالأخذ بتدابير الطرد الاقليمي حالات استثنائية جداً وبعد ايلاء الاعتبار الواجب ، لجميع الظروف ، بما في ذلك امكانية السماح للاجئ بدخول بلد غير بلد المنشأ . وأوصي في النتائج ذاتها (١٠) أيضاً بأنه ينبغي ، في الحالات التي يكون فيها تدبير الطرد متعذراً التنفيذ ، أن تنظر الدول في منح اللاجئين الجانحين نفس المعاملة التي تمنح للجانحين من المواطنين وأن تدرس الدول امكانية وضع صك دولي لاعمال هذا المبدأ .

(٩) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق

رقم ١٢ ألف (A/32/12/Add.1) ، الفقرة ٥٣ (٥) (ج) .

(١٠) المرجع نفسه ، الفقرة ٥٣ (٥) (د) .

٤ - السلامة الشخصية للاجئين

٣١ - بينما تقع مسؤولية توفير الأمن للاجئين على عاتق السلطات المختصة في دولة الإقامة ، فسي المقام الأول ، فان أمن اللاجئين لا يزال من المسائل التي تشغل بال المفوض السامي بشكل دائم . وخلال الفترة المستعرضة ، استمر وقوع حوادث تعرض فيها لاجئون الى أفدح الأخطار المادية . وقد تم المفوضية فيما يتعلق بمثل هذه الحوادث بيانات مناسبة الى السلطات الوطنية المختصة ، بل انها قامت في حالات معينة باستعراض انظار المجتمع الدولي الى مثل هذه الانتهاكات لحقوق اللاجئين . وفي هذا الصدد ، فان اللجنة التنفيذية ، في دورتها التاسعة والعشرين ، أعربت عن قلق بالغ

" . . . ازاء كون اللاجئين يتعرضون في الغالب الأعم الى التهديد بالاعادة القسرية ، والاحتجاز التعسفي والحرمان من اللجوء ، ولكون سلامتهم تتعرض للخطر ، لاسيما من جانب النظم المنصرية في الجنوب الافريقي بسبب الهجمات المسلحة عبر الحدود الدولية ، وهو ما دأب المجتمع الدولي على ادانته " (١١)

وعلاوة على ذلك ، فان الجمعية العامة ، في قرارها ٣٣ / ٢٦ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، استنكرت كون اللاجئين يواجهون في الغالب خطر الاعادة القسرية والحجز التعسفي وانكار حق اللجوء ، كما لاحظت أن من الضروري كفالة حقوق الانسان الأساسية لهم وتأمين حمايتهم وسلامتهم .

٣٢ - وخلال السنة المستعرضة ، ظل اختطاف اللاجئين يمثل الشاغل الأكبر للمفوض السامي . ففي بلد واحد ، ارتفع عدد اللاجئين المختطفين منذ بداية عام ١٩٧٧ الى أكثر من ٥٠ لاجئاً . وقد دأبت المفوضية على الاتصال بالسلطات المختصة بهدف التحقق من أماكن وجود هؤلاء اللاجئين وفيرهم من اللاجئين المختطفين في السنوات الأخيرة . ويلاحظ أنه لم تصل الى علم المفوضية خلال الشطر الأخير من الفترة المذكورة أنباء عن أية حالات أخرى من حالات الاختطاف ، وأن الأشخاص المدينين اختطفوا في أوائل عام ١٩٧٨ قد أطلق سراحهم في وقت لاحق وأعيد توطينهم في أماكن أخرى . وفي بلد آخر كان قد قبل عددا كبيرا من الباحثين عن الملجأ ، وردت تقارير عن عدة حوادث خطيرة تعرض فيها أشخاص للسرقة وللايتزاز قبل أن يتمكنوا من الاتصال بالسلطات المحلية .

٥ - الحجز

٣٣ - خلال عام ١٩٧٨ ، كانت هناك حالات عديدة تم خلالها حجز باحثين عن الملجأ ولاجئين ، داخل السجون أو في ظل ظروف مماثلة ، لفترات طويلة لا مبرر لها . وفي حالة الباحثين عن الملجأ ، كانت مثل هذه التدابير تستند في العادة الى دخولهم الى البلد أو وجودهم فيه بصورة غير قانونية ، رغم أنه يستحيل في كثير من الأحيان على الباحثين عن الملجأ أن يدخلوا بلدا ما بطريقة عادية . وفي حالة اللاجئين الذين سمح لهم بالفصل بدخول البلد أو الإقامة فيه ، فان الحجز كان فسي

(١١) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/33/12/Add.1) ،
الفقرة ٣٨ (ألف) (د) .

معظم الأحيان نتيجة لاجراء طرد اتخذ لأسباب لا يمكن تبريرها بموجب أحكام المادة ٣٢ من اتفاقية عام ١٩٥١ . ولقد انطوت أوامر الطرد وما يتصل بها من تدابير للحجز على مشاق بالفة ، حيثما كان اللاجئون المقيمون بالفعل في البلد لفترات طويلة . واتخذ المفوض السامي في تلك الحالات كل الخطوات الممكنة للاتصال بالسلطات بغية التوصل الى اطلاق سراح الباحثين عن الملجأ أو اللاجئيين المقيمين . وبينما لم تلق جهوده الميدولة في هذا الصدد النجاح في كل الاحوال ، فإنه يسعده أن يعلن أن بعض اللاجئيين والباحثين عن الملجأ قد أخرجوا من الحجز في عدد معين من الحالات .

٦ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٣٤ - استمر احراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الهامة المتمثلة في الحصول للاجئيين على الحق في التماس العماله لأنفسهم والتمتع بالمزايا الاجتماعية التي تناظر المزايا التي يتمتع بها المواطنون عادة ، وذلك على الرغم من الأحوال الاقتصادية غير المشجعة في بعض المناطق . وفيما يتعلق بالدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، فإن حالة اللاجئيين فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية تخضع لأحكام المواد ١٧ الى ٢٤ من الاتفاقية . وبينما يجري على نطاق واسع تطبيق المعايير المحددة في هذه المواد ، فإن عددا من الدول لاتزال لديه تحفظات ازاء واحدة أو أكثر من هذه المواد . كذلك تم احراز بعض التقدم ازاء بلوغ هذه المعايير بين الدول التي ليست أطرافا في هذين الصكين .

٣٥ - وخلال الفترة المستعرضة كانت حالة اللاجئيين فيما يتعلق بالعماله في مناطق معينة فـير مشجعة نتيجة لأحوال اقتصادية معاكسة . فـير أنه يلاحظ أن اللاجئيين قد تمكنوا في الواقع من اتخاذ أعمال لهم في البلدان التي تفرغ فيها القيود على الحالة القانونية للاجئيين فيما يتعلق بالعماله . ورغم ذلك ، فإن عدم وجود حق قانوني في العمل في عدد كبير من البلدان قد ظل يشغل بال المفوض السامي . أما في بلدان الهجرة الرئيسية ، فإن اللاجئيين يتمتعون عادة بالحقوق ذاتها الممنوحة للمهاجرين الآخرين ؛ بينما استمر وضع اللاجئيين مشجعا فيما يتعلق بالعماله في كثير من بلدان أوروبا .

٧ - وثائق السفر والهوية

٣٦ - ان من الأهمية بمكان بالنسبة للاجئين أن تتاح له امكانية السفر خارج بلد اقامته (لأغراض الدراسة مثلا أو لتولي عمل) . وقد نظرت اللجنة التنفيذية ، في دورتها التاسعة والعشرين ، في مسألة اصدار وثائق سفر للاجئين عملا بالمادة ٢٨ من اتفاقية عام ١٩٥١ . وكان مما قامت به اللجنة التنفيذية ، في استنتاجاتها المتعلقة بالموضوع (١٢) ، أنها لفتت النظر الى أهمية وثائق السفر بالنسبة للاجئين للسفر خارج بلد اقامتهم واعادة التوطين في بلدان أخرى ، وحثت كل الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ على أن تصدر مثل هذه الوثائق الى جميع اللاجئين - المقيمين شرعيا في اقليمها والذين يرغبون في السفر . وأوصت اللجنة التنفيذية كذلك أن تكون لوثائق السفر المنصوص عليها في الاتفاقية صلاحية واسعة سواء جغرافيا أو زمنيا ، وأن تتضمن - وفقا لأحكام الفقرة ١٣ من جدول الاتفاقية - بندا بالعودة خلال نفس مدة صلاحية وثيقة السفر نفسها .

٣٧ - وفيما يتعلق بطلبات تمديد صلاحية وثائق السفر أو تجديدها ، أوصت اللجنة التنفيذية بأن تعالج هذه الطلبات اذا أمكن من جانب أو بواسطة الممثلين الدبلوماسيين أو القنصليين ، وذلك من أجل تجنب تكليف اللاجئين عناء الاضطرار الى العودة لهذا الغرض الى البلد الذي أصدر هذه الوثائق ، وانه ينبغي أن يمكن الشخص المعني من الحصول على تمديد صلاحية وثيقة السفر أو تجديدها بهذه الطريقة كذلك لمدد تزيد على فترة الستة أشهر المنصوص عليها في الفقرة ٦ (٢) من جدول اتفاقية عام ١٩٥١ .

٣٨ - وفيما يتعلق بالدول التي ليست أطرافا في اتفاقية عام ١٩٥١ أو بروتوكول عام ١٩٦٧ ، أعربت اللجنة التنفيذية عن الأمل في أن تقوم هذه الدول باصدار وثائق سفر مناسبة الى اللاجئين المقيمين بمصفا شرعية في أراضيها وذلك بشروط مماثلة بقدر الامكان لتلك التي تنطبق عند اصدار وثائق السفر المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩٥١ .

٣٩ - وتواصل المفاوضات ، كجزء من أنشطتها المستمرة ، تعزيز اصدار وثائق السفر المنصوص عليها في الاتفاقية ، كما تتخذ الترتيبات اللازمة لطبع هذه الوثائق واتاحتها للحكومات بناء على طلبها لتقوم هذه باصدارها للاجئين . وقد احتفظت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، جريا على عهدهما في السنوات السابقة ، بمخزونات من وثيقة السفر المنصوص عليها في الاتفاقية ، وذلك باللغتين الانكليزية/الفرنسية والفرنسية/الانكليزية . وخلال عام ١٩٧٨ ، قامت المفوضية كذلك بطباعة واتاحة طبعة عربية/انكليزية/فرنسية . وفي نهاية فترة هذا التقرير ، كان يجري الاستعداد لاصدار طبعة أخرى ثلاثية اللغة اسبانية/فرنسية/انكليزية ، وستتاح هذه الطبعة للحكومات خلال عام ١٩٧٩ .

٤٠ - وواصلت المكاتب الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التعاون مع السلطات المختصة في كثير من الدول فيما يتصل باصدار وثائق السفر المنصوص عليها في الاتفاقية . وفي

(١٢) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٨ (٣) .

الحالات التي لم يتمكن فيها اللاجئون لأسباب مختلفة من الحصول على وثائق السفر المنصوص عليها في الاتفاقية ، سمعت المفوضية التي العمل على إصدار وثائق بديلة .

٤١ - وفيما يتعلق بمشكلة تأمين حصول اللاجئين على أوراق الهوية المناسبة ، وهي مشكلة عميقة هامة ، تنص المادة ٢٧ من اتفاقية عام ١٩٥١ على أن تصدر الدول المتعاقدة أوراق هوية للاجئين المقيمين بصفة شرعية في أراضيها والذين لا يملكون وثيقة سفر قانونية . وخلال عام ١٩٧٨ ، واصلت المفوضية التعاون في هذا الصدد مع السلطات في عدة دول افريقية . وخلال عام ١٩٧٨ ، اتخذت المفوضية الترتيبات اللازمة ، بناء على طلب عدة حكومات افريقية ، لطابع بطاقات هوية لاصدارها لأعداد كبيرة من اللاجئين ، بما في ذلك بعض المجموعات الجديدة . وفي أحد البلدان في جنوب شرق آسيا ، وهو بلد استمر في قبول أعداد كبيرة من طالبي اللجوء ، قام المكتب الميداني للمفوضية ، بموافقة السلطات المختصة ، بإصدار بطاقات هوية لهؤلاء الأشخاص . وواصلت السلطات المختصة في عدد من الدول الأخرى إصدار بطاقات هوية للاجئين .

٨ - التجنس

٤٢ - ان تسهيل وتشمل اللاجئين داخل مجتمعات وأبنية جديدة هو احدى وظائف المفوض السامي المنصوص عليها في النظام الأساسي لمفوضيته . ويمثل التجنس لأولئك اللاجئين الذين لا تكون الصورة الى الوطن أمرا ممكنا بالنسبة لهم المرحلة النهائية من الاندماج في بلدان اقامتهم . وفي هذا الصدد ، تنص المادة ٣٤ من اتفاقية عام ١٩٥١ على أن تيسر الدول المتعاقدة " قدر الامكان استيعاب اللاجئين وتجنسهم " و " على أن تبذل ، بوجه خاص ، كل جهد ممكن لتسريع باجراءات التجنس وتخفيف رسوم هذه الاجراءات وتكاليفها قدر الامكان " .

٤٣ - وقد واصلت المفوضية التشجيع على تجنيس اللاجئين عن طريق السعي الى ازالة العقبات القانونية وتمكين اللاجئين من التجنس حتى ولو كانوا لا يفون بجميع الشروط المأبقة في حالة الأجانب العاديين . كما اتجهت الجهود ، كلما كان ذلك ، مناسباً ، نحو تأمين الاعفاء من رسوم التجنس أو تخفيفها .

٤٤ - وقد تم تجنيس أعداد كبيرة من اللاجئين في مختلف بلدان العالم في عام ١٩٧٨ . وفي البلدان التقليدية للهجرة ، حيث يصل كثير من اللاجئين من بلدان اللجوء المؤقت بقصد إعادة التوطين ، مازال ادماج أعداد كبيرة من اللاجئين في سكان هذه البلدان عملية بعيدة الجذور ومستمرة . وفي افريقيا ، ساهمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في برنامج حكومي لتجنيس زهاء . . . ٣٥ لاجيء ، وهو برنامج من المتوقع الانتهاء منه خلال عام ١٩٧٩ . وفي أحد البلدان الأوروبية ، مازال أحد مشاريع المفوضية لمساعدة اللاجئين المعوزين طالبي الجنسية يلبي حاجة مؤكدة ، كما ان أعدادا كبيرة من اللاجئين والنازحين في عدة بلدان أخرى قد واصلت الحصول على الجنسية .

جيم - تحديد مركز اللاجئين

٤٥ - لما كانت اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ كلاهما لا يحددان الاجراء الواجب

اعتماده لتحديد مركز اللاجئ ، فمتمروا، لكل دولة متعاقدة أمر وضع الترتيبات المناسبة في هذا الصدد . ولذلك فإن شمة اختلافا كبيرا في الاجراءات يعكس اختلاف الهياكل الدستورية أو الادارية . ولا تخرب عن بال المفوض السامي بوجه خاص الأهمية العملية لوجود اجراءات مناسبة ، لأنه لولا هذه الاجراءات لبرز دائما خطر يتمثل في احتمال تعذر استفادة اللاجئين من معايير المعاملة المقررة لمنفعتهم بمقتضى القانون الدولي والقانون الوطني على السواء . فقد وجدت بالفصل حالات تم عرض فيها اللاجئين لتدابير خايرة منها الاعتقال والطردي والاعادة القسرية ، لأن مركزهم لم يتحدد رسميا بعد .

٤٦ - وقد أكدت اللجنة التنفيذية من جديد ، في الاستنتاجات التي اعتمدها في دورتها التاسعة والعشرين (١٣) ، الأهمية التي علقها على هذه المسألة في دورتها الثامنة والعشرين ، كما أعربت عن أملها في أن تدرس دول أخرى بعين الموافقة اتخاذ اجراءات لتحديد مركز اللاجئ . ومن ثم فقد واصل المفوض السامي مشاوراته مع عدد من الحكومات بشأن امكانية اقرار مثل هذه الاجراءات .

٤٧ - وخلال عام ١٩٧٨ ، زاد تدعيم وتدابير الاجراءات التي أدخلت مؤخرا في عدد من الدول . وفي الدول المتعاقدة التي لم تتخذ حتى الآن اجراءات تحديد رسمية ، تعاونت المفوضية في كثير من الأحيان تعاوناً وثيقاً مع السلطات المختصة على تحديد مركز اللاجئ في إطار الترتيبات الادارية القائمة .

٤٨ - وقد أعدت المفوضية كتيبا لارشاد الحكومات الى الاجراءات والمعايير اللازمة لتحديد مركز اللاجئ ، وذلك عملا بطلب اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والعشرين . وقد وزعت على حكومات الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ نسخ بالاسبانية والانكليزية والفرنسية في طباعت أولية صدرت بالاستئسل . وتدرس الآن امكانية الترجمة الى لغات أخرى ، ومن المتوقع أن تتاح الطباعت النهائية لتوزع على الحكومات خلال عام ١٩٧٩ .

٤٩ - وقد نظرت اللجنة التنفيذية بعمق ، في دورتها التاسعة والعشرين ، في مسألة أشر تحديد مركز اللاجئ فيما يتعلق بالحصانة من الولاية الاقليمية ، وذلك على أساس تقرير مقدم الى اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية . وكان مما قامت به اللجنة التنفيذية ، في الاستنتاجات التي اعتمدها في هذه المسألة (١٤) ، أنها أبرزت ما يتسم به مركز اللاجئ ، حسب تعريفه فسي اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، من طابع دولي بصفة أساسية " وبالتالي اعترفت بأن مركز اللاجئ الذي يتقرر في احدى الدول المتعاقدة ينبغي ألا يكون موضع بحث من دولة متعاقدة أخرى الا في حالات استثنائية عندما يظهر بوضوح أن الشخص المعني لا يفي بالمتطلبات الأساسية للاتفاقية ، ومثال ذلك اذا كشفت حقائق تدل على ان البيانات المقدمة أصلا كانت احتيالية أو تثبت أن الشخص المعني تنطبق عليه شروط أحد أحكام الوقف أو الاستثناء في اتفاقية عام ١٩٥١ " (١٥) .

(١٣) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٨ (١) (ط) .

(١٤) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٨ (٢) .

(١٥) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٨ (٢) (ز) .

دال - العودة الطوعية الى الوطن

٥٠ - ان احدى المهام الرئيسية الموكولة الى المفوض السامي بمقتضى النظام الاساسي لمفوضيته هي مساعدة الحكومات على تسهيل العودة الطوعية للاجئين الى الوطن التي تمثل بالذات ، من بين الحلول لمشاكل اللاجئين ، الحل الذي يحظى بأكبر قدر من الاستحسان . وقد تجسرت العودة الطوعية الى الوطن بالذات من أى تدخل من جانب المفوضية . بيد أنه كثيرا ما تدعى المفوضية لتسهيل عودة اللاجئين الطوعية الى الوطن ، سواء بالنسبة للأفراد منهم أو للمجموعات ، وان عليها ، ان تقوم بذلك ، أن تتصل بالسجلات المختصة للبلدان الأصلية بغية التخلب على أى عقبات خاصة يناوئ عليها الأمر ، ولدفع تكاليف السفر عند الاقتضاء . وتقدم الفصول الأخيرة الخاصة بأنشطة المساعدة تفاصيل عن اشتراك المفوضية في عمليات العودة الجماعية الى الوطن خلال الفترة قيد الاستعراض . وكثيرا ما يجرى التشجيع على العودة الطوعية الى الوطن عن طريق منح عفو عام من جانب سلطات بلدان اللاجئين الأصلية . وقد أصدرت عدة قرارات بالعفو العام خلال الفترة التي يشتملها التقرير . والمفوضية ، ان تدعى لتسهيل العودة الطوعية الى الوطن في مثل هذه الحالات ، تسعى كذلك الى التحقق من مراعاة أحكام العفو العام فيما يتعلق بشروط عودة اللاجئين .

هـ - لم شمل العائلات

٥١ - كثيرا ما يشكل انفصال افراد العائلات وتمتتهم في مختلف أرجاء العالم احدى السمات المأسوية التي تتسم بها حالات اللاجئين وغيرهم من الكوارث التي يخلقها البشر . وكثيرا ما يهاجر اللاجئ رب الأسرة من بلده مخلفا عائلته وراءه ، وفي حالات أخرى يغادر أفراد الأسرة بلدهم في اتجاهات متباينة ويجدون أنفسهم في بلدان مختلفة . وقد يحدث أيضا ألا تتمكن أسرة من اللاجئين ، بعد قبولها في بلد معين على أساس مؤقت ، من مغادرة هذا البلد معا كمجموعة واحدة الى بلدها أو لاعادة التوطن ، وذلك بسبب ما تستلزمه الهجرة من شروط فنية .

٥٢ - وقد أقرت بالطبيعة الملحة للم شمل العائلات مختلف الموكول، الدولية التي تتناول حقوق الانسان ، كالاعلان الدولي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ ، والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٦٦ ، والبروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف المؤرخ في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ . وفيما يتعلق بوجه خاص بأسر اللاجئين ، أوصت الوثيقة الختامية لمؤتمر المفوضين الذي اعتمد اتفاقية عام ١٩٥١ بأن تقوم الحكومات باتخاذ التدابير اللازمة لحماية عائلة اللاجئ بتأمين المحافظة على وحدة العائلة ، وخاصة في الحالات التي يكون فيها رب العائلة قد استوفى الشروط اللازمة لدخول بلد ما . وتصدر أنشطة المفوضية في هذا الميدان كذلك عن مهمتها التي نص عليها نظامها الاساسي والتي تتمثل في تسهيل اندماج اللاجئين في مجتمعات واثنية جديدة ، وذلك لأن الفرقة الطويلة الأجل عن أفراد الأسرة الأقرين يمكن أن تكون لها نتائج نفسية واجتماعية خطيرة قد تعيق تقدم اللاجئ نحو الاستقرار في بلده الجديد .

٥٣ - ولا فراخ لم الشمل ، تعتبر المفوضية عامة ان الوحدة الأساسية للأسرة تتكون من الزوج أو الزوجة والأولاد القاصرين . بيد انه اذا كانت شمة اثباتات بأن هناك أقارب آخرين يشكلون كذلك جزءاً من وحدة العائلة وانهم يحولون كثيراً في معيشتهم على اللاجئين ، فيمكن للمفوضية أحياناً ، رهنا بالانظمة القائمة في البلدان المعنية ، أن تساعد في العمل على لم شمل هؤلاء الأقارب .

٥٤ - وقد تميزت الفترة قيد الاستعراض بعدد من التطورات المشجعة في ميدان لم شمل العائلات . فقد استمر تدفق أفراد العائلات من أحد بلدان أمريكا الجنوبية للانضمام من جديد إلى أسباب أسرهم من اللاجئين في بلدان اقامة كل منهم ، فرحل ٦٤٠ شخصاً آخر من الأقرباء وأصبح مجموع عمليات التمام الشمل هذه ، منذ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، ما يزيد عن ٣٠٠٠٦ وفي أوروبا ، واصلت المفوضية الاتصال بالحكومات بغية تسهيل التمام شمل العائلات ، وتم حل عدد من الحالات حلالاً مرضياً . وفي افريقيا ، اتخذت الاجراءات كما في السنوات السابقة لتشجيع جمع الشمل في عدد أصغر من الحالات الفردية في عدة بلدان .

٥٥ - وفي احد بلدان جنوب شرق آسيا كان عمل المفوضية ، فيما يتصل بلم شمل العائلات ، يقتصر سابقاً على تسهيل النقل في الحالات التي يكون قد تم فيها منح تأشيرتي الدخول والخروج . وأنصحى بإمكان المفوضية فيما بعد أن تضطلع بدور أكثر فعالية ، وذلك أولاً عن طريق تنظيم عدد من الرحلات الجوية الخاصة لبعض الأشخاص الذين حصلوا على اذن بمغادرة البلد . وقد صدر عن السلطات فيما بعد اعلان بأنه يمكن لأفراد أسر النازحين المقيمين في الخارج وفيهم من الأشخاص الذين يودون مغادرة البلد ، فيما عدا بعض الاستثناءات ، أن يفعلوا ذلك . وبذلك برزت أمام المفوضية امكانية القيام ، بتعاون فعال من الحكومات ، بتسهيل لم شمل العائلات على نطاق أوسع .

٥٦ - وما زال لم شمل العائلات يشكل عاملاً ذات أهمية رئيسية في قبول اللاجئين والنازحين لدى معظم البلدان التي عرفت تقليدياً بهجرة الناس إليها .

واو - الصكوك الدولية (١٦)

١ - النظام الأساسي للمفوضية (١٧)

٥٧ - يحدد النظام الأساسي للمفوضية ، وكذلك قرارات الجمعية العامة اللاحقة ، الولاية التي ينوبها المجتمع الدولي بالمفوضية . وترجع الأهمية العملية للنظام الأساسي إلى أن طابعه الدولي يدعم ما تتخذه المفوضية من اجراءات في الشؤون ذات الصلة بالدول ، بغض النظر عن كون أو عدم كون هذه الدول أطرافاً في اتفاقية عام ١٩٥١ أو بروتوكول عام ١٩٦٧ . وقد ازدادت أهمية النظام

(١٦) للاطلاع على جدول يبين حالة الانضمامات إلى الصكوك ذات الصلة ، أنظر المرفق

الأول لهذا التقرير .

(١٧) اعتمده الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٠ بوصفه مرفق

القرار ٤٢٨ (د - ٥) .

الأساسي بالفعل مع بروز مشاكل اللاجئين في السنوات الأخيرة في عدد من الدول التي ليست أطرافاً في أي من الصكوك .

٥٨ - وفيما يتصل بالصكوك الدولية ، تكمن أهمية النظام الأساسي في انه ، بمقتضى المادة ٨ (أ) ، يجب على المفوضية أن تعزز ابرام اتفاقيات دولية لحماية اللاجئين والتصديق عليها ، وأن تشرف على تاييدها .

٢ - اتفاقية عام ١٩٥١ وبرتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقان بمركز اللاجئين

٥٩ - تتسم اتفاقية عام ١٩٥١ وبرتوكول عام ١٩٦٧ بأهمية أساسية بالنسبة لمهمة الحماية الدولية التي تضطلع بها المفوضية ، وذلك بوصفهما أوفى ما جرى السعي الي تحقيقه على الصعيد الدولي من الصكوك التي تحدد حقوق وواجبات اللاجئين ، ولأنهما يقران معايير لمعاملة اللاجئين هي في كثير من جوانبها نفس المعايير المطبقة على المواطنين .

٦٠ - وفيما يتعلق بجهود المفوض السامي لتشجيع على مزيد من عمليات الانضمام الى الاتفاقية والبرتوكول ، ورد مزيد من عبارات التأييد من اللجنة التنفيذية والجمعية العامة على السواء . وقد تولي المفوض السامي المبادرة الي التشجيع على مزيد من عمليات الانضمام مدعوماً بتوصية اصدرتها اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والعشرين ، وأدت هذه المبادرة الي انضمام أربع دول أخرى (بنما وأسبانيا والصومال وسورينام) الي الاتفاقية والبرتوكول خلال عام ١٩٧٨ . وأشارت عدد من الدول الأخرى الي انها تنظر فعلياً في الانضمام الي هذين الصكين الأساسيين بشأن اللاجئين . ولئن كان يجدر الترحيب بهذه الردود الايجابية ، فانه ينبغي التذكير مع ذلك بأن الدول الأطراف في هذين الصكين لا تزيد الا قليلاً عن نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو الوكالات المتخصصة . يضاف الي ذلك انه لا تزال هناك مناهة واسعة يستمر فيها حدوث مشاكل للاجئين وليست فيها أي دولة طرف في أي من هذين الصكين .

٦١ - وقلما يكون التنفيذ الكامل والفعال على الصعيد الوطني لأحكام الاتفاقية والبرتوكول نتيجة مباشرة لانضمام دولة ما الي هذين الصكين . ففي كثير من الدول ، لا تنقلب الاتفاقيات الدولية آلياً الي جزء من القانون الوطني لعدم وجود أحكام دستورية محددة لهذا الغرض . وفي دول أخرى ، تشكل الاتفاقيات الدولية التي تم التصديق عليها جزءاً لا يتجزأ من القانون الوطني ، ولكنها لا تغلب أحكاماً أخرى قد تتعارض معها . وحتى في الدول التي تصبح فيها الاتفاقيات الدولية التي تم التصديق عليها جزءاً من القانون الوطني بصفة دستورية ، يتألب تنفيذ الاتفاقية والبرتوكول ، كما يسرى مفعولهما تماماً ، تشريعات محددة و/أو تدابير إدارية .

٦٢ - وعملاً بالمادة ٣٥ من الاتفاقية والمادة الثانية المناظرة من البروتوكول ، تتعهد الدول الأطراف في هذين الصكين بالتعاون مع المفوضية في ممارسة وظائفها ، وخاصة في تسهيل قيامها بواجبها في الاشراف على تطبيق احكامهما . ولئن كانت المفوضية على اتصال منتظم بعدد من حكومات الدول الأطراف في هذين الصكين بشأن مختلف جوانب التنفيذ ، فانها ترى أن أداء مهمتها في هذا الصدد على نحو أكثر فعالية يتألب منها تكثيف نشاطها . وهذا يتوقف بالضرورة على توفر موظفين اخصائيين يعهد اليهم بمهام الحماية ، سواء في المكاتب الميدانية للمفوضية أو في المقر

الرئيسي . وقد رحبت اللجنة التنفيذية ، في دورتها التاسعة والعشرين ، بالجهود التي يبذلها المفوض السامي للحمل على توفير هؤلاء الموثقين (١٨) .

٣ - اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩

٦٣ - ان اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم النواحي المعينة لمشاكل اللاجئين في افريقيا ، ذات أهمية خاصة لأنها تكمل وتوسع ، في بعض نواحيها على الصعيد الاقليمي ، أحكام اتفاقية عام ١٩٥١ وبرتوكول عام ١٩٦٧ . وتتضمن هذه الاتفاقية تعريفا موسعا لمصطلح " لاجئ " واحكاما تفصيلية تتعلق باللجوء والعودة الطوعية الى الوطن . ولم تحدث انضمامات جديدة الى اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية خلال الفترة التي يشملها التقرير ، وقال مجموع عدد الدول الأطراف ١٨ دولة . وقد بحث المؤتمر الافريقي العام المعني بحالة اللاجئين ، الذي انعقد في أروشا في الفترة من ٧ الى ١٧ أيار/مايو ١٩٧٩ ، المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية وغير ذلك من المشاكل الهامة .

٤ - الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان المعقودة عام ١٩٦٩

٦٤ - بدأ نفاذ الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان المعقودة عام ١٩٦٩ (" عهد سان خوسيه ، كوستاريكا ") في ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، وهو التاريخ الذي أودعت فيه غرينادا وثيقة تصديقها بوصفها الدولة الحادية عشرة التي أصبحت طرفا في هذا الصك . وقد انضمت كل من بيرو وجامايكا كذلك فيما بعد . وما تتضمنه هذه الاتفاقية أحكام هامة تتعلق باللجوء ، كما انها تصوغ مبادئ أساسية هو مبدأ عدم جواز الاعادة القسرية . وهذه الاتفاقية ذات قيمة خاصة بالنسبة لحماية اللاجئين ، وذلك لأن بعض الدول الأطراف في عهد سان خوسيه بكوستاريكا ، لم تنضم بعد الى اتفاقية عام ١٩٥١ وبرتوكول عام ١٩٦٧ .

٥ - صكوك قانونية دولية أخرى تمس اللاجئين

٦٥ - لم يسجل خلال الفترة قيد الاستعراض أي انضمام لبقية الصكوك القانونية الدولية المتعلقة باللاجئين ، كاتفاق عام ١٩٥٧ وبرتوكول عام ١٩٧٣ المتعلقين بالبحارة اللاجئين ، والاتفاق الاوروبي لعام ١٩٥٩ المتعلق بالخاء تأشيرات الدخول للاجئين .

٦٦ - وتشكل اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بتخفيف حالات انعدام الجنسية ، مما ، الصكين الدوليين الرئيسيين اللذين تم اعتمادهما على الصعيد الدولي لفائدة الأشخاص عديمي الجنسية ، اللذين يكون الكثير منهم لاجئين أيضا . وقد صيغ الصك الأول على نسق اتفاقية عام ١٩٥١ ، وينس على منح الأشخاص عديمي الجنسية مركزا

(١٨) أنظار الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم

١٢ ألف (A/33/12/Add.1) ، الفقرة ٦٨ (١) (ك) .

مماثلاً للمركز الممنوح للاجئين بموجب اتفاقية عام (١٩٥١) ، وان كان يقل عنه في بعض النواحي .
ومما تنص عليه اتفاقية عام (١٩٦١) المتعلقة بتخفيض حالات انعدام الجنسية أن تمنح الدولة المتعاقدة جنسيتها (سواءً بحكم القانون عند المولد أو بتأنيقه في تاريخ لاحق) للأشخاص الموجودين في إقليمها الذين يبقون عديمي الجنسية لولا ذلك ، والذين يفون بشرط أو أكثر من الشروط المحددة .
واتفاقية عام (١٩٦١) بتيسيرها الحصول على الجنسية عند المولد ، تعد أيضاً ذات أهمية فسيحية المساعدة على تفادي ادامة مركز اللاجئ .

٦٧ - ولم يسجل خلال الفترة قيد الاستعراض أى انضمام الى اتفاقية عام ١٩٥٤ ، فبال مجموع الدول الأطراف فيها ٣٢ دولة . وانضمام كندا الى اتفاقية عام ١٩٦١ ازداد مجموع الدول الأطراف في هذه الاتفاقية فبلغ ١٠ دول .

٦٨ - وقد واصلت المفوضية ، عملاً بقرارى الجمعية العامة ٣٢٧٤ (د - ٢٦) و ٣٦/٣١ ، العمل بوصفها الهيئة التي يمكن لمن يطالب الاستفادة من تطبيق اتفاقية عام ١٩٦١ أن يتقدم اليها لبحث طلبه ومساعدته في عرضه على السلطة المناسبة .

٦٩ - ويشكل الاستمرار في توسيع الاطار القانوني الدولي لحماية اللاجئين جزءاً أساسياً من مهمة الحماية التي ينص عليها النظام الأساسي للمفوضية . وذلك يناوئ بالضرورة على استمرار الصكوك الدولية الحالية ذات الصلة بغية السعي الى توسيع أحكامها بحيث تشمل اللاجئين حيثما كان ذلك مناسباً ، كما يناوئ على متابعة ما يجرى في الهيئات الدولية من أعمال قد يكون لها أثر مباشر أو غير مباشر على الوضع القانوني للاجئين .

٧٠ - وهكذا فقد حضرت المفوضية ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، اجتماعات اللجنة الخاصة للخبراء الحكوميين لاعداد مشروع اتفاقية للاعتراف بالدراسات والشهادات والدرجات في التعليم العالي في البلدان العربية ، كما حضرت المؤتمر الدولي اللاحق الذي اعتمد الاتفاقية . (يتضمن هذا الصك حكماً سينتفع منه اللاجئون وعديمو الجنسية ببعض الشروط) . وحضرت المفوضية كذلك اجتماعات اللجنة الخاصة للخبراء الحكوميين لاعداد مشروع اتفاقية للاعتراف بالدراسات والشهادات والدرجات في التعليم العالي في دول المنطقة الأوروبية ، كما حضرت اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية المعنية بتنقيح اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية . ومن الاجتماعات الأخرى التي واصلت المفوضية تتبعها اجتماعات هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان ، واللجنة المختصة التابعة للجمعية العامة والمعنية بصياغة اتفاقية دولية لمناهضة أخذ الرهائن .

زاي - نشر مبادئ الحماية وقانون اللاجئين

٧١ - لئن كانت الأنشطة الترويجية التي تضطلع بها المفوضية فيما يتعلق بالحماية الدولية تنفذ بصورة رئيسية بتعاون وثيق مع الحكومات ، فانه لا يخرب عن بال المفوضية كذلك ما تستدعيه الحاجة في الوقت نفسه من تعزيز قيام جو فكري موافق ، وخاصة فيما بين الأشخاص الذين يمالجون مسائل اللاجئين ، والمحامين الممارسين ، والاختصاصيين الاجتماعيين ، وفي الحلقات الأكاديمية .

٧٢ - وقد اشتملت الأنشطة في هذا المضمار على التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة (اليونسكو) ، والصليب الأحمر الدولي ، والمؤسسات الأكاديمية والمهنية الدولية . وأكثر ما تجدر الإشارة إليه من بين هذه المؤسسات في المرحلة الراهنة المعهد الدولي للقانون الانساني في سان ريمو ، والمعهد الدولي لحقوق الانسان في ستراسبورغ الذي التقى فيه موثاقو المفوضية بعض المحاضرات كما ساهموا بتقديم دراسات في حلقات دراسية تناولت جوانب الحماية الدولية أو قانون اللاجئين . ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة كذلك في عام ١٩٧٨ توصية تم اعتمادها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بتدريس حقوق الانسان ، الذي انعقد في فيينا في شهر ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، وهي تنص على ادراج الحقوق الأساسية للاجئين في مختلف برامج تدريس حقوق الانسان . وقد لقيت هذه الوثيقة فيما بعد تأييدا من الحلقة الدراسية للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الانسان ، والتي أشارت كذلك الى الدور الخاص الذي تضطلع به المفوضية في تعزيز حقوق الانسان ، ولاسيما حقوق اللاجئين . وقد واصلت المفوضية الاتصال على نحو منتظم مع عدد من المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا الميدان ، ومنها الرابطة المعنية بدراسة مشكلة اللاجئين في العالم ولجنة القانونيين الدولية .

الفصل الثاني

أنشطة المساعدة في افريقيا

ألف - التطورات العامة

٧٣ - في افريقيا ، زاد عدد الأشخاص الذين تهتم بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - زيادة كبيرة جدا خلال عام ١٩٧٨ ، بالمقارنة بالذين كانت تهتم بهم من قبل . وشملت المناطق والبلدان المتأثرة القرن الافريقي ، وبوتسوانا ، وزائير ، وزامبيا ، والسودان ، وموزامبيق . وبالطبع واصلت المفوضية تقديم المساعدة للمستفيدين الموجودين . فضلا عن ذلك من الجدير بالذكر أن برنامج المساعدة للمشردين في موزامبيق انتهى في آخر عام ١٩٧٧ ، وأن برنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الانسانية الى أنغولا أكمل فعلا عام ١٩٧٨ .

٧٤ - أدت الأحداث التي جرت في القرن الافريقي في أوائل عام ١٩٧٨ الى تقدم حكومات المنطقة بطلبات لمساعدة المشردين . وقد عمدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بعد التشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع منظمة الوحدة الافريقية ، الى وضع برامج لتقديم المساعدة الانسانية الى اللاجئين والمشردين في اثيوبيا وجيبوتي والصومال . وناشدت المفوضية المجتمع الدولي تقديم مبلغ يقدر بنحو ١٥٠٠٠٠٠ ١٢ دولار لتمويل هذه البرامج . وبعد ذلك دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بقراره ٣٩/١٩٧٨ المؤرخ في أول آب/أغسطس ١٩٧٨ ، المفوض العام لأن يقوم ، في جملة أمور ، بمواصلة تعزيز المساعدة الانسانية المقدمة الى اللاجئين والأشخاص المشردين في المنطقة ؛ وطلب منه أن يضمن تقريره السنوي الى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٩ معلومات بشأن الخطوات التي اتخذت لتنفيذ القرار . وترد التفاصيل تحت عناوين البلدان أدناه .

٧٥ - وفي عام ١٩٧٨ أيضا بدأت المفوضية في اطار برنامجها الخاص عملية للمساعدة في اعادة التوطين الاختيارية للزائيريين ، القادمين من أنغولا بصفة أساسية ، الراغبين في الاستفادة من شروط العفو العام الذي أصدره رئيس زائير في منتصف العام . وقد تكلفت هذه العملية التي لا تزال مستمرة في عام ١٩٧٩ ، ٣٧٥٠٠٠ ١١ دولار نقدا ، بالإضافة الى ١٣٥٠٠ طن متري من الأغذية بلغت قيمتها ٧٧١٥٠٠٠ دولار ، وصدر زادا ٦٠٠٠٠٠ مستقلا للتبرع لهذه العملية .

٧٦ - وكما سبق ، كان من بين المجموعات الكبيرة من اللاجئين التي واصلت مفوضية شؤون اللاجئين تقديم المساعدة اليها في اطار البرامج العامة خلال الفترة المستعرضة أنغوليون في زائير ، واثيوبيون في السودان ولاجئون من بوروندي في جمهورية تنزانيا المتحدة ، بالإضافة الى الزائيريين الباقين في أنغولا . وشهدت السنة المستعرضة أيضا استمرار وصول لاجئين من ناميبيا وزمبابوي وطلاب لاجئين من جنوب افريقيا الى مختلف بلدان الجنوب الافريقي . وعملا بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، واصلت المفوضية أيضا توجيه بعض تدابير المساعدة الى اللاجئين من الأقاليم المستعمرة ، وذلك عن طريق حركات التحرير الوطنية التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية .

٧٧ - ويبين الجدول ١ في المرفق الثاني أن مجموع ما أنفق في إطار البرامج العامة للمفوضية في أفريقيا عام ١٩٧٨ بلغ ما يربو على ٢٦٥ مليون دولار . وخصص من هذا المبلغ ما يزيد قليلا على ٢٣ مليون دولار للتوطين المحلي ، ولا سيما في مجال الزراعة . وما يدعو للارتياح أنه يمكن القول بأن بعض المشاريع في هذا المجال انتهت أو من المقرر الانتهاء من مراحلها خلال عام ١٩٧٩ أو ١٩٨٠ . وبلغ مجموع ما أنفق في إطار البرامج الخاصة ما يربو على ٢٧٥ مليون دولار ، وجزء الأكبر منه (ما يزيد على ٢٠ مليون دولار) لمساعدة التوطين المحلي أيضا . فضلا عن ذلك تقدم حوالي ١٨ مليون دولار من حساب تعليم اللاجئين ، ومبلغ ٢٠٠٠٠ دولار من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب أفريقيا لمساعدة لاجئين فرادى .

باء - التطورات الرئيسية في مختلف البلدان

١ - أنغولا

٧٨ - قدر عدد اللاجئين في أنغولا ، الذين تهتم بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بنحو ١٤١٠٠٠ نسمة في نهاية عام ١٩٧٨ . ويتكون هذا العدد من ١١٠٠٠٠ زائري ، تم اسكان ١٨٠٠٠ منهم في مستوطنات ؛ و ٣٠٠٠٠ ناميبى ، يسكن ٢٠٠٠٠ منهم في مستوطنات ؛ والبقية من جنوب أفريقيا .

٧٩ - وبالإضافة إلى هؤلاء هناك الأنغوليون العائدون إلى البلد ، والذين شردوا داخل البلد ذاته ، والذين من أجلهم عين المفوض السامي عام ١٩٧٦ منسقا لبرنامج الأمم المتحدة لتقدير المساعدة الانسانية إلى أنغولا . وفي عام ١٩٧٨ قصرت أنشطة المفوضية في إطار هذا البرنامج ، والتي تترتب عليها نفقات تبلغ نحو ٨٠٠ ٢٥٥ دولار ، على متابعة التدابير التي بدأ اتخاذها عام ١٩٧٧ . غير أنه تمت في إطار برنامج آخر نفذ في البرتغال ، مساعدة نحو ١١٠٠ شخص آخرين للعودة إلى أنغولا في أوائل آذار/مارس ١٩٧٩ . وفي نفس الشهر ، طلبت حكومة أنغولا من المفوضية مزيدا من المساعدة من أجل الأنغوليين الراغبين في العودة إلى الوطن من زائير .

٨٠ - وفيما يتعلق باللاجئين من زائير ، الذين بلغ عددهم نحو ٢٢٠٠٠٠ نسمة في بداية عام ١٩٧٨ ، قررت المفوضية الانتقال في منتصف العام من مرحلة الطوارئ في برنامجها إلى المرحلة الثانية التي تشمل تدابير الامماج . وقامت بعثة تقييمية ، مكونة من ممثلين للحكومة ، والمفوضية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، بتقييم صلاحية المواقع التي يقيم فيها اللاجئون وخلصت إلى أن هذه المواقع ليست خصبة جدا . ومع ذلك لم تتم متابعة برنامج الامماج المذكور لسببين . ففي المقام الأول قررت الحكومة نقل اللاجئين بعيدا عن منطقتي الحدود لأسباب تتعلق بالأمن ، وثانيا ، أصدر رئيس زائير مرسوما بالعفو العام في أواخر حزيران/يونيه ١٩٧٨ لصالح الزائيريين الذين طلبوا اللجوء خارج البلد . ونتيجة لذلك عمدت المفوضية ، بناء على طلب السلطات المعنية ، إلى اعداد وتنفيذ عملية العودة الاختيارية إلى الوطن ، وقد استمرت خلال عام ١٩٧٩ ، وأسفرت عن رحيل نحو ١١٠٠٠٠ زائير في عام ١٩٧٨ .

٨١ - ولزم تنقيح برنامج المفوضية لتقديم المساعدة الى النامييين في أنغولا باحداث زيادة فيه عدة مرات خلال عام ١٩٧٨ بسبب تزايد الاعداد ، والغارات التي تشنها قوات جنوب افريقيا ، والقرار الذي اتخذته الحكومة بنقل المقيمين في مقاطعة هويلا الى كوانزا سول لأسباب تتعلق بالأمن . وأخيرا تمت زيادة الاعتماد المبدئي للاحتياجات الفورية مثل الخيام والأدوات المنزلية والأدوات الزراعية والملابس والنقل الى ٩٨٢ ٠٠٠ دولار في نهاية العام ، وقامت مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، بتقديم مساعدات اضافية كبيرة . وفي هذا الصدد يجب الشناء على روح التعاون التي أبدتها ممثلو الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما في ما يتعلق بالبعثات المشتركة التي أنشئت لتقييم الاحتياجات ولتجنب ازدواج الجهود وتحديد تدابير المساعدة التي توجه من خلال المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا .

٨٢ - وبلغ مجموع النفقات في أنغولا ٤ ٠٣٦ ٦٠٠ دولار في عام ١٩٧٨ . وفضلا عن المبالغ المذكورة أعلاه يشمل هذا المجموع أيضا ١٧٦ ٦٠٠ دولار مقدمة من الصندوق الاستثماري لمساعدة أهالي الجنوب الافريقي ، ونحو ١٧ ٠٠٠ دولار من صناديق استثمارية أخرى .

٢ - جيبوتي

٨٣ - مع التدفق المستمر للاجئين من اثيوبيا في أوائل عام ١٩٧٨ اتضح ان اعتمادات ١٩٧٨ المخصصة لجيبوتي في اطار البرامج العامة غير كافية . ولذلك فان نداء المفوض العام من أجل تقديم المساعدة الانسانية لمنطقة القرن الافريقي تضمن اقتراح برنامج لجيبوتي بمبلغ ٢٢ مليون دولار . وفي نهاية عام ١٩٧٨ قدرت الحكومة أن عدد اللاجئين من اثيوبيا يمكن أن يبلغ ٢٠ ٠٠٠ نسمة ، منهم نحو ١٢ ٥٠٠ نسمة يعيشون في معسكرين في الدخيل وعلي صبيح ، بينما منح ٣ ٥٠٠ آخرون مركز اللاجئين في مدينة جيبوتي . وتعيش البقية بين السكان المحليين .

٨٤ - والبلاد جرداء جدا ، ولا يكفي الانتاج المحلي من الأغذية لسد الاحتياجات المتزايدة ، لذلك يعتمد اللاجئون في المعسكرين اعتمادا تاما على المساعدة الخارجية . وفي عام ١٩٧٨ شملت مساعدات الاغاثة الأغذية وغيرها من الاحتياجات الأساسية ، وقد أسهم فيها برنامج الأغذية العالمي ، وشملت مشروعا لانشاء ٥٠٠ مسكن فسي كل من المعسكرين لتحل محل الخيام ، وبعض الأعمال الخاصة بتوريد المياه ، وجناحا جاهز الصنع لمرضى السل في معسكر الدخيل . وفضلا عن ذلك أنفقت مبالغ لانشاء مرافق التعليم الابتدائي وتوفير المدرسين والمواد التعليمية . وانشئ مستوصف في كل معسكر وتم توسيع المركز الصحي الريفي في علي صبيح .

٨٥ - ورغم الصعوبات التي تفرضها الظروف السائدة أقيم مشروع نموذجي يتضمن انشاء بساتين مروية على طول مجارى الأنهار ، كما أجريت دراسات لتحديد الامكانيات الأخرى للتوطين الريفي .

٨٦ - وأقيم لصالح لاجئي مدينة جيبوتي ، حيث تصعب عملية الاندماج بسبب مستوى البطالة ، مشروع صغير للتوطين المحلي بفرض توفير الفرص لعدد من اللاجئين المهرة كي يوطدوا أنفسهم في حرفهم أو مهنتهم ويتخذوا لاجئين آخرين مساعدين لهم . وقد أنشئت خدمة استشارية لتقييم الحالات بغية اعادة التوطين والتعليم في بلدان أخرى . وفي الربع الأخير من عام ١٩٧٨ تم ايفاء نحو ٢٠٠ طالب لاجئي للتعليم في مصر .

٨٧ - وبلغ مجموع المساعدة المقدمة للاجئين في جيبوتي عام ١٩٧٨ نحو ١ ٦٣٣ ٠٠٠ دولار ، تشمل تبرعات نوعية قدمها عدد من الحكومات والوكالات الطوعية . ومن هذا المجموع ، بلغ المخصص من البرامج العامة حوالي ٩٨٨ ٠٠٠ دولار والمخصص من البرامج الخاصة حوالي ٣٠٠ ٦٤٥ دولار . وأنشأت حكومة جيبوتي مكتبا وطنيا لمساعدة اللاجئين يعمل بوصفه شريكا تنفيذيا للمفوضية . وقد مت رابطة "تطوعي التقدم" الفرنسية مشرفين متطوعين للمشاركة ، وقد مت جماعة "الأطباء بلا حدود" فريقا من الأطباء والمرشدين لكل من المعسكرين .

٣ - مصر

٨٨ - زاد عدد اللاجئين في مصر عام ١٩٧٨ من ٥٠٠ نسمة الى ما يربو على ٥٠٠٠ نسمة نتيجة لوصول مزيد من اللاجئين من اثيوبيا بصفة أساسية . ومن بين نفقات المفوضية في اطار البرامج العامة ، التي بلغت نحو ٢٢٦ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٨ ، استمر تخصيص الجزء الأكبر من المساعدة ، ما يربو قدره على ثلث مجموعها ، للتوطين المحلي . وتم توزيع مبلغ مساو تقريبا بين المساعدة التعليمية في المستوى الأدنى من التعليم الثانوي وتقديم المساعدة الانمافية . واستخدم مبلغ أصغر في تقديم المساعدة لتوطين ٨٤ شخصا ، معظمهم من أصل اثيوبي . واستفاد ما يربو على ١٠٠٠ لاجئ من خدمات المشورة في عام ١٩٧٨ .

٨٩ - وشملت النفقات في اطار البرامج الخاصة ، التي بلغت ٢٤٣ ٤٢٥ دولارا ، حوالى ١٤٢ ٠٠٠ دولار خصصت لنحو ٢١٠ طالب قدموا الى مصر عن طريق جيبوتي نتيجة للأحداث التي جرت في القرن الافريقي . واستفاد لاجئون آخرون من حساب التعليم ، وقدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا مبلغا صغيرا للاجئين من جنوب افريقيا ، العابرين أو المقيمين في مصر ، ممن كانوا في حاجة ماسة الى مساعدة انمافية . وقدم اثنان من المتبرعين الأفراد مبالغ استخدمت في صرف منح شهرية الى ٦٠ لاجئا مسنا ومعوقا منحدرين من أصل أرمني .

٤ - اثيوبيا

٩٠ - ظل العدد المقدر للاجئين في اثيوبيا في نهاية عام ١٩٧٨ حوالي ١٠٩٠٠ شخص ، بما فيهم أشخاص منحدرين من أصول مختلفة في أديس أبابا وغيرها من المراكز الحضرية ، ولاجئون من جنوبي السودان استوطنوا في منطقة غامبيلا ولاجئون من المناطق الشمالية من السودان أقاموا في غاندار . وفيما يتعلق بسنة المجموعة الأخيرة وضعت خطة لاعادة توطينهم بالقرب من بحر دار ، جنوب بحيرة تانا ، في حالة استحالة اعادتهم الى وطنهم . وقد أجرت الحكومة ، بالتعاون مع المفوضية ، دراسة استقصائية للموقع المقترح أكدت ملاءمته . وبلغ مجموع ما أنفق في اطار البرامج العامة لمفوضية شؤون اللاجئين لتقديم المساعدة في اثيوبيا عام ١٩٧٨ ، ما يربو على ٥٩ ٠٠٠ دولار وشملت المساعدة تدابير مثل الاندماج المحلي ، والمعونة الانمافية ، واعادة التوطين الاختياري ، المشورة . وقد مت الرعاية والاعالة الى اللاجئين من جنوبي السودان بمقتضى الالتزامات المعقودة في السنوات السابقة . وبلغ الانفاق في اطار البرامج الخاصة ، مثل حساب التعليم وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، ما يربو على ٣١ ٠٠٠ دولار .

٩١ - ونتيجة للأحداث التي جرت في القرن الإفريقي في أوائل عام ١٩٧٨ طلبت الحكومة الاثيوبية مساعدة الأشخاص المشردين في اقليم أوغادين ، المقدر عددهم بنحو ٥٠٠٠٠٠٠ . وقد خُصصت للمفوض السامي نداه لتقديم المساعدة الانسانية في القرن الإفريقي اقتراح برنامج تكاليفه بمبلغ ٥٠٧٥٠٠٠٠ دولار بهدف مساعدة إعادة توطين نحو ٣٠٠٠٠٠ أسرة من أشد الأسر المشردة فقرا (حوالي ١٥٠٠٠٠ شخص) . وشملت المساعدة المقدمة معدات لإعادة التوطين ، ومعدات لإعادة تشييد المرافق المجتمعية ، وللاسكان ، والنقل ، وكذلك البذور ، والأدوات الزراعية ، والأغذية ، والأغذية الانمائية . وتم تنسيق المساعدة مع مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الأغذية والزراعة . وكفلت التوزيع لجنة الاغاثة وإعادة التأهيل الاثيوبية . وفي عام ١٩٧٨ ، تم تمويل مساعدة النجاة في منطقة أوغادين في اطار البرنامج الخاص بالقرن الإفريقي ، وقد بلغ مجموعها نحو ٤٠٨٢٠٠٠ دولار .

٥ - كينيا

٩٢ - قُدِّر مجموع عدد اللاجئين في كينيا في نهاية عام ١٩٧٨ بحوالي ٦٥٠٠٠ شخص بما فيهم نحو ٦٠٠٠٠ أوغندي بصفة أساسية ، ومجموعات أصغر من اللاجئين من بلدان افريقية أخرى . ومعظم اللاجئين يعيشون في نيروبي وضواحيها .

٩٣ - وتم أداء المساعدة الى اللاجئين المعوزين ، بما في ذلك اللاجئين من جنوب افريقيا ، عن طريق تقديم منح اعاشة شهرية والتوجيه اللازم للتعليم ولإعادة التوطين في بلدان أخرى . كما قدمت منح لأغراض التوطين المحلي ، وتسهيلات لإعادة توطين عدد من اللاجئين .

٩٤ - وبعد أن خصصت حكومة كينيا ما يقرب من ١٩٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية في ويتو ، بمقاطعة لامو ، لأغراض مشروع المستوطنة الريفية ، بدأت الاستعدادات لإنشاء المستوطنة .

٩٥ - وتم إنشاء مركز لاستقبال طالبي اللجوء في سيكا بالقرب من نيروبي . ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل مركز الاستقبال في عام ١٩٧٩ .

٩٦ - وبلغ مجموع ما أنفق في عام ١٩٧٨ لتمويل المشاريع في كينيا ٤٠٠ ٨٣٧ ١ دولار منها ٣٣١ ٠٠٠ دولار في اطار البرامج العامة ، وذلك بصفة أساسية لأغراض المعونة الانمائية والنفقات الأولية لمشروع المستوطنة الريفية . وبلغت النفقات في اطار البرامج الخاصة ٤٠٠ ٥٠٦ دولار ، قُدِّم منها ٤١٦ ٦٠٠ دولار لحساب التعليم .

٦ - موزامبيق

٩٧ - زاد مجموع سكان مستوطنات اللاجئين من زمبابوي ، التي تتلقى المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، من ٤٢٥٠٠٠ شخص الى ٨٠٠٠٠٠ شخص خلال عام ١٩٧٨ . وفضلا عن ذلك ، استوطن عدد يقدر بحوالي ٢٠٠٠٠ شخص في قرى موزامبيق .

٩٨ - و زاد عدد المستوطنات الى ٥ : في دوروا (بمقاطعة مانيكا) ، وترونفا (بمقاطعة سوافالا) ، ومابودزي وماتنجي (بمقاطعة تيتي) وميمو (بمقاطعة غزا) . وتبرعت حكومة موزامبيق بمساحات واسعة من الأراضي لزراعة المحاصيل . غير أن تنظيم الجهود الزراعية تعطل في مناسبات عديدة بسبب الهجمات البرية والجوية التي شنتها قوات روديسيا الجنوبية والتي أسفرت عن خسائر كثيرة في الأرواح والتدمير في الأرض . ونتيجة لذلك قررت الحكومة ، وهي الوكالة المنفذة لجميع مشاريع المفوضية في موزامبيق ، القيام ، في عام ١٩٧٩ ، بغية زيادة الأمان للاجئين ، بتقسيم كل مستوطنة الى وحدات أصغر . ونظرا لأن كل مستوطنة فرعية سيلزمها مرافق مستقلة ، فستكون زيادة تكاليف البرنامج أمرا حتميا . وفنحلا عن ذلك ، قررت الحكومة أن جميع المستوطنات ينبغي أن تُزود بمرافق أطول بقاء ، حيث صار من الواضح أن وجود الزمبابويين في موزامبيق سيستمر لمدة أطول من المدة القصيرة التي قدرت في البداية .

٩٩ - وقد تم الاتفاق ، أثناء زيارة المفوض السامي الى موزامبيق في أوائل عام ١٩٧٨ ، على أن تعد برامج مساعدة لتلبية احتياجات اللاجئين في مراكز العبور التي تقدم لها المفوضية المساعدة . وتم وفقا لذلك اعداد برامج لمركزى غوندولا واكساي - اكساي . غير أن قوات روديسيا الجنوبية دمرت في تموز/يوليه ١٩٧٨ مركز غوندولا مما أسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح بين الأطفال الذين كانوا يشكلون الجزء الأكبر من سكان المركز . وأعيد توطين من بقي حيا منهم في موقع جديد في ماتنجي بمقاطعة تيتي ، في مستوطنة هي مركز تعليمي أساسا ، نظرا لأن ٣٥٠٠ من سكانها في سن الدراسة . وأغلق مركز اكساي - اكساي أيضا لأسباب تتعلق بالأمن ونقل سكانه الى مستوطنة ترونفا .

١٠٠ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ طلبت حكومة موزامبيق المساعدة لحوالي ٢٠٠٠٠ لاجئ زمبابوي استوطنوا في مناطق مجاورة لروديسيا الجنوبية . وأدرجت الأموال في اطار البرامج العامة لعام ١٩٧٩ .

١٠١ - فضلا عن تقديم المساعدة للزمبابويين قدمت المفوضية المساعدة أيضا لنحو ٢٠٠ فرد من اللاجئين من بلدان مختلفة أخرى ، وبصفة خاصة من الطلاب اللاجئين من جنوب افريقيا العابرين ، وقد أقام كثير منهم مؤقتا في النزل في مابوتو .

١٠٢ - وافتتحت المفوضية مكتبا في بيرا في آب/أغسطس ١٩٧٨ ، بهدف الاسراع في التخليص ، في الميناء ، على السلع الواردة لمستوطنات اللاجئين ، وتسليمها .

١٠٣ - وتحمل برنامج الأغذية العالمي العبء الأكبر في توريد الأغذية ، مع تقديم ما تربو قيمته على ٥ ملايين دولار من الأغذية الأساسية . وتمت تلبية الاحتياجات من الأغذية الاغرافية والأغذية المزودة بالفيتامينات للأطفال عن طريق استخدام أموال المفوضية وما قدمه متبرعون آخرون .

١٠٤ - وبلغت نفقات المفوضية في اطار البرامج العامة والخامسة في عام ١٩٧٨ ما يربو على ٥٧٩٠٠٠ دولار ، منها ما يزيد على ٢٤ مليون دولار للمساعدة في التوطين المحلي . وأكملت المساعدة التي تقدمها المفوضية بجهود مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، والاتحاد العالمي للموثرى ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، والمجلس المسيحي لموزامبيق ، وحكومات ، ووكالات طوعية أخرى .

٧ - الصومال

١٠٥ - وفدت الي الصومال ، نتيجة للأحداث التي جرت في القرن الافريقي في أوائل عام ١٩٧٨ ، أعداد كبيرة من الأفراد من المناطق المجاورة في اثيوبيا . وبحلول منتصف عام ١٩٧٨ قدرت الحكومة أن أعدادهم زادت الي ما يربو على ٥٠٠٠٠٠ نسمة ، يعيش نحو ١٢٠٠٠٠ منهم في معسكرات اللاجئين ويعيش الآخرون بين السكان المحليين أو ينتقلون من مكان الي آخر . وعقب تلقي المفوضية طلبا للمساعدة من الحكومة في أوائل العام ، قامت بعثتان لتقصي الحقائق تابعتان للمفوضية بزيارة معسكرات ومراكز تجمّع اللاجئين ووضعنا ، بالتشاور مع السلطات ، برنامجا لمساعدة ١٥٠٠٠ شخص من أشد الأشخاص فقرا ، تقدر تكاليفه بمبلغ ٨٧٥٠٠٠ دولار لتغطية الاحتياجات الأساسية وكذلك بعض التدابير الأولية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهؤلاء الأشخاص . وقد أدرج طلب التمويل هذا في نداء المفوض السامي لعام ١٩٧٨ من أجل تقديم المساعدة الانسانية لمنطقة القرن الافريقي . ولأغراض تقديم المساعدة الي الأشخاص والمجموعات المعنية قامت الحكومة بتشكيل لجنة وزارية يرأسها نائب الرئيس ، وعينت المفوضية قائما بأعمال بعثة في مقديشو .

١٠٦ - وقدم البرنامج المساعدة لتوفير المأوى والاحتياجات المنزلية المختلفة عن طريق الشراء محليا ودوليا . ولضمان توفير الأحوال الصحية المرضية في المعسكرات أنشئ عدد من المشاريع لأغراض التعذية الاضافية ، وشراء سيارات الاسعاف ، والأدوية ، والمعدات الصحية ، وتحسين مرافق المياه . كما وضع برنامج أولي فيما يتصل بالأنشطة الزراعية يتضمن بناء شبكات توريد المياه ، وشراء الأدوات الزراعية . ولتلبية الاحتياجات التعليمية لسكان المعسكرات ، خصصت اعتمادات لشراء مختلف المواد المدرسية الأساسية . وقدمت المساعدة أيضا الي اللاجئين مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأذية العالمي ، والمجتمع الاقتصادي الأوروبي ، وغير ذلك من المصادر الحكومية ، والدولية الحكومية ، وغير الحكومية . وبلغ ما أنفقته المفوضية لمساعدة اللاجئين /المشردين ما يربو على ٣٨٣١٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٨ ، قدم منها مبلغ ٤٥٢٧١٧ دولارا من صندوق الطوارئ للمفوض السامي ، وموّل الباقي من الأموال التي وردت نتيجة الاستجابة لنداء تقديم المساعدة الانسانية الي منطقة القرن الافريقي .

٨ - الجنوب الافريقي (بوتسوانا ، وليسوتو ، وسوازيلند)

١٠٧ - مما يذكر (١٩) أن الأمين العام عين المفوض السامي في عام ١٩٧٧ منسقا ، في اطار منظومة الأمم المتحدة ، للمساعدة المقدمة الي طلاب جنوب افريقيا اللاجئين ، وأن برنامج المفوض السامي لصالح الطلاب اللاجئين في بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند اتخذ أساسا لنداء من أجل تقديم الدعم للبرامج التي تهدف الي تلبية الاحتياجات العامة للاجئين من الجنوب الافريقي في مختلف البلدان الافريقية .

١٠٨ - وزاد عدد اللاجئين في بوتسوانا زيادة كبيرة خلال عام ١٩٧٨ ، بوفود ما يربو على ٣٠٠ ٢٥ شخص من زمبابوي . فير أنه نتيجة لرحيل الكثيرين قدر مجموع اللاجئين في البلد في نهاية

(١٩) المرجع نفسه ، الملحق رقم ١٢ (A/33/12) ، الفقرة ١٢٩ .

العام بنحو ٦٠٠ ١٨ لاجئ فقط ، ٩٥ في المائة منهم من زيمبابوي وأغلب البقية من جنوب افريقيا .

١٠٩ - وبلغ عدد اللاجئين المسجلين في ليسوتو في نهاية ١٩٧٨ ، ١٨٧ شخصا ، ووفد ١٠٤ لاجئين خلال العام من بلدان بالجنوب الافريقي ، ورحل ٥٢ شخصا للاستيطان في أماكن أخرى .
وفضلا عن عدد الحالات المسجلة ، هناك عدد كبير لم يتم تسجيله من طلاب جنوب افريقيا —
اللاجئين الذين التحقوا بمعاهد تعليمية .

١١٠ - وسجلت سوازيلند حوالي ٧٣٩ لاجئا جديدا في عام ١٩٧٨ ، بينما رحل ١٠٣ لاجئين الى بلدان افريقية أخرى ، وفي نهاية العام كان عدد الحالات المسجلة حوالي ٧٠٠ شخص .
وهناك أيضا آلاف عديدة لم تسجل من طلاب جنوب افريقيا اللاجئين الذين قبلوا بالمدارس .

١١١ - ويتضمن تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة الى طلاب جنوب افريقيا اللاجئين —
(A/33/163 و Corr.1) أعمال مفوضية شؤون اللاجئين لمساعدة الطلاب اللاجئين . وقد تم في بوتسوانا خلال الفترة المستعرضة ، بناء نزل للطلاب في الكلية الجامعية وقدمت الأموال لبناء وتجهيز مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية . ويقوم مركز الموارد التعليمية ، الذي تديره وتزوده بالموظفين اللجنته المركزية للمينونايت ، ومقره في غابورون ، بتقديم دورات دراسية بالمراسلة ، والتعليم بالمستوى الأدنى للمرحلة الثانوية ، لنحو ٢٠٠ طالب لاجئ لا يمكن ادماجهم مباشرة في نظام التعليم الوطني .
وأكملت التحسينات في مركز العبور في فرانسيس تاون ، وزود المركز بمركبات انخافية ، كما زود بها مركز سيليبى — بيكوى . وساهمت مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في تكاليف ١١٠ خيام لهذين المركزين . وقدمت الأموال في بوتسوانا أيضا لانشاء وتجهيز ٩٠ منزلا منخفض التكلفة في سيليبى — بيكوى ولاعانات الايجار . وازاء تزايد عدد الزمبابويين الوافدين قررت حكومة بوتسوانا انشاء مستوطنة في دوكوى ، بمساعدة المفوضية ، من المقرر أن تتسع لحوالي ٢٠٠٠٠ شخص . وقد بلغ مجموع السكان هناك في نهاية عام ١٩٧٨ ما يزيد على ٨٠٠٠ شخص .

١١٢ - وفي ليسوتو زيد مشروع التوسيع في المدارس الثانوية ليشمل ٩ مدارس .

١١٣ - وفي سوازيلند تأخر ، بسبب التدبير الشديد الذى أحدثته العواصف ، اكمال مركز العبور (الذى يسع ٦٠ شخصا) والمدرسة الثانوية (وتسع ٢٠٠ طالب) في مياكا ، وكان من المقرر أن يتم ذلك في أوائل عام ١٩٧٩ . وقامت مدرسة توكوزا ، التي تديرها اللجنة المركزية للمينونايت وتوفر لها المفوضية الأموال ، باطعام ٦٠ طالبا لاجئا في نهاية عام ١٩٧٨ . وعند ما يتم العمل في مركز مياكا سينقل الى هناك الطلاب الذين يواصلون دراستهم .

١١٤ - وتضمنت تدابير المساعدة الأخرى المقدمة في بوتسوانا ولسوتو وسوازيلند تكاليف الرعاية والاعالة ، والمشورة ، وتكاليف السفر لتمكين اللاجئين من الاستفادة من الفرص التعليمية في البلدان الأخرى ، والمنح الدراسية ، والمعونة الانخافية ، ومساعدة التوطين المحلي ، وافتتحت المفوضية مكاتبين في ليسوتو وسوازيلند .

١١٥ - وأنفقت المفوضية مبلغا يربو في مجموعه على ١٠٠٦٩٠٠٠ دولار ، وذلك في بوتسوانا (مايزيد على ٨٠٥٠٠٠٠ دولار) ولسوتو (مايزيد على ٧٠٠٠٠٠ ٧٣٤ دولار) وسوازيلند (٢٠٠ ٢٨٤ دولار) في عام ١٩٧٨ : منه مبلغ ٨٠٠ ٢٥٥٠ دولار في اطار البرامج العامة ومبلغ ٧٠٠ ٧٥١٨ دولار في اطار البرامج الخاصة .

٩ - السودان

١١٦ - ازداد مجموع عدد اللاجئين الاثيوبيين بالسودان في نهاية عام ١٩٧٨ الى ما يقدر بحوالي ٢٧٠ لاجئ . وقد تم بالفعل الى حد ما استيعاب كثير من وفدوا في سنوات سابقة في المجتمعات المحلية بمديرية كسلا ، وكانت النتيجة أن أصبحت المساعدات المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تخصص بصفة رئيسية للوافدين الجدد ولمن وفدوا من قبل ويعيشون الآن في أماكن مؤقتة أو يجرى نقلهم الى قرى للاجئين أنشئت مؤخرا .

١١٧ - وفي عام ١٩٧٨ نقل نحو ٥٥٠٠ لاجئ أثيوبي من مكانهم المؤقت في وادي الحليو الى المستوطنات الدائمة في قلع النحل ، والسوكي ، وأم قرقور ، وفقا للخطة المرسومة في عام ١٩٧٦ للتوطين الريفي في ميدان الزراعة . وتسمح خطة التوطين باستمرار توطين اللاجئين في عام ١٩٧٩ في أماكن أخرى في منطقة المرسوم الجمهوري والقرب من المشاريع الزراعية في رهد وحلقا الجديدة حيث يمكن للاجئين البحث عن فرص للعمل .

١١٨ - وفي تموز/يوليه تم الاضطلاع بعملية طارئة استجابة لتدفق جديد لما يقرب من ٨٠٠٠ لاجئ أثيوبي بالقرب من كسلا والدمازين ، وتم ايواء معظمهم في مخيمات مؤقتة . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بدأ تدفق جديد لما يربو على ٥٠٠٠ لاجئ في الوصول الى مديرية البحر الأحمر وأعدت لهم برامج اغاثة طارئة في أوائل عام ١٩٧٩ .

١١٩ - ومن بين اللاجئين الزائريين بالسودان الذين يقدر عددهم بنحو ٥٠٠ لاجئ ، عاد البعض اختياريا الى الوطن ، بينما بقى آخرون بالسودان ، حيث يتمتعون بالاكثفاء الذاتي .

١٢٠ - وبلغ مجموع نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في السودان في عام ١٩٧٨ فـي اطار البرامج العامة ، ما يزيد على ٢٥٨٨ .٠٠٠ دولار ، منها ١٨١٤ .٠٠٠ دولار للتوطين الريفي و ٤٨٠ .٠٠٠ للتعليم الاعداى . وأنفق مبلغ يزيد على ٨٦٢ .٠٠٠ دولار في اطار البرامج الخاصة ، منه مبلغ ٢٥٧ .٠٠٠ دولار من حساب التعليم .

١٢١ - وفي نهاية عام ١٩٧٨ كان عدد اللاجئين في الخرطوم يقدر بما يزيد كثيرا على ٢٠ شخص . وكفلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اسداء المشورة وقدمت المساعدة الانمافية لنحو ١١ حالة فردية ، واتيح ما يقرب من ١ منحة دراسية للتدريب النظري والتدريب المهني / التقني .

١٠ - جمهورية تنزانيا المتحدة

١٢٢ - في نهاية عام ١٩٧٨ ، كان يقدر أن هناك ١٦٠ لاجئ تهتم بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة . ومن بين هذا المجموع ، كان هناك نحو ١٢٩٥٠٠ لاجئ من بوروندي يعيش معظمهم في المستوطنات الريفية المنظمة و ٢٥٠٠٠ لاجئ من رواندا ، و ١٠٠ لاجئ من أوغندا ، واعداد قليلة من زائير والجنوب الافريقي والسودان الافريقية الأخرى .

١٢٣ - أما المستوطنات المنظمة لايوا^١ اللاجئيين من بوروندي فهي مستوطنة أوليانكولو ومستوطنة كاتومبا ، وهما أكبر مستوطنتين في افريقيا ، والمستوطنة الجديدة في ميشامو . وقد أُنشئ عدد السكان أن عدد سكان أوليانكولو قد بلغ ٤٨٠٠٠ نسمة تقريبا . وقد نقص هذا العدد بسبب نقل نحو ١٠٠٠ لاجئ إلى ميشامو خلال عام ١٩٧٨ . وبناءً على طلب الحكومة ، اتفق الشركاء الثلاثة في المشروع ، المشتركين في مستوطنة أوليانكولو ، وهم الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد اللوثرى العالمي / ودايرة اللاجئين المسيحيين بتجانيقا ، على عدم تسليم المستعمرة الآن للحكومة والانتظار حتى نهاية حزيران / يونيه ١٩٨٠ ، حتى يتسنى تدعيم المستوطنة بعد مفادرة نحو ٢٤٠٠٠ لاجئ آخرين قاصدين ميشامو .

١٢٤ - ونتيجة لأضرار الفيضان الواسعة النطاق كان دخل المستوطنة من محصولها للفترة ١٩٧٧ / ١٩٧٨ أقل مما كان عليه في العام السابق . ومن ناحية أخرى ، أحرزت برامج تنمية الماشية تقدما طيبا . وفي حين كانت تتخذ الترتيبات لتسجيل التعاونية المتعددة الأغراض لدى مصرف التنمية الريفية بتنزانيا ، كانت الجهود توجه نحو انشاء تعاونية قروية لكل قرية من القرى الثلاث عشرة في المستوطنة . وساهم اللاجئون أنفسهم بنحو ٦٠٠ دولار لبناء المتاجر ، وازداد عدد المغرر الدراسية من ٤٥ إلى ٩٠ غرفة تمشيا مع سياسة الحكومة الخاصة بالتعليم الأولي للجميع .

١٢٥ - أما مستوطنة كاتومبا التي تؤوى ما يزيد على ٦٦٠٠٠ لاجئ من بوروندي فقد سلّمت رسميا إلى الحكومة في نهاية حزيران / يونيه ١٩٧٨ .

١٢٦ - وقد أنشئت المستوطنة الجديدة في ميشامو في عام ١٩٧٨ لايوا^١ العدد الزائد من سكان أوليانكولو وما يتراوح بين ١٢٠٠٠ و ١٥٠٠٠ لاجئ من مناطق الحدود في منطقة كيفوما . ومن المعتمز أن تتألف المستوطنة بعد اكمالها من ٢١ قرية . وفي نهاية عام ١٩٧٨ بلغ عدد السكان نحو ١٠٠٠ نسمة نقلوا من أوليانكولو كما ذكر آنفا ، وقد بدأ هؤلاء اللاجئون في فلاحه مساحات الأرض المخصصة لهم . وقام اثنان من موظفي المشاريع في الهيئة المسيحية للاجئين في تنجانيقا بإنشاء خمس مزارع للأبحاث ، في اطار برنامج التنمية الزراعية ، وبدأ تشغيل مدرسة ابتدائية بها ١٣٥ تلميذا .

١٢٧ - وفي مستوطنة كيفوما للاجئين الأوغنديين ، ظل عدد السكان في عام ١٩٧٨ يربو على ٢٠٠٠ نسمة . وأرجئ نقل هذه المستوطنة للحكومة إلى كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ بسبب التأخيرات في عملية انجاز مجمع التعليم المجتمعي والتأخيرات في المرحلة الثانية من شبكة توريد المياه .

١٢٨ - وقد اشتملت الأشكال الأخرى للمساعدة التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة للشؤون اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة ، بصفة رئيسية إلى فرادى اللاجئين ومن بينهم الطلاب اللاجئون من الجنوب الافريقي ، ضمن ما شملته ، على التوطين المحلي ، واسداء المشورة ، والتعليم والعودة إلى الوطن واعادة التوطين .

١٢٩ - ومن المتوقع أن يتم في عام ١٩٧٩ ، الانتهاء إلى حد كبير ، من المدرسة الثانوية في توندورو الممولة من صناديق استعمانية متاحة للمفوضية . ولا يزال يشرف على هذا المشروع ، البنك

الدولي للانشاء والتعمير والمؤسسة الانمائية الدولية . وسوف تقبل المدرسة لاجئين ومواطنين ، وقد وافقت السلطات الوطنية على مقابلة ذلك بالمثل وذلك بالسماح بقبول اللاجئين في المدارس الثانوية في جميع أنحاء البلد .

١٣٠ - وبلغ مجموع النفقات التي تكبدتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٧٨ في إطار برنامجها العام ٨٧٠ (٢٩٨) دولارا ، منها نحو ٦٠٠ (٢٨٩٢) دولار للتوطين المحلي . وبلغت النفقات في إطار البرامج الخاصة ما يزيد قليلا على ٢٠٠ (٧٣٤) دولار .

١١ - زائير

١٣١ - استمر التدفق الجديد من اللاجئين الانغوليين الى زائير ، لمدة كبيرة في عام ١٩٧٨ ؛ وهو التدفق الذي بدأ في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ . وفي نهاية العام ، كان اللاجئون في زائير يضمون عدة مئات من الآلاف من أنغولا (ربما ما يزيد على ٦٠٠٠٠٠) ، و ٢٢٠٠٠٠ من رواندا و ١١٠٠٠ شخص من بوروندي .

١٣٢ - وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وهي تستجيب لتدفق اللاجئين الى منطقة الشلالات دون الاقليمية ، تتلقى المساعدة في شكل هبات من حكومات مختلفة ، وضمن جهات أخرى ، من برنامج الأذية العالمي والاتحاد الاقتصادي الاوروبي . كما وفرت الحكومة السويسرية الأطباء وفريقا من المتطوعين المجهزين بالعربات لتنفيذ برنامج للتوزيع . وساعدت هذه التدابير مجتمعة على مواجهة آثار جفاف شديد . وفي عام ١٩٧٩ شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ خطط لمساعدة جميع اللاجئين في منطقة الشلالات دون الاقليمية ، الواقعة على مسافة غير بعيدة من الحدود ، على الاندماج في مجال الزراعة . ووافق برنامج الأذية العالمي أيضا على مشروع عمل سريع لخدمة ٤٠٠٠٠ من متفح في منطقتي الشلالات والحوض السفلي للنهر دون الاقليميتين .

١٣٣ - وفي منطقة الحوض السفلي للنهر دون الاقليمية ، كان العمل في برنامج التوطين الريفي الذي تقوم بتنفيذه المؤسسة الدولية للتنمية الريفية يسير سيرا حسنا . وازداد عدد اللاجئين في المستوطنتين الواقعتين في كيمبيانغا ولوندو ماتندي من نحو ٣٠٠٠ لاجئ في نهاية عام ١٩٧٧ الى نحو ١٥٠٧٠ لاجئ في نهاية آب/اغسطس ١٩٧٨ . وفي تموز/يوليه ١٩٧٨ بدأ العمل في مستوطنة ثالثة في مفويكي ، وكانت هذه المستوطنة بحلول شباط/فبراير ١٩٧٩ تؤوى نحو ٦٢٠٠ لاجئ . ويعتقد أن هناك في المستوطنات الثلاث التي كانت تؤوى في نهاية شباط /فبراير ١٩٧٩ نحو ٢٤٧٠٠ لاجئ ، أراضي صالحة للزراعة تكفي لالة ما يصل الى ٣٣٠٠ أسرة لاجئة (نحو ٤٠٠٠٠ شخص) ، وان كان الجفاف الذي حدث في عام ١٩٧٨ قد قضى تقريبا قضاء تاما على المحصول الأول في كيمبيانغا ولوندو ماتندي . بيد أن التقارير عن المحصول في كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ في هاتين المستوطنتين تصفه بأنه محصول جيد .

١٣٤ - وتركزت المساعدة المقدمة الى اللاجئين من بوروندي في مقاطعة كيمو على مواصلة تنمية مستوطنة موتامبالا . واتضح من تعداد للسكان أجرى في نهاية عام ١٩٧٨ أن عدد السكان في

تري المستوطنة وصل الى حوالي ١٧٠٠ نسمة . وفي أماكن أخرى بالمقاطعة أصبح نمو ٩٠٠٠ لاجئ من بوروندي في حالة اكتفاء ذاتي تقريبا في مجال الزراعة أو مصايد الأسماك .

١٣٥ - وقدّم لنحو ٣٠٠ من فرادى اللاجئين ، في المناطق الحضرية بصفة رئيسية ، أنواع من المساعدة تتراوح ما بين تدابير تتخذ مرة واحدة ومعونة انمافية وبين المساعدة بتوفير التوطين المحلي ، وإعادة التوطين أو عودة اللاجئين الاختيارية الى الوطن .

١٣٦ - وبلغ مجموع نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في زاعير ، في عام ١٩٧٨ ، غير النفقات التي تتصل بعملية العودة للوطن الموضحة أدناه ، ما يزيد على ٧٥٦٣٠٠٠ دولار ، منها مبلغ يزيد على ٥٦١٤٠٠٠ دولار تم تكبده في إطار البرامج العامة وما يزيد على ١٩٤٩٠٠٠ دولار في إطار البرامج الخاصة . واشتملت هذه المبالغ على نفقات للتعليم للسنة الدراسية ١٩٧٨/١٩٧٩ قيمتها ٤٩٣٠٠ دولار من البرامج العامة و ١٣٧٤٠٠ دولار من حساب تعليم اللاجئين .

١٣٧ - وكانت عملية العودة للوطن التي طلبت من أجلها المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، نتيجة للاعلان الجمهوري ، الذي صدر قرب نهاية حزيران / يونيه ١٩٧٨ ، بالعمفو عن جميع الزائريين الذين التمسوا الملجأ خارج البلد . ووجهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نداء استهدف جمع مبلغ ١١٣٧٥٠٠٠ دولار ونحو ١٣٥٠٠ طن متري من الأغذية (تقدر قيمتها بنحو ٧٧١٥٠٠٠ دولار) لبرنامج مدته سنة واحدة للمساعدة في العودة الاختيارية للوطن والاندماج فيه من جديد لعدد يقدر بنحو ١١٠٠٠٠ شخص في مقاطعة شابا ، وتمتد تمديد قانون العفو حتى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٩ حتى تكون عملية العودة للوطن كاملة قسدر المستطاع . وفي الواقع ، اعتبرت عملية نقل اللاجئين الى زائير كاملة الى حد كبير في نهاية شباط / فبراير ١٩٧٩ ، حيث كان نحو ١٥٠٠٠٠ شخص قد عادوا للوطن . وكانت الغالبية الكبيرة من هؤلاء الناس قادمة من أنغولا ، ولكن آخرين قدموا من بوروندي والسودان وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا .

١٣٨ - واقتضى تنظيم هذه العملية التي تعاونت فيها البلدان المجاورة ، على افتتاح مكتب فرعي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لوبومباشي وانشاء مركزين للاستقبال والمرور العابر . وأصبحت "كنيسة المسيح بزائير" طرفا في التنفيذ ، وأقامت الحكومة لجانا محلية واقليمية للاستقبال ، تضم ممثلها وممثلي "مؤسسة ماما موبوتو" والكنائس ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وقدمت الحكومة السويسرية متطوعين مجهزين بمعدات لاسلكية للمساعدة بوسائل الاتصال في الميدان ، وبين جنيف والميدان . وكان من بين الوكالات والهيئات العاملة في إطار عملية التنسيق التي قام بها المفوض العام ، مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الدفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي التابع لمنظومة الأمم المتحدة ، و" أطباء بلا حدود " ، و" مستشفى بلا حدود " والهيئة الدولية للرؤية العالمية ، وكارتياس ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية .

١٣٩ - وقد كانت المشاكل التي واجهتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هائلة . واستلزم الاهتمام بمسائل الوقاية وتعزيز الموظفين الميدانيين ، وخلقت الحالة الاقتصادية الداخلية والافتقار

الى وسائل الاتصال الداخلية صعوبات شديدة . فمقاطعة شابا تقع في الداخل على مسافة بعيدة عن الموانئ وعن كينشاسا ، ولم يكن بالمستطاع شراء الكميات المحدودة من الأغذية الرئيسية المتوفرة ، الا بأسعار باهظة . ومع ذلك كان يتمين تدبير بعض المشتريات محليا بسبب التأخير الحتمي في وصول الأغذية من خارج البلد . واضطرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى الالتجاء الى النقل الجوي لبعض اللوازم من أوروبا ومن بلدان أخرى في افريقيا ، بالانفاة الى اللوازم الطبية المطلوبة لعلاج عدد كبير من الوافدين على الحدود في حالة من الضعف والمرض .

١٤٠ - وأعدت المساعدة في سبيل إعادة الادماج لعدد من الحالات الفردية وكذلك للمقــــرى والمؤسسات التي استقر فيها من جديد العائدون الى الوطن . كما قدمت الأدوية ، وأمكنــــن ، باتخاذ ترتيبات مع هيئتي " أطباء بلا حدود " ومستشفى بلا حدود " الحصول على أفرقة طبيــــة ومستشفى متنقل يضم ٥٠ سريرا .

١٤١ - وفي عام ١٩٧٩ قدمت مواد التشييد ، كما قدمت معدات منزلية وزراعية ، وتسبب التأخير في شراء البذور في استمرار برامج الاطعام حيث قام برنامج الاغذية العالمي بتلبية الاحتياجات فسي هذا القطاع بصورة جزئية .

١٢ - زامبيا

١٤٢ - استمر بصورة مطردة في عام ١٩٧٨ ، تدفق اللاجئين ، الذين كان أغلبهم من الزمبابويين ، الى زامبيا . وفي نهاية العام ، بلغ مجموع اللاجئين نحو ٨٠٠٠٠ لاجئ ، من بينهم ٣٠٠٠ ٤٥ من زمبابوى ، و ٢٦٠٠٠ من أنغولا ، ونحو ٥٥٠٠ من ناميبيا ومجموعات صغيرة من بلدان أخرى ، من بينها اللاجئين من جنوب افريقيا وزاير .

١٤٣ - أما سكان المستوطنة الريفية في مهبيا ، وهي المستوطنة الوحيدة التي تتلقى مساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في زامبيا ، والتي تجرى ادارتها بمقتضى اتفاق ثلاثي فيما بين الحكومة والاتحاد اللوشرى العالمي ، والهيئة المسيحية الزمبابوية للاجئين ، فقد نقص عدد هم بنحو ٢٧٠٠ شخص ، فوصل الى ما يقل عن ١٠٠٠٠ نسمة في نهاية عام ١٩٧٨ ، وكان معظمهم من الأنغوليين ، وفاق عدد الوافدين عدد العائدين اختياريا للوطن وهم نحو ٣٠٠٠ أنغولسي و ٤٥٠ زايرى . وفي الفترة قيد الاستعراض تم توسيع وتحسين الهياكل الأساسية والبرنامج الزراعي . وفي نهاية الربع الأول من عام ١٩٧٩ كان العمل في تحسينات الهياكل الأساسية قد أوشك على الانتهاء . كما شهد عام ١٩٧٨ احراز تقدم في مشاريع الاكتفاء الذاتي الرئيسية ، ومن بينهمــــا مزارع الدواجن ، والأسماك ، والأرانب وورش النجارة ، بالانفاة الى تدعيم المخبز التعاوني ودار الخياطة التعاونية والمطحن التعاوني والدورات الدراسية المنظمة للنساء عن الحرف المنزلية ورعاية الأطفال . وعلاوة على ذلك ، أنشئت جمعية تعاونية للمزارعين لبيع المنتجات وشراء البــــذور ، والمخصبات والمبيدات الحشرية ، وربما أيضا المعدات التي يمكن للأعضاء استعمالها .

١٤٤ - وبسبب تأخيرات مختلفة ، تأخرت زراعة المحصول الذي سيتم حصاده في موسم ١٩٧٨ / ١٩٧٩ ، ولهذا فقد يكون المحصول قليلا . وفي أواسط عام ١٩٧٨ ، أكد خبراء التقيــــم

ببرنامج الأغذية العالمي أن معظم اللاجئين لم يصلوا الى مستوى مرض من الاكتفاء الذاتي فسي انتاج الأغذية ، وأوصوا باستمرار المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي لنحو ٤٥٠٠ شخص حتى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨٠ . واقترحوا أيضا مد نطاق الاطعام التكميلي لنحو ٢٠٠٠ طفل من أطفال المدارس ، والاطفال تحت سن الخامسة وللأمهات الحوامل والمرضعات .

١٤٥ - وتسبب العدد الكبير من الوافدين من ناميبيا وزمبابوي واستمرار هجمات روديسيا الجنوبية على مراكز اللاجئين الزمبابويين في زامبيا والتي أسفرت عن تدمير مخزون الأغذية ولوازم الاغاثية والمرافق الأساسية ، في خلق حاجة مستمرة للمزيد من المساعدة في شكل معونة طارئة ورعاية واعالة مؤقتتين ، ورعاية طبية ، وتوفير الايواء والتعليم ، وهو ما كانت تضطلع به حركات التحرر المعنوية . وتضمنت مشاريع محددة استمرار العمل في مدرسة للاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوي بالقرب من لوساكا ، وتوسيع مركز التعليم والصحة التابع للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في نيانفو وتجهيزه بالمعدات ، وتوفير المرافق اللازمة للايواء والتخزين والاطعام للنساء والاطفال في مخيم النصر بالقرب من لوساكا . وقد تم مساعدة أخرى في شكل أغذية ، وملابس ، وأسرة ، وفراش ، وأدوية وأدوات ومعدات زراعية . ومن المتوقع الانتهاء من كل أعمال الانشاء في عام ١٩٧٩ . واشتملت الأنشطة المتخذة لصالح اللاجئين من الجنوب الافريقي على تقديم المساعدة في مجال التعليم لنحو ١٥٠ طالبا ، والمساعدة العامة لما يزيد على ١٠٠ لاجئ من جنوب افريقيا .

١٤٦ - وقد استفاد من المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نحو ٢٥٠ من اللاجئين الفرادى الوافدين من بلدان مختلفة . وقد تم المساعدة لما مجموعه ٧٨ طالبا ، نصفهم من الأنغوليين لكي يواصلوا تعليمهم .

١٤٧ - وما زالت الحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين في المراكز الحضرية غير متيسرة ، وبصفة خاصة حول لوساكا ، حيث توجد فرص عمل محدودة . ونتيجة لذلك ، ظل الجزء الرئيسي من مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المقدم لهذه الفئة من الحالات ، يتركز في الرعاية والاعالة ، وظل فرادى اللاجئين يتلقون المشورة من الدائرة التي تعمل بمقتضى اتفاق ثلاثي فيما بين المجلس المسيحي بزامبيا / اتحاد كنائس عموم افريقيا ، وصندوق التبادل الجامعي الدولي ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . واستمر العمل في عام ١٩٧٩ في اصلاح وتوسيع مركز الاستقبال السابق في ماكينني ، في ضواحي لوساكا ، وهو العمل الذي تضطلع به الحكومة بقصد توفير المأوى المؤقت لما يزيد على ١٠٠ وافد جديد .

١٤٨ - وفي عام ١٩٧٨ بلغت نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في زامبيا ١٧٤٣٥٠٠ دولار ، في اطار البرامج العامة منها ١٢١٠٥٦٠ دولارا للمساعدة المتعددة الأغراض للاجئين من الجنوب الافريقي ، و ١٥١٧٦٠٠ دولار ، في اطار البرامج الخاصة منها مبلغ آخر يزيد على ١١٥٥٠٠ دولار للوافدين من الجنوب الافريقي .

١٣ - البلدان الأخرى في افريقيا

١٤٩ - بلغ عدد اللاجئين الذين تهتم بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلدان الأخرى في افريقيا في نهاية عام ١٩٧٨ ما يزيد على ٣٠٠٠٠ لاجئ .

١٥٠ - ومن بين مجموع أعداد اللاجئين ، كان يوجد نحو ١٠٠٠٠ لاجئ في بلدان بوسط وغرب افريقيا ، مع عدد يقدر بحوالي ٦٠٠٠٠ لاجئ في غابون ، حيث كان عام ١٩٧٨ هو أول عام كامل لتمثيل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين هناك . وفي الفترة قيد الاستعراض أحرزت تقدم كبير في تسجيل اللاجئين في هذا البلد . ورحل اعتماد قدره ١٥٠٠٠٠ دولار الى عام ١٩٧٩ لاستخدامه في تشجيع التوطين التلقائي في المناطق الريفية ، على أمل اجتذاب الأعداد المتزايدة من اللاجئين العاطلين الوافدين من ليبفيل . وفي جمهورية الكاميرون المتحدة ، قدم المفوض السامي المساعدة للأشخاص الذين يعيشون في الجزء الجنوبي من البلد ، ووفر الأموال كذلك من أجل تقديم المساعدة التعليمية الى ٤٢ لاجئا ناميبيا .

١٥١ - وفي السنغال ، حيث ظل العدد التقديري للحالات حوالي ٥٠٠٠ حالة في عام ١٩٧٨ ، واصلت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين توجيه مختلف أشكال المساعدة عن طريق اللجنة الوطنية لتقديم المعونة الى اللاجئين . وتضمنت الجهود المبذولة البحث عن فرص العمالة وتقديم المعونة التعليمية للطلبة الشبان ، وبصفة خاصة من الجنوب الافريقي . وفي بلدان مختلفة أخرى بوسط وغرب افريقيا ، ظل اللاجئون الذين تهتم بهم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين يتلقون المساعدة التي يتولى ادارتها الممثلون المقيمون لبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

١٥٢ - وبلغ مجموع ما انفق في بلدان وسط وغرب افريقيا في عام ١٩٧٨ في اطار البرامج العامة والخاصة ، حوالي ١٧١٣٤٠٠ دولار ، منها ٩٠٠٠٠ دولار في نيجيريا ، و ٣١٢٣٠٠ دولار في جمهورية الكاميرون المتحدة ، و ٢٣٤٩٠٠ دولار في السنغال و ١٣٧٠٠٠ دولار في غانا .

١٥٣ - وتتصل نفقات مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في تونس والجزائر والمغرب في اطار البرامج العامة ، بصفة أساسية بالمساعدة الفردية المقدمة للاجئين المسنين والطلاب اللاجئين (٣٠٠٠ شخص تقريبا) . وعلاوة على ذلك ، واصلت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تنسيق المساعدة الانسانية المقدمة للصحراويين في منطقة تندوف الجزائرية ، الذين تقدر الحكومة الجزائرية عددهم بما يتراوح بين ٤٥٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ شخص . وقد تم التصهد بتقديم مبلغ يزيد على ٦٦٩٠٠٠ دولار لهذا الغرض في عام ١٩٧٨ .

١٥٤ - اما في بوروندي ورواندا وأوغندا فقد ظل عدد اللاجئين في عام ١٩٧٨ ، على ما كان عليه تقريبا في العام السابق ، وهو ٥٠٠٠٠ في بوروندي ، و ٧٥٠٠ في رواندا ، و ٤٠٠٠ في أوغندا . وفي بوروندي ، يتركز الاهتمام بصفة خاصة ، على اسداء المشورة والمساعدة على نحو فردي ، بما في ذلك المساعدة التعليمية والطبية ، وعلى تشجيع الأشخاص الذين لا يتمتعون بمهارات ، أو غير القادرين على اكتساب هذه المهارات ، على الانتقال الى المستوطنات الريفية ، التي مازال تدعيمها مستمرا كتدبير تكميلي . وفي رواندا ، خفض تدريجيا البرنامج الخاص بمستوطنة موتارا ، التي تؤوى ما يقل عن نصف اللاجئين الذين تهتم بهم مفوضية الامم المتحدة بشؤون اللاجئين ، وفي أوغندا ، يعتمزم أن تكون المساهمة المقدمة للمستوطنات الريفية لعام ١٩٧٩ هي الأخيرة ، وذلك لضمان قدرتها على الاستمرار في المستقبل . وفي رواندا وأوغندا ، مازالت المساعدة تقدم ، على نحو فردي ، الى اللاجئين المقيمين خارج المستوطنات . وبلغ مجموع النفقات لمساعدة البلدان الثلاثة في عام ١٩٧٨ ، في اطار البرامج العامة والخاصة ، نحو ٥٢٧٣٠٠ دولار ، منها ٢٢٢٩٠٠ دولار في بوروندي ، و ١٥١٠٠٠ دولار في رواندا و ١٥٣٤٠٠ دولار في أوغندا .

الفصل الثالث

أنشطة المساعدة في الأمريكتين

ألف - أمريكا اللاتينية

١ - مقدمة

١٥٥ - في نهاية عام ١٩٧٨ ، زاد ، حسب التقديرات ، عدد السكان اللاجئين في أمريكا اللاتينية زيادة ملحوظة ، ومرد ذلك أساسا التطورات الحاصلة في نيكاراغوا . وبالرغم من أنه لم يكن بالمستطاع تحديد العدد الصحيح بسبب عدم معرفة مدى تدفق اللاجئين على كوستاريكا فقد قدر أن هناك ما مجموعه ١٥٠ . ٠٠٠ شخص على الأقل ، من بينهم ما يتراوح بين نحو ٨٠ . ٠٠٠ و ١١٠ . ٠٠٠ من أصل أمريكي لاتيني . أما عدد اللاجئين من أصل أوروبي ، ومعظمهم من المسنين ، فقد تناقص ، من جهة أخرى ، من ٨٠ . ٠٠٠ شخص إلى نحو ٧٠ . ٠٠٠ شخص بسبب حالات الوفاة والتجنس .

١٥٦ - والمفوضية ممثلة في المنطقة بثلاثة مكاتب اقليمية تغطي أمريكا اللاتينية (بنما ، والجمهورية الدومينيكية ، والسلفادور ، وغواتيمالا ، وكوبا ، وكوستاريكا ، والمكسيك ، ونيكاراغوا ، وهايتي ، وهندوراس) وشمال غربي أمريكا الجنوبية (اكوادور ، وبيرو ، وسورينام ، وغيانا ، وفنزويلا ، وكولومبيا) وجنوبي أمريكا اللاتينية (الأرجنتين ، وأورغواي ، وباراغواي ، والبرازيل ، وبوليفيا ، وشيلي) .

١٥٧ - وبسبب مشاكل اللاجئين الجدد الناجمة عن الاحداث التي وقعت في نيكاراغوا ، ازدادت جهود المفوضية في شمالي أمريكا اللاتينية زيادة كبيرة خلال الربع الماضي من عام ١٩٧٨ بغية توفير الاغاثة الطارئة للاجئين في بنما وكوستاريكا وهندوراس . كذلك قدمت مساعدة متعمدة الافراض للوفاء بالاحتياجات من الاغذية والمأوى المؤقت والاحتياجات الطبية كما وضعت ، في اثر الطلبات المقدمة من الحكومات المعنية ، خطط لاقامة المزيد من المأوى الدائمة .

١٥٨ - وعمدت المفوضية الى تعزيز وتنويع أنشطتها في شمال غربي أمريكا الجنوبية بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين في المنطقة .

١٥٩ - ووجهت أساسا أنشطة المساعدة المقدمة من المفوضية وبصفة خاصة في جنوبي أمريكا اللاتينية نحو التوطين المحلي للاجئين عندما يكون ذلك ممكنا ونحو اعادة التوطين في الخارج بالنسبة للأشخاص الوافدين من البلدان المجاورة والذين لم يمنحوا سوى حق اللجوء المؤقت . وقد نقل هؤلاء اللاجئين الى بلدان ثالثة بمساعدة اللجنة الحكومية الدولية للمهجرة الأوروبية التي رتبت عملية النقل .

١٦٠ - وجدير بالذكر أن أنشطة المساعدة هذه اقترنت جميعها بتدابير الحماية المناسبة وهي مهمة أساسية في بقاع كثيرة من القارة .

٢ - شمالى امريكا اللاتينية

١٦١ - فى عام ١٩٧٨ ، طرأ توسع ملحوظ على أنشطة المفوضية فى شمالى امريكا اللاتينية بغيره تلبية احتياجات اللاجئين النيكاراغويين الذين تدفقوا على بنما وكوستاريكا وهندوراس عقب نشوب أعمال العنف فجأة فى نيكاراغوا فى ايلول / سبتمبر . وقدر عدد اللاجئين الذين دخلوا كوستاريكا بنهاية العام بما يتراوح بين ٣٠ . ٠٠٠ و ٦٠ . ٠٠٠ فى حين وصل الى هندوراس ١٥ . ٠٠٠ والسبب بنما ٥٠٠ .

١٦٢ - وفى اثر الطلبات المقدمة من الحكومات المعنية ، قدمت المفوضية اثاثا طارئة لعدد ملحوظ من الموزين ، كما اتخذت تدابير أولية بصدد الترتيبات الأطول أمدا . ويفضل سفاء الحكومة وسفراء مختلف الوكالات الطوعية فى كوستاريكا لم يقتض الأمر أن تقدم المفوضية مساعدات ذات طابع طارئ ريثما يتم التوصل الى حلول دائمة ، الا لنحو ٩٠٠ لاجئ . وقد أتاحت المساعدة عن طريق لجنة التنسيق الحكومية التى أنشئت خصيصا لهذا الغرض . وتلقى نحو ١٠ . ٠٠٠ لاجئ فسي هندوراس تدابير المساعدة المقدمة من المفوضية ومنها توفير الأذية والأذية والملابس وأحصرة النوم وأواني الطهي . كذلك قدمت المفوضية المعونة من أجل بناء مأوى مؤقتة . ووجهت كل المساعدات عن طريق الصليب الأحمر الهندوراسي بالتنسيق مع الحكومة . وفى بنما تلقى اللاجئون النيكاراغويون البالغ عددهم ٥٠٠ مساعدة وفرتها المفوضية فى سبيل رعايتهم واعالتهم ، وهى مساعدة قدمت عن طريق حكومة بنما . كما استقبلت بضعة بلدان أخرى فى شمالى امريكا اللاتينية لاجئين نيكاراغويين ، وكان بعضهم فى حاجة الى مساعدة .

١٦٣ - أما فيما يتعلق باللاجئين الآخرين فى المنطقة ، فقد وجهت مساعدة المفوضية نحو ايجاد الحلول الدائمة ، حيثما كان ذلك ممكنا ؛ مع توفير الرعاية والاعالة والمشورة والخدمات القانونية فسي غضون ذلك .

١٦٤ - وفى عام ١٩٧١ بلغ مجموع النفقات فى إطار البرامج العامة للمساعدة فى شمالى امريكا اللاتينية نحو ٢٠٠ . ٠٣٠ دولار ، منها مبلغ ١٥٠ . ٠٠٠ دولار للمساعدة فى حالات الطوارئ ومبلغ ٥٨٠ . ٠٠٠ دولار للمساعدة المتعددة الأغراض المقدمة للاجئين النيكاراغويين .

٣ - شمال غربى امريكا الجنوبية

(أ) بيرو

١٦٥ - بنهاية عام ١٩٧٨ ، كان عدد الاشخاص الذين كانوا لا يزالون فى انتظار فرس اعادة التوطين فى بيرو لا يعدو ٨٣ شخصا . وجدير بالذكر أن اللاجئين لا يقبلون فى بيرو الا بصفة عابرين فقط ، ولذلك أعيد منذ ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ توطين نحو ٣٠٠٠ شخص تحت رعاية المفوضية .

١٦٦ - وقدمت مرة أخرى ، عن طريق اللجنة المسكونية للعمل الاجتماعى ، الرعاية وأسباب الاعالة وكذلك التدريب اللغوى والتدريب التعليمى الاساسي .

١٦٧ - وبسبب الانخفاض الملحوظ في عدد الحالات الموجودة في البلد في الآونة الأخيرة خفضت النفقات تخفيضاً كبيراً ، فوصل مجموع الاموال المصروفة نحو ٣٠٠ ٢٧٧ دولار منها ما يربو على ٨٠٠ ٩٢ دولار خصص للمعونة الاضافية .

(ب) البلدان الأخرى في شمال غربي امريكا الجنوبية

١٦٨ - في نهاية عام ١٩٧٨ ، كان هنالك زهاء ٢١ ٠٠٠ لاجيء تعنى بهم المفوضية في شتى البلدان الأخرى ، منهم نحو ٧ ٠٠٠ لاجيء من امريكا اللاتينية و ١٤ ٠٠٠ من أصل أوروبي .

١٦٩ - وتمكن عدد من اللاجئين الامريكيين اللاتينيين من الافادة من تدابير الادماج الطويلة الأجل ومن فرص اعادة التوظيف . كما وفرت لهم الرعاية وأسباب الاعالة ريثما يتم ايجاد حلول دائمة . كذلك أفاد اللاجئين الاوروبيون المسنون أساسا من مجموعة متنوعة من تدابير المساعدة .

١٧٠ - وبلغ مجموع النفقات في العام في هذه البلدان نحو ١٤٥ ٠٠٠ دولار .

٤ - جنوبي امريكا اللاتينية

(أ) الأرجنتين

١٧١ - في نهاية العام انخفض عدد السكان اللاجئين من أصل امريكي لاتيني انخفاضا ملحوظا ليصل الى نحو ٦ ٠٠٠ شخص مقابل ٨ ٠٠٠ في نهاية عام ١٩٧٧ ، ومما أسهم في هذا الانخفاض الجهود الدائبة التي بذلتها المفوضية في سبيل توطيئ هؤلاء المواطنين داخل الأرجنتين أو ، عندما تعذر ذلك ، في بلدان ثالثة ، وعودة عدد من الشيليين اختياريا الى بلدانهم الاصلي ، وتقلص معدل تسجيل اللاجئين الجدد .

١٧٢ - وكان السعي حثيثا نحو ايجاد حلول الادماج المحلي للاجئين في الأرجنتين ، بيد أن ما أمكن تنفيذه من هذه الحلول كان أقل مما كان متوقعا ، ومرد ذلك انخفاض عدد ما صدر من تصاريح اقامة دائمة . واستمرت الرعاية وأسباب الاعالة والمشورة والمساعدة القانونية تسدي للمرشحين للادماج واعادة التوطيئ المحليين ريثما يحل وضعهم .

١٧٣ - وحققت المفوضية نتائج من وراء جهودها الرامية الى أن تعيد في الخارج توطيئ الذين لا يسمح لهم بالبقاء . وخلال الفترة المستعرضة أعيد توطيئ ١ ٨٣٨ شخصا في بلدان ثالثة ، وبذلك بلغ مجموع هؤلاء الأشخاص ٣ ٥٣ ٩ منذ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ .

١٧٤ - كذلك انخفض السكان اللاجئين الاوروبيون ، ومعظمهم من المسنين ، من ٢٦ ٠٠٠ الى نحو ٢٣ ٠٠٠ شخص ومرد ذلك الاسباب الطبيعية والتجنس . وشملت المساعدة المقدمة لهذه المجموعة عن طريق الوكالات الطوعية توفير المساعدة من أجل التجنس وكذلك الرعاية وأسباب الاعالة .

١٧٥ - وكان اجمالي نفقات المفوضية في الأرجنتين أقل مما كان عليه في الأعوام السابقة حيث بلغ نحو ٣٣ من ملايين الدولارات منها مبلغ ١٨ من ملايين الدولارات للمعونة الاضافية ومبلغ ٢٢٧ ٥٨٩ دولارا لتكاليف النقل المتكبدة عند اعادة التوطيئ ومبلغ ٢١٢ ٥٥٢ دولارا للادماج المحلي .

(ب) شيلي

١٧٦ - كما حدث في عام ١٩٧٧ وجهت الجهود الرئيسية للمفوضية ، خلال السنة المستعرضة ، نحو جمع شمل أفراد العائلات الذين لا يزالون في شيلي مع أرباب العائلات اللاجئين الذين أُجبروا على توطينهم في بلدان أخرى . وكان من المتوقع أن يسفر العفو العام الذي صدر مرسوم بشأنه في شيلي نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، بجانب انخفاض معدل رحيل أرباب العائلات من شيلي ، عن انخفاض ملحوظ في طلبات جمع شمل الأسر . بيد أنه في نهاية العام كان لا يزال هناك ٣٧٥ طلبا من هذه الطلبات (٠٦٣) شخصا) تنتظر الموافقة عليها . وقد منحت السلطات الشيلية الاذن بالعودة الى الوطن لعدد محدود من الأشخاص كان قد طلب العودة في إطار العفو العام .

١٧٧ - وتقدم عن طريق مؤسسة الكنائس المسيحية للاعانة الاجتماعية وغيرها من المنظمات غير الحكومية المساعدة بمختلف أشكالها الى اللاجئين الامريكيين اللاتينيين واللاجئين من أصل أوروبي .

١٧٨ - وفي عام ١٩٧٨ بلغ مجموع نفقات المفوضية نحو ٣٩٣ ٨٠٠ دولار منها مبلغ ٢٧٠ ٠٠٠ دولار خصص لاعداد التوطين .

(ج) البلدان الأخرى في جنوبي أمريكا اللاتينية

١٧٩ - في نهاية عام ١٩٧٨ ، كان السكان اللاجئون في البلدان الأخرى في جنوبي امريكا اللاتينية يتألفون من نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص من أصل أوروبي ، ومعظمهم من المسنين ، و ٥٠٠ امريكي لاتيني . وقد أفادت الفئة الأولى من مجموعة متنوعة من تدابير ادماج المحلي بما في ذلك مساعدة الاستقرار والسماحيات ، والبدلات الشهرية ، والرعاية المؤسسية .

١٨٠ - ويسمح للاجئين الامريكيين اللاتينيين عموما بالدخول بصفة عابرين . ومن ثم عملت المفوضية بنشاط على التماس فرص اعادة التوطين لهذه المجموعة ووفرت لها الرعاية وأسباب الاعالة والانشطة الترويحية وشبه التعليمية ريثما يتم التوصل الى حلول دائمة ، وكذلك قدمت لها مساعدة قانونية وخدمات المشورة .

١٨١ - وبلغ مجموع النفقات في هذه المنطقة نحو ٥٩٣ ٩٠٠ دولار منها مبلغ ٣٣٦ ٠٠٠ دولار للاغاثة وغيرها من المساعدات .

باء - أمريكا الشمالية

١٨٢ - واصلت المفوضية التعاون مع حكومتي كندا والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق مكتبها الفرعي في أوتاوا ومكتبها الاقليمي في نيويورك . وثانيتها يقيم كذلك علاقات وثيقة مع الأمم المتحدة وأعضاء منظومتها .

١٨٣ - وما برحت المفوضية تضطلع ، في ميدان الحماية ، بدور استشاري وبصفة خاصة فيما يتعلق بمنح مركز اللاجئ . بيد أن المساعدة المادية للاجئين في أمريكا الشمالية تقدم بشكل مباشر عن طريق عدد من الهيئات الحكومية والوكالات الطوعية التي تعمل معها المفوضية في المسائل المتصلة بجمع التبرعات واعداد التوطين .

١٤٧٧ - وفي هذا العدد ، وكما حدث في عام ١٩٧٧ ، كانت أكبر المجموعات التي اتبعت لها فرس
لامانة القرطيين في كندا والولايات المتحدة الأمريكية هي مجموعات اللاجئين والاشخاص المشردين
من الهند والصينية . وبنهاية العام كان العدد الذي سمحت له كندا بالدخول منذ نيسان /
أبريل ١٩٧٥ في بيرو على ١٠٠٠٠ شخص منذ ١٨١٠ من " القادمين على زوارق " . أما الولايات
المتحدة ، فقد قبلت ما يقرب من ٦٠٠٠٠ شخص منهم ٢٢٩٣٥ شخصا من " أهل الزوارق " . وخلال
عام ١٩٧٨ وحده سمح لقرابة ٣٠٠٠٠ شخص من الهند والصينية بدخول الولايات المتحدة ،
وبنهاية العام كان هؤلاء الاشخاص يصلون بمعدل ٤٠٠٠ شخص في الشهر تقريبا . كذلك ساعدت
كندا والولايات المتحدة في الاقلال من الحالات المتبقية في الارجننتين وبيرو عن طريق قبول الاشخاص
الذين تعذر اعادة توطينهم في امريكا اللاتينية .

الفصل الرابع

أنشطة المساعدة في آسيا

ألف - التطورات العامة

- ١٨٥ - اتخذت مشكلة اللاجئين والاشخاص المشردين في آسيا أبعادا أكبر خلال الفترة المستعرضة حيث نشأت ، ولاسيما في جنوب شرقي آسيا وفي بنغلاديش ، حالات جديدة أكثر حدة .
- ١٨٦ - وأدى استمرار تدفق الوافدين الجدد من شبه جزيرة الهند الصينية ، بالزوارق وبالطريق البري على حد سواء ، الى فرض أعباء خطيرة على كاهل بلدان المنطقة . فضلا عن ذلك فان وصول سفن ضخمة في الشهور الأخيرة من عام ١٩٧٨ وفي أوائل عام ١٩٧٩ ، كل منها يقل عدة آلاف من الفيتناميين ، اسفر عن تفاقم الصعوبات التي تجابه في المنطقة ، وهي صعوبات كانت جسيمة من قبل . كما ان وصول هذه السفن طرح مشاكل خاصة تتعلق بالانزال الى البر والرعاية والاعالة .
- ١٨٧ - وخلال عام ١٩٧٨ ، بلغ عدد الوافدين ، بالزوارق وبالطريق البري ، من اللاجئين والاشخاص المشردين من شبه جزيرة الهند الصينية ، ما مجموعه نحو ٤٠٠ ٤٠٠ شخص . وفي الفترة نفسها رحل نحو ٥١٥٠٠ شخص بخرى اعادة التوطين في أماكن أخرى ، وخلال عام واحد بلغ إجمالي رقم العرض المقدمة من مختلف الدول لاعادة توطين أشخاص ١٠٣٠٠٠ عرض ، وهي بانتظار الانجاز اعتبارا من ٣١ آذار/مارس ١٩٧٩ .
- ١٨٨ - وتم الوفاء بالزيادة الحادة في الحاجة الى المساعدة الانسانية في جنوب شرقي آسيا فسي اطار كل من البرامج العامة وبرنامج خاص يستهدف توفير الاحتياجات الفورية من الرعاية والاعالة فسي بلدان الملجأ الأول ، وتشجيع الحلول الطويلة الاجل المناسبة ، أولا وقبل كل شيء ، عن طريق اعادة التوطين في بلدان ثالثة . وعملت المفوضية ، في سبيل توفير هذه المساهمة ، بالتعاون الوثيق مع الحكومات المعنية ومع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية .
- ١٨٩ - ونظرا لأن حالة اللاجئين في جنوب شرقي آسيا تتسم بطابع ملح ، وتزداد جسامة وتعقدا ، فقد دعا المفوض السامي الى اجتماع استشاري يتألف من الحكومات المهتمة بالأمر ، عقد في جنيف في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ . ولا حظت المشاركون أنه لا يمكن التوصل الى حلول انسانية أو دائمة ما لم تمنح حكومات المنطقة حق اللجوء المؤقت على الأقل ، وان اللجوء المؤقت

يتوقف ، بالنسبة لتلك الحكومات ، على التزامات باعادة التوطين في بلدان ثالثة ، وتفادي المشاكل المتخلفة عن ذلك في المنطقة . واعترف بأنه يلزم أن تقدم الحكومات على أوسع نطاق دعماً مالياً مستمراً بغية تخفيف العبء الملقى على عاتق بلدان الملجأ الأول ، ومساعدة بلدان اعادة التوطين المحتملة ، وتوفير حلول دائمة أخرى . كذلك نظر المشتركون في بعض المبادئ التوجيهية التي يلزم متابعتها وفي مجموعة متنوعة من الحلول بما في ذلك انشاء مركز خاص - أو مراكز خاصة - للتجهيز حيث يكون بالوسع تجهيز بيانات اللاجئين والاشخاص المشردين من أجل اعادة توطينهم بشكل منظم .

١٩٠ - وعملاً بالتدابير التي نوقشت خلال الاجتماع الاستشاري ، رأس وكيل المفوض السامي وفداً قام ، في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير الى ١٩ آذار/مارس ١٩٧٩ ، بزيارة عدد من البلدان والمناطق في جنوب شرقي آسيا بما في ذلك فييت نام . وكانت المواضيع الرئيسية التي تمت مناقشتها هي ، في جملة أمور ، أحوال اللاجئين والاشخاص المشردين والترتيبات اللازمة لهم مستقبلاً ، واعداد التوطين في بلدان ثالثة ، والتدابير المحددة لتوفير خيار فعلي للعودة الاختيارية الى الوطن ، والرحيل المنظم من فييت نام ، وانشاء مراكز خاصة للتجهيز ، والمشاكل المتعلقة بالحماية .

١٩١ - وخلال عام ١٩٧٨ ، تدفق على بنغلاديش نحو ٢٠٠ . ٠٠٠ شخص من ولاية أراكان في بورما . والتمست الحكومة المساعدة من المجتمع الدولي ، وسمى الأمين العام المفوض السامي ليحمل منسقا لهذه المساعدة . وفي تموز/يوليه من نفس العام توصلت حكومة بنغلاديش وبورما الى اتفاق ينص على عودة هؤلاء الاشخاص اختياريًا الى الوطن . وبنهاية آذار/مارس ١٩٧٩ كان أكثر من ١٠٩ . ٠٠٠ شخص قد عادوا الى الوطن . وترد أدناه تحت اسمي البلدين كل على حدة تفاصيل هذه العملية وبرامج المساعدة المقدمة من المفوضية في كلا البلدين .

١٩٢ - ويبين الجدول ١ من المرفق الثاني أن النفقات في اطار البرامج الخاصة للمفوضية في آسيا تجاوزت ٤٦ مليون دولار ، خصص الشطر الأعظم منها للرعاية والاعالة مع ما يزيد قليلاً عن ٢٢ من ملايين الدولارات لاعادة التوطين المحلي ، ونحو ٤٠ من ملايين الدولارات لتحمل تكاليف اعادة التوطين في بلدان ثالثة . وبلغت النفقات في اطار البرامج العامة نحو ١٨ من ملايين الدولارات ، انفق جلها في ماليزيا وتايلند .

باء - التطورات الرئيسية في مختلف البلدان أو المناطق

١ - بنغلاديش

١٩٣ - في الفترة الممتدة من آذار/مارس الى تموز/يوليه ١٩٧٨ ، عبر الحدود الى بنغلاديش

نحو ٢٠٠٠٠٠ شخص من ولاية أراكان في بورما . وفي اثر طلب للمساعدة تقدمت به حكومة بنغلاديش في أيار/مايو سعى الأمين العام المفوض السامي منسقا لهذه المساعدة . ووجه نداء يستهدف جمع مبلغ ١٥٦٥٠٠٠ مليون دولار ، كما وضع برنامج تفصيلي لفترة ثمانية أشهر حتى ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ بالتشاور الوثيق مع حكومة بنغلاديش ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الاغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ومع المنظمات غير الحكومية وبصفة خاصة رابطة جمعيات الصليب الاحمر التي كانت تدعم جهود الاغاثة التي تبذلها جمعية الصليب الاحمر في بنغلاديش . وبنهاية عام ١٩٧٨ وردت استجابة لنداء المفوض السامي ، مساهمات بلغ مجموعها ١٥٥ مليون دولار ، منها نحو ٧٣ من ملايين الدولارات غطت تكلفة المعونة الغذائية الطارئة التي وفرها برنامج الاغذية العالمي . كذلك قدمت مختلف الحكومات والوكالات على أساس ثنائي ، مساهمات اضافية نقدية وعينية .

١٩٤ - ونتيجة للاتفاق المبرم في ٩ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، بين حكومتي بنغلاديش وبورما ، وهو الاتفاق الذي نص على أن يصود الى بورما من يرغب في ذلك ، فقد عاد الى الوطن ، بنهاية العام ، مايربو على ٣٦٠٠٠ شخص . ووجه المفوض السامي في ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ نداء آخر لجمع مبلغ ٥٥٥ من ملايين الدولارات بهدف تمويل مواصلة هذا البرنامج .

١٩٥ - وصودفت مشاكل خطيرة في ميادين التغذية والاصحاح والصحة ، ومرد ذلك أساسا حالات الاكتظاظ في المخيمات العشرة التي أنشئت ، وتضمنت الجهود المكثفة التي بذلت لتصحيح أوجه القصور ، توفير حصص اعاشة جافة للجميع ، ووضع برنامج تغذية للمجموعات الضعيفة ، أي لنحو ٨٥٠٠٠ مستفيد (الاطفال ، والمسنون ، والحوامل ، والمرضعات) وبرنامج خاص للتغذية شمل توفير علاج طبي لنحو ٦٠٠٠ مستفيد . كذلك استخدم فريق من اخصائيي التغذية .

١٩٦ - وفي الميدان الصحي ، وفرت المفوضية ، جنبا الى جنب مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ، وعدد من الوكالات الطوعية ، تدابير مختلفة للمساعدة ، ومن ثم وسع مستشفى تكناف وأوكهيا كما تحسنت الخدمات الصحية الاخرى في المخيمات عن طريق توفير موظفين اضافيين ومعدات وادوية اضافية . كما حفرت ستمائة بئر أنبوبية ونقلت المياه الى المخيمات التي لا يوجد بها آبار .

٢ - بورما

١٩٧ - في اثر الاتفاق الذي تم التوصل اليه ، في ٩ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، بين حكومتي بنغلاديش وبورما ، وهو الاتفاق الذي نص على العودة الاختيارية الى الوطن لنحو ٢٠٠٠٠٠ شخص كانوا قد عبروا الحدود الى بنغلاديش من ولاية أراكان في الفترة الممتدة من آذار/مارس الى تموز/يوليه ١٩٧٨ ، رجعت حكومة بورما من المفوض السامي تيسير تلك العودة ، وتوفير المساعدة للعائدين كيما يتسنى لهم تحقيق الاكتفاء الذاتي في أقرب وقت ممكن . وعندئذ أرسلت الى بورما بعثة تابعة للمفوضية أعقبتها بعد ذلك بعثتان أخريان للتثبيت من طبيعة ونطاق المساعدة الانسانية اللازمة ، وبعد أن قدمت البعثة الأولى تقريرا في آب/أغسطس ١٩٧٨ ، وافق المفوض السامي على امداد

- حكومة بورما ، في المراحل الأولى ، بعدد من الحاجيات اللازمة على وجه الاستعجال والتي ترمي الى مساعدة العائدين أنفسهم والسى تيسير مهمة الحكومة في عملية العودة الى الوطن هذه .
- ١٩٨ - وأنشئ على طول نهر ناف عشرة مخيمات للاستقبال ، كما أقيم ، في المناطق الرئيسية ، عدد من مخيمات العبور لاستقبال اللاجئين . وعين مسؤول بعثة تابع للمفوضية لدى بورما بهدف مساعدة الحكومة . وكان الطلب الاولي للمساعدة ينصب أساسا على الحاجيات اللازمة على وجه الاستعجال والتي لم تكن متوفرة بيسر في بورما . ورصد المفوض السامي ، من أجل توفير المساعدة الأولية ، اعتمادا أوليا بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ دولار في اطار البرامج الخاصة .
- ١٩٩ - ومع ان معدل العودة الى الوطن لم يصل ، في المراحل الأولى ، الى العدد الذى كان متوقعا بموجب الاتفاق وهو ٢٠٠٠ شخص كل ثلاثة أيام ، فقد بدأت الحركة تكتسب ، بحلول منتصف تشرين الثاني /نوفمبر ، زخما ثم سرعان ماتجاوزت هذا المعدل . وبنهاية العام كان قد عاد الى الوطن مايربو على ٣٦٠٠٠ شخص قدمت اليهم المساعدة للعودة الى منازلهم الاصلية . واستمرت الحركة في عام ١٩٧٩ بمعدل بلغ نحو ٢٥٠٠٠ شخص شهريا .
- ٢٠٠ - وفي عام ١٩٧٨ أنفق على هذه العملية في اطار البرامج الخاصة مبلغ ٣٠٠ ٤٥٩ دولار . ومن أجل الحصول على الاموال اللازمة لعام ١٩٧٩ ، ناشد المفوض السامي المجتمع الدولي ، في (٣ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، تقديم مساعدة مالية قدرها ٧ ملايين دولار .

٣ - هونغ كونغ

- ٢٠١ - ارتفع عدد الوافدين الى هونغ كونغ من اللاجئين والاشخاص المشردين من الهند الصينية من ١٠٠٠ أو أكثر قليلا خلال عام ١٩٧٧ الى ٢٥٧ ٥ خلال عام ١٩٧٨ . ومن هذا العدد رحل خلال العام ١٨٥١ شخصا بفرض اعادة التوطين في الخارج . بيد ان هذه الارقام لا تشمل ٣٣١٨ لاجئا وشدنصا مشردا من فييت نام وصلوا في الأيام الأخيرة من كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ بالقرب من شاطئ هونغ كونغ على متن السفينة "هاى فونغ" ثم سمح لهم بالنزول الى البر في الشهر التالي .
- ٢٠٢ - وبارتفاع معدل الوافدين خلال العام فدت مشكلة توفير مأوى مؤقت لهؤلاء الاشخاص فسي البيئة الحضرية لهونغ كونغ مشكلة حادة . وكان يتعين في بادئ الأمر توفير مأوى في الفنادق التى أن تتمكن المفوضية ، بالتعاون مع سلطات هونغ كونغ ، من اتخاذ ترتيبات أنسب . وفي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ وقّع اتفاق مع الرابطة المسيحية بهونغ كونغ لتوفير مأوى مؤقت وخدمات أساسية بمركز شام سوى بو طاقتة الأولية قدرها ٣٠٠٠ شخص .
- ٢٠٣ - وكانت المساعدة التي قدمتها المفوضية في هونغ كونغ ابان عام ١٩٧٨ في اطار البرامج الخاصة تشمل الرعاية وأسباب الاعالة بما في ذلك الاغذية والمأوى والرعاية الطبية . وبلغ مجموع النفقات على هذه التدابير ٥٥ من ملايين الدولارات .
- ٢٠٤ - وقد مت المفوضية أيضا المساعدة للاجئين الاوربيين العابرين في هونغ كونغ انتظارا لاعادة التوطين في الخارج . وانفق لهذا الغرض مبلغ ٢٧ ٥ ١٠٧ دولارا من الاعتماد العام .

٤ - اندونيسيا

٢٠٥ - خلال عام ١٩٧٨ وصل الى اندونيسيا في زوارق ما مجموعه ٩٣٢ لاجئا وشخصا مشردا من الهند الصينية مقابل ٦٧٩ شخصا في عام ١٩٧٧ . كما رحل ١٩٠ ١ شخصا خلال عام ١٩٧٨ الى بلدان اعادة التوطين الدائم ، وفي نهاية العام بلغ مجموع الحالات في البلد ٢١٨ ٢ . وريثما يتم رحيلهم الى الخارج بفرص اعادة التوطين ، مولت المفوضية برامج المساعدة اللازمة للرعاية والاعالة في اطار اتفاق أبرم مع حكومة اندونيسيا . كما أقيم مخيم جديد في تانجونغ بينانغ في جزيرة بنتان في أرخبيل رياو بفرص ايواء نحو ٣٠٠٠ لاجئي وشخصي مشرد . وخلال عام ١٩٧٨ بلغ مجموع نفقات المفوضية على تدابير المساعدة هذه في اطار البرنامج الخاص للاجئين والاشخاص المشردين من الهند الصينية قرابة ١٢١٠٠٠٠ دولار .

٥ - اليابان

٢٠٦ - خلال عام ١٩٧٨ وصل الى اليابان بالزوارق ما مجموعه ٧٢٢ لاجئا وشخصا مشردا من الهند الصينية مقابل ٨٥١ شخصا في عام ١٩٧٧ . وبلغ مجموع الاشخاص الذين رحلوا من اليابان خلال عام ١٩٧٨ بفرص اعادة التوطين الدائم في الخارج ٥٩٥ شخصا وبقيت في نهاية العام ٥٩٧ حالة . وابرمت المفوضية عن طريق مكتبها في طوكيو ، اتفاقات مع خمس وكالات طوعية محلية لتوفير الرعاية وأسباب الاعالة لها . وفي عام ١٩٧٨ بلغ مجموع النفقات من البرامج الخاصة لهذا الغرض ، ١٨٦ ٣١٥ دولارا . وقد أمدت الحكومة اليابانية جمعية الصليب الاحمر اليابانية بأموال بفرص تمويل عملية ايواء نحو ٥٠٠ شخص كما وفرت عدة وكالات طوعية محلية ، بالمجان ، تسهيلات اضافية .

٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

٢٠٧ - عندما طلبت الحكومة المساعدة منذ عام ١٩٧٤ في اعادة تأهيل الاشخاص المشردين والمقتلعين من ديارهم ، نفذت المفوضية برنامجا يستهدف اعادة توطين هؤلاء الاشخاص المشردين واعادتهم للعمل في الأنشطة الانتاجية . ويقدر عدد الذين أفادوا من المساعدة المقدمة من المفوضية والتي شملت في الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ معونة غذائية بنحو ١٢٤ مليون دولار ٢٤٠٠٠٠ شخص من مجموع ٤١١٠٠٠ من المقتلعين من ديارهم الذين عادوا الى قراهم الاصلية خلال تلك الفترة .

٢٠٨ - وفي حين كان الاهتمام في السنوات السابقة يتركز في النقل ، واستقبال الجماعات المشردة وتوطينها بصفة أولية ، فقد تركزت الجهود في عام ١٩٧٨ ، في المقام الأول ، على تنفيذ برنامج للمساعدة في المناطق الريفية التي ترتفع فيها نسبة الاشخاص المشردين والعائدين ، مع التركيز ، بصفة أساسية ، على الزراعة والصحة والتعليم . ولا يقصد من هذه المساعدة الاسهام في تحقيق الاكتفاء الذاتي للجماعات المشردة فحسب ، بل يقصد منها أيضا المساعدة في ارساء القاعدة اللازمة لتجديد الهياكل الأساسية في المناطق التي يعيشون فيها الآن . فوفرت العدد والالات الزراعية وكذلك ١٠ أطنان من المبيدات الحشرية و ٥٠ طنا من بذور الأرز . وفي مستهل عام ١٩٧٩ انتهى

المعمل في مشروع وضع مقرر من قبل كانت المفوضية قد تعهدت بمقتضاه أن توفر معدات معينة ل...
مستوصف وان تغطي ٦٠٪ من تكاليف تشييد ٦٠ مستوصفاً . وانفق على هذه الاغراض ، خلال السنة
المستعرضة ، ما مجموعه ١٠٤٣٠٠٠ دولار تقريبا .

٢٠٩ - وتأثر نمط المساعدة المقدمة من المفوضية بالقحط الشديد الذي نكب به جنوب البلد خلال
عام ١٩٧٧ وبالفيضانات التي اجتاحتها عام ١٩٧٨ . وخلال عام ١٩٧٨ أنفق نقداً وعينا من الصناديق
الاستثنائية ما مجموعه ٤٢٥ ٨٤١ ٣ دولاراً فيما يتعلق بالمساعدة الغذائية الطارئة في المناطق
المنكوبة بالفيضانات والجفاف . فضلا عن ذلك وفرت بذور الأرز بغية تخفيف حدة آثار الفيضانات .
وفي عام ١٩٧٨ ، بلغ مجموع النفقات ، في إطار البرامج الخاصة ، نحو ٤٠٠ ٩١٢ ٤ دولاراً .

٧ - لبنان

٢١٠ - كما حدث في العام الماضي ، اثرت مرة أخرى الاحداث التي وقعت في المنطقة تأثيراً ضاراً
بالانشطة التي تضطلع بها المفوضية في لبنان ، في إطار برامجها العامة ، لصالح نحو ١٠٠٠
لاجئ . وظلت المساعدة المقدمة لاعادة التوطين في الخارج وللاجتماع المحلي عند مستوى منخفضين
نسبياً ومرد ذلك انتشار حالة عدم الاستقرار فضلاً عن وصول عدد قليل من اللاجئين الجدد من بلدان
أخرى .

٢١١ - وأعيد توطين ٤١ لاجئاً ، منهم ٢٣ لاجئاً أعيد توطينهم دون الاستعانة بمساعدات مسن
المفوضية ، وبقيت ، في نهاية عام ١٩٧٨ ، نحو ١٥٠ حالة من حالات اللاجئين الذين يرغبون في
اعادة التوطين في الخارج . واستمرت خدمات المشورة كذلك وقد مت أساساً المساعدة للاجئين عن
طريق توفير المعونة الاضافية ، وتوفير الرعاية الطبية والمؤسسية ، عند الاقتضاء ، واعانات الايجار ،
والتحليم في مرحلة العضانة والمرحلة الابتدائية لاطفالهم . وخصص لهذه الاغراض ما مجموعه
١٢١ ٥٩٤ دولاراً .

٢١٢ - واسهمت المفوضية ، بالاضافة الى الاموال التي وفرت من برامجها العامة ، في الجهود
الشامل الذي بذلته الامم المتحدة لمساعدة الاشخاص المشردين داخل لبنان عن طريق اشتراكها
في أعمال اللجنة العليا للاغاثة وعن طريق التعاون مع الممثل الخاص للأمين العام . وقد أتيح
أموال يبلغ مجموعها ٨٢٧ ٣٢١٥ دولاراً للمساعدة في حالات الطوارئ ولبرنامج لاعادة التأهيل
في المناطق الريفية . وهذا البرنامج الأخير يتألف من اعادة تشييد القرى و/أو اصلاح مساكن
القرى ودعم الهياكل الاساسية الاجتماعية - الاقتصادية عن طريق توفير الآلات الزراعية . والامداد
بالمياه ومشاريع الري الصغيرة وتقديم المعونة في ميدان التنمية المجتمعية .

٢١٣ - ولا تزال أساساً حكومة لبنان تنفذ المشاريع في إطار هذا البرنامج الخاص . ومن هذه
المشاريع مشروع يسمح باعادة تشييد نحو ٢٠٠٠ منزل في جنوب لبنان ، وقد انتهى العمل في هذا
المشروع بنجاح في نهاية كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ . بيد أن المشاريع الأخرى تصادف حالات
تعطل في التنفيذ بسبب الحالة السائدة .

٨ - - ماكو

٢١٤ - وصل الى ماكو ، خلال عام ١٩٧٨ ١٩٤٥ لاجئا وشخصا مشردا من الهند الصينية مقابل ٢٥ شخصا فقط في عام ١٩٧٧ . وخلال العام رحل الى بلدان اعادة التوطين الدائم ١١٣ شخصا ، وبلغ مجموع الحالات المتبقية في نهاية العام ٨٥٠ شخصا . ووفرت المفوضية ، بالتعاون مع سلطات المحلية ومع أبرشية ماكو ، مساعدة في صورة رعاية اعالة لهؤلاء اللاجئين والاشخاص المشردين ، ريثما يعاد توطينهم في بلدان ثالثة . وفي عام ١٩٧٨ ، بلغت نفقات المفوضية من البرامج الخاصة لهذا الغرض ما مجموعه ٦٠٥ ٠٠٠ دولار .

٩ - - ماليزيا

٢١٥ - كانت أخطار مشكلة واجهت ماليزيا خلال عام ١٩٧٨ هي وصول نحو ٦٣ ٠٠٠ لاجئ وشخص مشرد من الهند الصينية بالزوارق مقابل زهاء ٦ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٧ . وخلال العام رحل ٤٢٧ ١٧ شخصا بغرض اعادة التوطين الدائم في الخارج ، وذلك بلغت الحالات المتبقية في نهاية العام ٥٧٧ ٤٩ . واستلزم توفير المأوى المناسب والخدمات الأساسية لتلك الاعداد الكبيرة بذل جهود مكثفة وتدير أموال طائلة . وقد تم ايواء غالبية هؤلاء الأشخاص في جزيرة بولاو بيدونغ التي لم يكن يقطنها أحد من قبل ، والتي تقع بالقرب من الشاطئ الشرقي لشبه جزيرة ملايو وهو موقع عينته حكومة ماليزيا . كما تم ايواء جماعات أصغر في جزيرتي بولاو بيسار وبولاو تينغا ، وفي مخيمات مثل المخيمات الموجودة في ميرسنغ وشيراتينغ وكوانتان .

٢١٦ - ووجهت أساسا المساعدة المقدمة من المفوضية خلال عام ١٩٧٨ نحو توفير الرعاية وأسباب الاعالة (مثلا الاغذية والامدادات بالمياه ، والرعاية الصحية والمأوى) تلبية للاحتياجات الفورية للاجئين والاشخاص المشردين من الهند الصينية . وبالإضافة الى ذلك اتخذت تدابير لتيسير اعادة توطينهم بصفة دائمة في بلدان ثالثة . وبلغت نفقات المفوضية المخصصة للرعاية والاعالة خلال العام ٦٣٠ ٠٠٠ دولار وتولى تنفيذ هذه المساعدة جمعية الهلال الاحمر الماليزية بالتعاون مع سلطات الحكومة الماليزية . وعملت المفوضية عن كثب ، في جهودها الرامية الى تيسير اعادة التوطين في بلدان ثالثة ، مع اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية ومع موظفي الحكومات الصينية وعدد كبير من الهيئات التطوعية في بلدان اعادة التوطين .

٢١٧ - وطرحت مشاكل خاصة عندما وصلت الى المياه الماليزية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ السفينة " هاي هونغ " تقل ٣٨٧ ٢ لاجئا وشخصا مشردا من فييت نام . ولم تسمح حكومة ماليزيا بانزال الركاب من السفينة الا بعد الحصول على ضمانات محددة من بلدان ثالثة باعادة التوطين . وبنهاية عام ١٩٧٨ ، كان جميع ركاب " هاي هونغ " قد رحلوا الى بلدان اعادة التوطين فيما عدا نحو ٦٠٠ منهم . ووفرت المفوضية لهذه المجموعة الرعاية والاعالة ومساعدات اعادة التوطين .

٢١٨ - وفي عام ١٩٧٨ استمر تقديم المساعدة من البرامج العامة للمجموعات المعوزة من اللاجئين اللاجئين الفلبينيين في ولاية ساباه الماليزية وعددهم ٩٠ ٠٠٠ . كما انتهى العمل في مشروع الاسكان ، الذي كانت هناك حاجة ماسة اليه لايواء نحو ٥ ٠٠٠ من اللاجئين الذين يعيشون

في كوتا كينابالو وفي لابوان ، كذلك كرست الجهود لتحسين قدرة اللاجئين على كسب العيش . وفي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ أبرم اتفاق مع حكومة ولاية سابا كي تساعد ٣٥٠٠ لاجئ اضافي من الفلبين يعيشون في تاوا وحولها . واشتملت المساعدة المقدمة من المفوضية على توفير السلع الأساسية اللازمة للاغاثة ، والاسكان ومعدات صيد الاسماك وغرف الدراسة والمرافق المجتمعية . وأنفق في عام ١٩٧٨ ، لهذه الاغراض ، مبلغ ٥٠٠٠٠٠ في اطار البرامج العامة .

٢١٩ - وفي عام ١٩٧٨ بلغ مجموع النفقات في ماليزيا في اطار البرامج العامة نحو ٦٠٠ ٥٥٤ دولار وفي اطار البرامج الخاصة نحو ٣٠٠ ٣٤ ٥ دولار .

١٠ - بابوا غينيا الجديدة

٢٢٠ - طلبت حكومة بابوا غينيا الجديدة من المفوضية في تموز/يوليه ١٩٧٨ ، تقديم المساعدة لها لتلبية احتياجات مجموعة مكونة من ١٠٠٠ شخص تقريبا ، وفدوا من مقاطعة اريان جايا الاندونيسية المجاورة . وبموجب رسائل متبادلة مع هذه الحكومة قدمت المفوضية ١٠٠٠٠ دولار من صندوق الطوارئ . وتضمن برنامج المساعدة الممول بهذه الطريقة توفير مواد الاغثة والسكان والادوات الزراعية لصالح مجموعة مكونة من ٢٠٠ من الاشخاص المعوزين بصفة خاصة في أوكسابمين ، التي تقع على مسافة حوالي ٨٠ ميلا من الحدود .

١١ - الفلبين

٢٢١ - خلال عام ١٩٧٨ ، بلغ عدد اللاجئين والأشخاص المشردين الوافدين الى الفلبين من الهند الصينية والذين قدموا اليها على متن زوارق ٢٧٠٣ أشخاص بينما بلغ مجموع عدد من غادروها الى بلدان اعادة التوطين الدائم ١٤٤٣ شخصا ، وبهذا بلغ عدد الحالات المتبقية في البلد قرب نهاية العام ٢٠٦٤ حالة . ولا تتضمن هذه الأرقام المسافرين على السفينة "تونغ آن" ، التي وصلت الى مياه الفلبين في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، والذين بلغ عددهم ٢٣١٨ شخصا . ولم يسمح للمسافرين على متن هذه السفينة بالنزول الا بموجب ضمانات معدة لاعادة توطينهم - أصدرتها بلدان الثلاثة .

٢٢٢ - وقد وفرت المفوضية ضمن اطار البرنامج الخاص أموالا للرعاية والاعالة واسداء المشورة وأموالا لتشجيع اعادة التوطين في بلدان الثلاثة . وبلغ مجموع المصروفات المتعلقة بالرعاية والاعالة وكذلك اسداء المشورة ٩٣٩ ٥٧٤ دولارا في عام ١٩٧٨ . وتولت الحكومة تنفيذ الجزء الأكبر من برنامج الرعاية والاعالة ، وقد تم مساعدة الى اللاجئين والأشخاص المشردين الموجودين في مركز خوزيه فافليا في منطقة مانيللا . وقدم المكتب الفرعي للمفوضية بالفلبين المساعدة مباشرة الى مجموعات منفردة من الأشخاص الذين تم ايواؤهم في أماكن أخرى ، وقام مركز مساعدة الأشخاص المشردين بتنفيذ مشروع لاسداء المشورة .

١٢ - جمهورية كوريا

٢٢٣ - وصل الى جمهورية كوريا ، على متن زوارق ، في عام ١٩٧٨ ، لاجئون وأشخاص مشردون من الهند الصينية يبلغ مجموعهم ٩٨ شخصا ، بالمقارنة بما مجموعه ١٦١ شخصا في عام ١٩٧٧ . وخلال العام ، غادرها ١١٥ من هؤلاء الأشخاص الى بلدان اعادة التوطين الدائم ، وفي نهاية عسوام ١٩٧٨ ، بلغ عدد الحالات المتبقية ٧٣ حالة فقط . وبموجب اتفاق مع الصليب الأحمر الوطني لجمهورية كوريا ، قدمت المفوضية أموالا للرعاية والاعالة . وفي عام ١٩٧٨ ، بلغ مجموع النفقات من البرامج الخاصة لهذا الغرض ٤٠٠٠ دولار .

١٣ - سنغافورة

٢٢٤ - وصل الى سنغافورة خلال عام ١٩٧٨ ، لاجئون وأشخاص مشردون من الهند الصينية يبلغ

مجموعهم ٨٦٥ ١ شخصا بالمقارنة بعدد ٣٠٨ أشخاص في عام ١٩٧٧ . وفي خلال العام ، غادرها ١١٨٢ شخصا الى بلدان اعادة التوطين الدائم وبهذا بلغ عدد الحالات المتبقية في نهاية عام ١٩٧٨ ، ٧٢٥ حالة . وقدمت المفوضية عن طريق مكتبها الفرعي في سنغافورة أموالا للايواء واللوازم الطبية والاعاشة . وبلغ مجموع النفقات المتعلقة بهذه الأشكال من المساعدة ٤٥٠٠٠٠ دولار .

١٤ - تايلند

٢٢٥ - واصلت تايلند استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين والأشخاص المشردين من شبه جزيرة الهند الصينية . وعلى الرغم من أنه قد غادر تايلند منذ عام ١٩٧٥ أكثر من ٧٧٠٠٠ شخص لاعادة توطينهم توطينا دائما في بلدان ثالثة ، فان عدد الأشخاص المشردين الموجودين في المخيمات قد ازداد في نهاية عام ١٩٧٨ ، فوصل الى حوالي ١٣٩٠٠٠ شخص ، بالمقارنة بعدد ٩٧٦٠٠ شخص في نهاية العام السابق . وكان من بين هؤلاء ١١٩١٧٨ شخصا من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، و ١٤٧٨٢ شخصا من كمبوتشيا الديمقراطية ، و ٧٦٧٤ شخصا من فييت نام .

٢٢٦ - وخلال السنة المستعرضة ، وصل الى تايلند ٤١٨٩٠ من اللاجئين والأشخاص المشردين من الهند الصينية ، قدم ٧٠٩٠ شخصا منهم على متن زوارق . وعلاوة على ذلك ، نقل الى مخيمات حوالي ٢٥٠٠٠ شخص كانوا قد دخلوا البلد في وقت سابق .

٢٢٧ - ونظرا لوجود ٦٧٤٢٩ شخصا من الأشخاص المسجلين الجدد في المخيمات خلال عام ١٩٧٨ ، ظل الهدف الأساسي لبرنامج المساعدة الخاص بالمفوضية في تايلند هو تأمين توفير الرعاية والاعالة للحالات المتبقية ، وتلبية الاحتياجات الفورية للوافدين الجدد ، ومواصلة الجهود المبذولة لتسهيل وتشجيع اعادة توطين الراغبين في الهجرة الى بلدان ثالثة ، وفي نفس الوقت أيضا تشجيع مشاريع الاكتفاء الذاتي ، حيثما أمكن ذلك .

٢٢٨ - وقام مركز العمليات المعني بالأشخاص المشردين بوزارة الداخلية وجمعية الصليب الأحمر التايلندية بالتعاون الوثيق مع المكتب الاقليمي للمفوضية في بانكوك ، بتنفيذ برنامج المساعدة الذي يستهدف توفير الرعاية والاعالة . وتضمنت المساعدة المقدمة المواد الغذائية واصلاح وتحسين المساكن واللوازم الطبية وكذلك الملابس والبطاطين والناموسيات وغيرها من المعدات الأساسية . وواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم الدعم الذي لا غنى عنه ، ووافق في نهاية العام على برنامج آخر للمساعدة الطارئة .

٢٢٩ - وخلال زيارة المفوض السامي لتايلند في أيلول / سبتمبر ، اتفق مع حكومة تايلند على وضع مشروع نموذجي لبرنامج لتحقيق الاكتفاء الذاتي لصالح اللاجئين والأشخاص المشردين وسكان الريف في تايلند . واتفق كذلك على أن يواصل المفوض السامي استطلاع امكانيات العودة الاختيارية الى الأوطان الأصلية . وقد عاد عدد قليل من الأشخاص الى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

٢٣٠ - وفي عام ١٩٧٨ ، بدأت وزارة التربية في تايلند في تنفيذ برنامج شامل للتعليم الابتدائي وتعليم الكبار والتدريب المهني . وقد كان لهذا البرنامج بالاضافة الى ما تقدمه الوكالات الطوعية بصفة مستمرة في ميدان التعليم ، أثرا إيجابيا بالفعل على الروح المعنوية في المخيمات . ومن المتوقع أن يستفيد من هذا البرنامج التعليمي حوالي ٢٠٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٩ .

٢٣١ - وفي مجال الاعتماد على الذات ، نفذت مشاريع صغيرة مثل البستنة وتربية الحيوانات والصناعات المنزلية ، غير أن النتائج كانت محدودة ، ويرجع ذلك أساسا الى عدم وجود الحسيز المناسب . ويمكن توقع احراز تقدم في عام ١٩٧٩ خاصة في المخيمات الأصغر حجما ، والمخيمات التي يوجد بها عدد ثابت من المقيمين .

٢٣٢ - ولا يزال للمساعدة المقدمة من الوكالات الطوعية دور هام ، خصوصا في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والاعتماد على الذات . وقد قدم أيضا عدد من هذه الوكالات ، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ، مساعدة طارئة حيوية الى الوافدين الجدد قبل قبولهم بالمخيمات .

٢٣٣ - وخلال عام ١٩٧٨ ، رحل ما مجموعه ٢٦ ٢٩٧ من اللاجئين والأشخاص المشردين كان من بينهم ٧٤٩ ٥ شخصا ممن قدموا على متن زوارق ، وذلك لاعادة توظيفهم في بلدان ثالثة . وكان هذا هو أكبر عدد يفاد ر البلد في عام واحد منذ بدء البرنامج ، وهو يمثل زيادة نسبتها ٨٨ في المائة عن الاعداد التي غادرت خلال عام ١٩٧٧ . وقد قدمت المساعدة من اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية ، التي نظمت ترتيبات النقل الى بلدان اعادة التوطين الدائم .

٢٣٤ - وبلغ مجموع المصروفات في تايلند تحت البرنامج الخاص للمفوضية حوالي ١٥ ٣٧٢ ٨٠٠ دولار ، منها حوالي ١٠٥٠ من ملايين الدولارات مقدمة للرعاية والاعالة ، وحوالي ٤ ملايين دولار مقدمة للمساعدة من أجل اعادة التوطين . ووفر مبلغ ٤٥٠٠٠ دولار ، قدمته لجنة الاغاثة والرعاية ، الايواء الطارئ في بانكوك للحالات التي تنتظر اعادة التوطين ، والتي لم يمكن ايواؤها في مراكز المرور العابر . وفي اطار البرامج العامة ، انفق مبلغ ٣٥٥ ٤ دولارا لتقديم معونة اضافية للاجئين المعوزين الذين كانوا يعيشون في هذه المنطقة ، أو مارين بها والذين لم يكن باستطاعتهم الحصول على مثل هذه المعونة من أي مصدر آخر .

١٥ - فييت نام

٢٣٥ - استمر العمل في مشاريع لتقديم المساعدة للجماعات المشردة وتم الانتهاء من مشاريع أخرى في أشد المقاطعات تأثرا مثل نغي تنه ، وين تري دين ، ودانغ نوي ، وسونغ بي ، وتاي ننه . وفي عام ١٩٧٨ ، انفق مبلغ ٤٨١ ٩٠٣ دولارا من التبرعات المقدمة الى البرنامج الخاص من أجل الأشخاص المشردين داخل فييت نام . وكانت أنشطة المفوضية في هذا الصدد تتمثل أساسا في تعزيز الجهود السابقة في مجالات الزراعة وتربية الدواجن وصيد الأسماك والصحة .

٢٣٦ - وتم تدبير عدد اضافي من الآلات الزراعية ومضخات الري لتكملة المعدات التي سبق توفيرها في السنوات السابقة . واستمر تنفيذ مشروعين سبقت اقامتهما - مزرعة دواجن ومزرعة نموذجية لتربية اليقر - خلال عام ١٩٧٨ . وبينما وصل مشروع مزرعة الدواجن الى المرحلة النهائية من التنفيذ في نهاية عام ١٩٧٨ ، فان من المتوقع تسليم شحنات أخرى لمزرعة تربية اليقر في عام ١٩٧٩ . واستمرت المعونة المقدمة في مجال صيد الاسماك خلال عام ١٩٧٨ لاصلاح عدد من الأرصفة ومرافق الرسو - بالإضافة الى اقامة مرافق للتخزين البارد لحفظ حصيلة الصيد ، وتوفير مركبات لنقلها .

٢٣٧ - وفي قطاع الصحة ، عقد مبلغ ٥٩٠٠٠٠ دولارا لسد احتياجات لمشاريع كانت قد أقيمت في سنوات سابقة ، تساهم المفوضية في اطارها في تشييد ١٦ مستشفى من المستشفيات المحلية وتزويدها

بالمعدات . وقد وفرت السلطات الوطنية الأراضي كما أنها تتحمل تكاليف التشييد والادارة والنقل البري ، بينما تقدم المفوضية مواد البناء غير المتوفرة محليا ، بالإضافة الى المعدات الجراحية الأساسية ، وفيرها من المعدات الطبية . وفي نهاية عام ١٩٧٨ ، كانت ستة مستشفيات تعمل بشكل كامل ومن المتوقع الانتهاء من ثلاثة أخرى في أوائل عام ١٩٧٩ .

٢٣٨ - وفي نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، طلبت السلطات الفيتنامية من المفوضية تقديم المساعدة للاجئين الوافدين من كمبوتشيا الديمقراطية ، والذين كان عددهم يقدر بحوالي ١٥٠٠٠٠ شخص في نهاية ذلك العام . وأوفد برنامج الاغذية العالمي والمفوضية بعثة مشتركة في ايار / مايو للسعي المقاطعات المستقبلية للاجئين وخصصت المفوضية مبلغا قدره ٣٠٠٠٠٠ دولار من صندوق الطوارئ لتلبية الاحتياجات الفورية . ووفق أيضا على اعتماد قدره ٤٥٠٠٠٠ دولار لهؤلاء اللاجئين ، ضمن إطار البرامج العامة لعام ١٩٧٨ ، واستخدم هذا المبلغ لشراء الأدوية والملابس والناموسيات والأرز . وبالإضافة الى ذلك ، ساهم صندوق استئماني بهبة عينية قيمتها ٥٨٠٦٥ دولارا لصالح اللاجئين الذين يعيشون في المناطق التي تأثرت بالفيضانات .

٢٣٩ - ويبلغ برنامج المساعدة المقدمة في عام ١٩٧٩ لمجموعات اللاجئين الوافدين من كمبوتشيا الديمقراطية ٣٥ ملايين الدولارات . غير أن تطور البرنامج يعتمد بالطبع على التطورات العامة في المنطقة . وقد تمت الموافقة على تخصيص مبلغ قدره ٢٠٠٠٠٠ دولار لنقل اللاجئين الذين هم من أصل حضري من بين هذه الفئة والراغبين في إعادة توطينهم في بلدان ثالثة . ويعيش معظم هؤلاء اللاجئين الآن في مدينة هوشي منه .

٢٤٠ - وتمثل تدبير آخر للمساعدة في تخصيص مبلغ ٨٢١ ٢٠٤ دولارا من البرنامج الخاص لصالح الأشخاص المشردين الوافدين من الهند الصينية . واستخدم هذا المبلغ في حالات إعادة التوطين ولم شمل الأسر الوافدة من فيتنام .

٢٤١ - ويبلغ مجموع النفقات المتعلقة بالمساعدة في فيتنام خلال عام ١٩٧٨ - ٣ ٨٠٦ ٠٠٠ دولار ، وفر منها ٣٠٠ ٧٥٠ دولار ، في إطار البرامج العامة ، و ٢ ٠٥٥ ٧٠٠ دولار في إطار البرامج الخاصة .

١٦ - غربي آسيا

٢٤٢ - البلدان المشمولة هنا هي الأردن والامارات العربية المتحدة وايران والجمهورية العربية السورية والكويت والمملكة العربية السعودية واليمن .

٢٤٣ - وخلال عام ١٩٧٨ ، شهدت المنطقة حركة مستمرة للاجئين نشأت جزئيا عن الأزمة التي حدثت في القرن الافريقي ، وكذلك عن الاحداث التي وقعت داخل المنطقة ذاتها ، والتي تميزت أساسا بوصول ما يتراوح بين ١٢ ٠٠٠ و ١٥ ٠٠٠ لاجئ الى اليمن .

٢٤٤ - وقد يصل مجموع عدد اللاجئين الذين ترعاهم المفوضية في البلدان المشمولة هنا الى ٤٥ ٠٠٠ لاجئ ، معظمهم من أصل افريقي أو آسيوي . وخلال عام ١٩٧٨ ، سلّمت حكومة الامارات العربية المتحدة جوازات سفر وطنية مؤقتة لجميع الآسيويين الذين لا يعملون جنسية معينة ، والذين كانوا قد وفدوا في وقت سابق من أوغندا ، وكذلك الى بعض الزنباريين ، لتسهيل ادماجهم الدائم .

٢٤٥ - وقد تم المفوض السامي ، بناءً على طلب حكومة اليمن ، ١٠٠٠٠٠ دولار من صندوق الطوارئ لمساعدة حوالي ١٥٠٠٠ لاجئ من اليمن الديمقراطية عن طريق شراء ونقل مواد الاغذية الطارئة ، بما في ذلك الاغذية والملابس واللقاحات . وطلب من برنامج الاغذية العالمي تقديم كميات اضافية من الاغذية .

٢٤٦ - وفي اليمن أيضا استمرت مساعدة الحالات المتبقية والبالغ عددها حوالي ٠٠٠ حالة من بلدان مختلفة ، بتكاليف قدرها ٦٧٢٦ دولارا .

٢٤٧ - وفي البلدان الأخرى في المنطقة انفق ما مجموعه ٦٠٠ ١٨١ دولار على تدابير المساعدة في مجالات المعونة الاضافية ، والتوطين المحلي ، واعادة التوطين بالخارج والتطعيم الذي وفر من أجله مبلغ ٣٠٠٠٠ دولار لتمويل المنح الدراسية المقدمة للاجئين . ويشمل هذا المبلغ الاجمالي كذلك مبلغا قدره ٤٠٠٠٠ دولار ، عقد من أجل مساعدة حالات لم تشمل الأسر العربية الزنبارية على الاستيطان في أبوظبي .

الفصل الخامس

أنشطة المساعدة في أوروبا

ألف - المساعدة في بلدان مختلفة

٢٤٨ - قدر إجمالي عدد اللاجئين في أوروبا في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ بحوالي ٥٢٠.٠٠٠ لاجئ ، أي أقل مما كان عليه في نهاية عام ١٩٧٦ بما يقرب من ٢٦٠.٠٠٠ لاجئ . ويرجع هذا النقصان جزئياً إلى أسباب طبيعية والتجنس وإعادة التوطين في الخان وفي بعض الحالات استعادة الجنسية السابقة (الاسبان) . كما يرجع إلى أنه قد استبعد من هذه الأرقام الاجمالية عدد عديدي الجنسية المقيمين في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والذين كانوا يدرجون من قبل في الاحصاءات ، الا أنهم لم يعودوا ويورون فيها لأن المفوضية لا تعنى بهم مباشرة . ويلاحظ كذلك أن النقصان في إجمالي عدد اللاجئين في أوروبا قابلة جزئياً وصول لاجئين جدد إلى اسبانيا والبرتغال .

٢٤٩ - وباستثناء البرتغال واسبانيا ، اللتين مايزال يتعين حل عدد من المشاكل القانونية ومشاكل المساعدة فيهما ، فقد أحسن ادماج معظم اللاجئين في بلد لجوئهم ويحصلون على ذات الاستحقاقات التي يحصل عليها السكان المحليون . وكما كان الحال في السنوات الماضية ، واصلت الحكومات تقديم معظم المساعدات إلى اللاجئين عن طريق هيئات تطوعية ومنظمات غير حكومية . وغالباً ما تقتصر المفوضية على القيام بدور المنسق ، وفي ميدان الحماية ، بدور هيئة استشارية .

٢٥٠ - وفي عدد من البلدان تقوم المفوضية باسداء المشورة للجان الوطنية في المسائل المتعلقة بتحديد حالة اللاجئين للباحثين عن ملجأ . وفي المملكة المتحدة ، أجرت المفوضية مشاورات مع وزارة الداخلية ووزارة الخارجية والكونغرس بشأن توصيات متعلقة بالتشريعات والاجراءات الخاصة باللاجئين .

٢٥١ - ونظراً لتزايد عدد اللاجئين الذين يصلون إلى اسبانيا من امريكا اللاتينية وافريقيا وتعقد المشاكل المرتبطة بوجودهم فيها ، افتتح مكتب فرعي للمفوضية في مدريد خلال الفترة المستعرضة . وكانت المهام الميدانية لهذا المكتب تتمثل في مساعدة السلطات الاسبانية على وضع تشريعات داخلية تتماشى مع اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، اللذين صدقت اسبانيا على كل منهما في غضون هذه السنة ، وكذلك اعداد تدابير مساعدة اضافية لتلبية احتياجات اللاجئين الآخذة في التزايد .

٢٥٢ - وفي البرتغال لم يعترف على وجه الدقة عدد اللاجئين فيها وذلك لأنه لا يوجد فيها حتى الآن تشريع لتحديد حالة العدد الكبير من الأشخاص الذين وصلوا إلى البرتغال في أعقاب استقلال الأقاليم الافريقية التي كانت تخضع للإدارة البرتغالية من قبل . وقد تمت المساعدة حيثما تسنى ذلك إلى لاجئين من أصل افريقي أو امريكي لاتيني على حد سواء وتمثلت في تدابير متعددة الأغراض تتوخى تيسير ادماج المحلي . ويجدر خاصة ذكر العودة الاختيارية إلى الوطن في افريقيا التي تم ترتيبها أيضاً لحوالي ١٠٠ لاجئ .

٢٥٣ - وخلال عام ١٩٧٨ ، أتاحت بلدان أوروبية مرة أخرى فرص إعادة توطين اللاجئين ، لا سيما من أمريكا اللاتينية والهند الصينية . ففي فرنسا ، استمر قبول اللاجئين وأشخاص مشردين من الهند الصينية بمعدل شهري ، بلغ في البداية ١٠٠٠ شخص ثم وصل الى ١٠٠٠ شخص . وعلاوة على ذلك طلبت بلدان أوروبية كثيرة من السفن التي ترفع أعلامها أن تتخذ " أهل الزوارق " الذين يواجهون خطرا في أعالي البحار وكانت هذه البلدان في معظم الحالات سخية في ضمان حق اللجوء لمن يتم إنقاذه عن طريق ذلك . ووجد اللاجئين من أصل افريقي امكانيات للدماج المحلي في فرنسا ، والمملكة المتحدة ، والى مدى أقل في البرتغال واسبانيا . وواصل اللاجئين من أصل أوروبي التماس حق اللجوء والحصول عليه في بلدان مختلفة . وبالإضافة الى ذلك قدمت ايطاليا وتركيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والنمسا واليونان تسهيلات المرور العابرة لجماعات أو أفراد يرغبون في الاستيطان فيما وراء البحار .

٢٥٤ - ومرة أخرى شكلت خدمات اسداء المشورة ناحية من أهم نواحي البرامج المفوضية للاجئين في أوروبا . ويستفيد اللاجئون غير الأوروبيين أساسا من هذه الخدمات التي تهدف الى تخفيف حدة مشاكل العمالة والايواء والرعاية الاجتماعية والتدريب التعليمي . كما يقوم اخصاصيون اجتماعيون باسداء المشورة للاجئين بشأن اجراءات اللجوء والعودة الى الوطن وجمع شمل الأسرة .

٢٥٥ - واستمر اللاجئون المسنون والمعوقون في تلقي المساعدة في اطار مشاريع خاصة تديرها المفوضية . وتشتمل على السكنى مع الرعاية لكبار السن واعادة التوطين للمعوقين (خطة من ١٠ عمليات أو أكثر) . وفي اسبانيا وايطاليا وتركيا ويوغوسلافيا واليونان قدمت للمسنيين مرة أخرى مرتبات سنوية في الوقت الذي تستمر فيه جهود معالجة المعوقين واعادة تأهيلهم ، خاصة في بلجيكا والبلدان الاسكندنافية وسويسرا .

٢٥٦ - وقد بلغت النفقات في بلدان أوروبية مختلفة ، في اطار البرامج العامة لسنة ١٩٧٨ ، ما مجموعه ٢٥٤٠٧٠٠ دولار وما يزيد عن ١٢٢٣٥٠٠ دولار في اطار البرامج الخاصة .

باء - المساعدة الانسانية المقدمة من الأمم المتحدة لقبرص

٢٥٧ - بناء على طلب الأمين العام ، واصل المفوض السامي ، العمل بصفته مسقا للمساعدة الانسانية المقدمة من الأمم المتحدة لقبرص ، وهي مهمة ظل يضطلع بها منذ آب/أغسطس ١٩٧٤ .

٢٥٨ - وقد قدمت المفوضية ، بالعمل على نحو وثيق مع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، امدادات غذائية وطبية للمشردين والمعوزين في جميع أنحاء الجزيرة ، وذلك بالتعاون التام مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية . واستمر القيام بالأنشطة التي اضطلع بها في العام الماضي لاعادة تنشيط المزارع والمؤسسات التجارية الصغيرة والحرف المحلية ، في حين سمح برصد المزيد من المخصصات المالية لتشبيد مساكن منخفضة الكلفة يستعاض بها عن مرافق الايواء المؤقتة . وتم مرة أخرى ايلاء اهتمام خاص لصغار السن جدا والمعوقين وكبار السن ، الذين مايزالون يستفيدون من شتى تدابير المساعدة .

٢٥٦ - وبناءً على طلب حكومة قبرص ، تم توفير عدد من التبرعات عن طريق المفوضية لتمويل برنامج الأمم المتحدة في الجزيرة . وبلغ مجموع النفقات ١٣٧٥ مليون دولار عام ١٩٧٨ ، أنفقت منها ٢٨٦٥٠٠ دولار على المأوى و ١٣٥٠٠ دولار على الخدمات الصحية والامدادات الطبية و ٢٧٢٠٠ دولار على المساعدة الاضافية للمعدات مختلفة و ٨٦٠٤٠٠ دولار على تشييد وتجهيز السرايق التعليمية و ٤٦١٥٠٠ دولار على اعادة التشجير والزراعة .

٢٦٠ - وللحصول على معلومات اضافية بشأن الأنشطة الانسانية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في قبرص خلال عام ١٩٧٨ ، يمكن الرجوع الى الفصول المتعلقة بالموضوع من التقريرين المرحليين المقدمين من الأمين العام الى مجلس الأمن في شهرى حزيران / يونيو (S/12723) وكانون الأول / ديسمبر (S/12946) .

الفصل السادس

أنشطة المساعدة في اوقيانوسيا

٢٦١ - واصل الممثل عن استراليا ونيوزيلندا ، المقيم في سيدني ، تمثيل المفوضية وكذلك مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وادارة شؤون الاعلام بالأمم المتحدة . وقد أقيمت اتصالات وثيقة مع السلطات والهيئات التطوعية في كلا البلدين ، خاصة بشأن المسائل المتعلقة بحماية اللاجئين واعداء المشورة وجمع التبرعات واعداد التوطين . وأثناء عام ١٩٧٨ ، سمحت حكومة استراليا بدخول ١٠٥٠٠ لاجئ من جنوب شرق آسيا ، منهم ٨٤٠٠ من " أهل الزوارق " .

الفصل السابع

العلاقات مع المنظمات الأخرى

ألف - التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأمم المتحدة وأعضاء آخرين في منظومة الأمم المتحدة

٢٦٢ - خلال الفترة المستعرضة ، استمر التعاون الوثيق التي أقامته المفوضية في السنوات الماضية مع أعضاء منظومة الأمم المتحدة الآخرين ، على مستوى المقر وفي الميدان على السواء . واشتركت المفوضية في اجتماعات مجالس ادارة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى ، وكذلك في اجتماعات لجنة التنسيق الادارية وهيئاتها الفرعية . كما كانت المفوضية ممثلة في اجتماعات هيئات الأمم المتحدة التي تعالج مواضيع ذات صلة بأنشطتها لصالح اللاجئين والأشخاص المشردين ، مثل حقوق الانسان ، والعمال المهاجرين ، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وتدبير المئ في العالم الثالث ، والتنمية الريفية الموجهة ضد الفقر . وحضر أعضاء منظومة الأمم المتحدة دورات اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي ، والاجتماعات المشتركة بين الوكالات المعقودة تحت رعاية المفوضية .

٢٦٣ - وفي عام ١٩٧٨ ، واصلت المفوضية العمل ، في تنسيق وشيق مع عدة أعضاء في منظومة الأمم المتحدة ، لمساعدة اللاجئين من الجنوب الافريقي ، خاصة في أنغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، وسوازيلند ، وليسوتو ، وموزامبيق . وساعدت منظمة الصحة العالمية

في تدبير الأودية ، مثل اللقاح اللازم لعلاج وباء التهاب السحايا الذي وردت أنباء عن تفشيته في مستوطنة للاجئين الزمبابويين في بوتسوانا . وقد أتاحت أصناف مثل الأودية والخيام من مخزونات مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) لتقديم الاغاثة في حالات الطوارئ للاجئين الناميبيين في أنغولا . وتعقد الوكالات اجتماعات منتظمة في زامبيا لكفالة تنسيق المعونة الطارئة للاجئين الزمبابويين وذلك في أعقاب شن عدة غارات عسكرية كما بذل كل جهد للاستعاضة فوراً عن الأصناف التي يتم تدويرها وبصفة خاصة سد النقص في مخزونات الأغذية لبرنامج الأغذية العالمي في المخازن التي قصفت . وفي موزامبيق ، اتخذت احتياطات مماثلة في أعقاب القيام بأنشطة عسكرية وتعاونت الوكالات من أجل الحيلولة دون حدوث أى ازدياد واهية في الجهد لدى منح المساعدة . وتعالج المفوضية مشاكل الكثير من اللاجئين من الجنوب الافريقي بالاقتران مع برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي وكذلك مع مجلس ناميبيا وقد تم مساعدات مموله من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا .

٢٦٤ - وفي إطار برنامج المفوضية لتقديم المساعدة الى القرن الافريقي ، تم توقيت قيام أخصائي مستوطنات ريفية بالمفوضية بزيارة جيبوتي بحيث تتزامن مع زيارة تقوم بها بعثة تقنية من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لدراسة امكانية اقامة مشاريع زراعية . وبذلت جهود مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لمساعدة مجموعات من الطلاب من لاجئي المناطق الحضرية على الالتحاق بمؤسسات أكاديمية ومؤسسات التدريب المهني . وتم على نحو وثيق تنسيق كل من برنامج المفوضية لتقديم المساعدة الى الأشخاص المشردين وبرنامج المعونة العادي للاجئين في اثيوبيا مع ممثلي اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي . وقد عقدت اجتماعات استشارية متكررة ، لمناقشة تقديم المساعدة الى اللاجئين والأشخاص المشردين في الصومال ، مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، واضطلع ببعثات مشتركة مع اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي لتقييم الاحتياجات فيما يتعلق بالخدمات الصحية وامدادات المياه والمعونة الغذائية في مخيمات في الصومال .

٢٦٥ - ومنذ البداية ، كان برنامج المساعدة الانسانية للأشخاص الوافدين من بورما الى بنغلاديش جهوداً مشتركاً بين الوكالات . وأقيم برنامج المخيمات في بنغلاديش بالاقتران مع اليونيسيف ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية . وهكذا قام ، على سبيل المثال ، أخصائي تغذية من منظمة الأغذية والزراعة بتنظيم فريق لتعزيز برامج اطعام اللاجئين ، لاسيما الأطفال ، الذين يعانون من سوء التغذية . وقام خبراء منظمة الصحة العالمية بدعم وزارة الصحة في بنغلاديش التي تتحمل المسؤولية عن توفير الخدمات الصحية في المخيمات . كما تشترك اليونيسيف اشتراكاً وثيقاً في توفير المكملات الغذائية الغنية بالفيتامينات لمن يعانون من سوء التغذية وتوفر كذلك الأودية . وقد كان الدور الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذه العملية دوراً حاسماً . ويقوم الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بصفته ممثلاً خاصاً للمفوض السامي ، بالاشراف بصفة مستمرة على اسهامات ماعز منظومة الأمم المتحدة وكفالة عدم وجود ازدياد واهية في الجهد فيما يتعلق بالتجربعات الواردة من هيئات تطوعية .

٢٦٦ - وأثناء عام ١٩٧٨ ، أجريت الاستعدادات كي تشترك المفوضية في السنة الدولية للطفل عام ١٩٧٩ . وقد اشتركت المفوضية في اجتماعات الفريق الاستشاري للسنة الدولية للطفل ، الذي أنشئ لتنسيق أنشطة مناهضة الأمم المتحدة في هذا الشأن ، وعملت أيضا على نحو وثيق مع أمانتي السنة الدولية للطفل في نيويورك وجنيف .

٢٦٧ - وما يزال الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الانمائي في البلدان ، التي لا تكون المفوضية ممثلة فيها تمثيلا مباشرا ، يوفر مساعدة عملية أساسية للمفوضية . ومن ثم يتصرف ممثلو برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، حينما تنشأ الحاجة الى ذلك ، نيابة عن المفوضية عن طريق الاتصال بالسلطات المختصة لصالح اللاجئين ، غالبا فيما يتعلق بمسائل عاجلة من قبيل منح حق اللجوء المؤقت .

٢٦٨ - وطوال عام ١٩٧٨ قدم برنامج الأغذية العالمي معونة غذائية الى مئات الآلاف من اللاجئين والأشخاص المشردين . وقام البرنامج بدور متكامل في معظم حالات اللاجئين ، حيث ينسق معظم المعونة الغذائية . ويتدارس برنامج الأغذية العالمي والمفوضية باستمرار الوسائل الممكنة للاسراع في توفير المعونة الغذائية الطارئة عن طريق ترشيد الاجراءات ذات الصلة والسعي من أجل تحديد فترة اعتماد اللاجئين على المعونة الغذائية . كما يسعيان الى تعزيز تحقيق الاكتفاء الذاتي فسي الزراعة لجماعات كبيرة من لاجئي المناطق الريفية .

٢٦٩ - وفيما يتعلق بالمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، فقد وجه المفوض السامي والأمين العام لهذه المنظمة نداء مشتركا الى الدول الأعضاء فيها لانقاذ الأشخاص الذين يرحلون عن شبه جزيرة الهند الصينية في زوارق صغيرة ممن يعثر عليهم في حالة خطرة في البحر ، واشتركا في تجديد نداء مماثل وجه الى مالكي السفن لأول مرة عام ١٩٧٧ عن طريق الضرفة التجارية الدولية للشحن البحري .

٢٧٠ - وتمت زيادة تعزيز العلاقات الوثيقة ، التي أقامتها المفوضية في سنوات سابقة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، وذلك عن طريق توقيع مذكرة تفاهم رسمية بين المفوضية والمكتب . وستشكل هذه المذكرة أساس التعاون في المستقبل بين المفوض السامي ومسق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث .

٢٧١ - وتعاونت المفوضية مع الكثير من الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك منظمة العمل الدولية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية . وفي المرحلة الأولى ، قدمت عن طواعية مشورة غير رسمية أو خبرة فنية معتمدة من الوكالة التقنية ذات الصلة بالموضوع .

باء - العلاقات مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى

٢٧٢ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين علاقاتها الوثيقة مع منظمة الوحدة الافريقية ، في كل من المقر والميدان ، لا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة للاجئين في الجنوب الافريقي عملا

بقرار الجمعية العامة ٣٢ / ٧٠ . وكانت منامة الوحدة الافريقية ممثلة في الدورة التاسعة والعشرين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي . كما كانت المفوضية ممثلة في دورات مجلس وزراء منامة الوحدة الافريقية ، وحضر المفوض السامي مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء الدول والحكومات .

٢٧٣ - ومرة أخرى ثبت أن اللجنة الدولية الحكومية للهجرة الأوروبية هي شريك مفيد للغاية ، حيث ساعدت في اجراء ترتيبات النقل لاعادة توطين أعداد كبيرة من لاجئي أوروبا والهند الصينية وأمريكا اللاتينية .

٢٧٤ - وقد أظهرت المساعدة السخية ، التي قدمها الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الى المفوضية والتي تقدر قيمتها بما يزيد عن ١٤ مليون دولار لعام ١٩٧٨ ، تزايد الدور الذي يشغل به في ميدان المساعدة الانسانية . وللمرة الأولى لم يقدم الاتحاد معونته الغذائية التقليدية فحسب ، وانما قدم أيضا منحا نقدية وخاصة لبرامج المفوضية في بنغلاديش والجنوب افريقي والقرن الافريقي وزائير .

٢٧٥ - وفيما يتعلق بمجلس أوروبا ، كانت المفوضية ممثلة في الاجتماعات ذات الصلة من الدورة الثلاثين للجمعية البرلمانية وللجنة الهجرة واللاجئين والديمقراطية ، وواصلت متابعة أعمال شتى الأجهزة الأخرى ذات الصلة بمهمة الحماية التي تضطلع بها المفوضية بما في ذلك اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان .

٢٧٦ - وتطورت العلاقات مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا خلال الفترة التي يشتملها التقرير لاسيما فيما يتعلق بمشكلات الأشخاص الذين يرحلون عن شبه جزيرة الهند الصينية في زوارق صغيرة .

٢٧٧ - وزادت المفوضية تعزيز علاقتها مع عدد من المنظمات الاقليمية الأخرى ، مثل منظمة الدول الأمريكية ، وجامعة الدول العربية ، واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية .

جيم - التعاون مع حركات التحرير

٢٧٨ - استمرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، عملا بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، في اقامة علاقات عمل وثيقة مع حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة . وقد حضر المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوند وبين الافريقيين لآزانيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي ، والاتحاد الشعبي الافريقي لزيمبابوي ، الدورة التاسعة والعشرين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي بصفة مراقب .

دال - العلاقات بين مفوضية الأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية
(الهيئات التطوعية)

٢٧٩ - أقامت المفوضية ، خلال العام ، علاقات مع ما يزيد عن ١٠٠ هيئة تطوعية واصلت تقديم دعم هام للمفوضية في الاضطلاع بمهامها وخاصة في ميادين حماية حقوق الانسان ، وتعزيز قانون اللاجئين ، وجمع الأموال ، والدعاية ، وكشركاء تنفيذيين في تنفيذ برامج لصالح اللاجئين والأشخاص المشردين .

٢٨٠ - وعلى الصعيد الدولي ، ترتبط المفوضية بصلات عمل وثيقة مع الأجهزة التنسيقية الرئيسية للهيئات التطوعية مثل مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع المجلس الدولي للهيئات التطوعية . كما أجريت اتصالات مع الكثير من الأجهزة التنسيقية على الصعيد الوطني .

٢٨١ - وحتى لا تربط الهيئات التطوعية بالتنفيذ فحسب ، وإنما أيضا باعداد برامج المفوضية ، تم انشاء فريق اتصال مشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجلس الدولي للهيئات التطوعية . ويجتمع الفريق بصورة منتظمة لمعالجة حالات الطوارئ بصفة خاصة .

٢٨٢ - وقد قامت الهيئات التطوعية بدور رئيسي في تشجيع اعادة توطين اللاجئين ، لا سيما أهل الزوارق الوافدين من جنوب شرق آسيا . وذلك عن طريق تقديم كفالات في بلدان الاقامة الدائمة . وقد عملت هذه الهيئات مع المفوضية في عدد من الحالات مثل حالة الأشخاص الوافدين من بورما الى بنغلاديش ، واعادة اللاجئين الزائريين الى الوطن من أنغولا ولاجئي نيكاراغوا في أمريكا الوسطى .

٢٨٣ - وزادت المفوضية من تعزيز مشاركتها التقليدية مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ورابطة جمعيات الصليب الأحمر اللتين تقدمان دعما كبيرا للمفوضية في اداء مهام الحماية التي تضطلع بها .

٢٨٤ - وفي ميدان الدعم المالي وحده ، تبرعت الهيئات التطوعية بما مجموعه ٨٩٦ ملايين من الدولارات من أجل برامج المفوضية في عام ١٩٧٨ مما يمثل نسبة تبلغ حوالي ٦ في المائة من جميع التبرعات التي تلقتها المفوضية .

جائزة وسام نانسن

٢٨٥ - منح السير سيريتسي خاما رئيس جمهورية بوتسوانا وسام نانسن لعام ١٩٧٨ ، تقديرا للاجراوات الشجاعة والمتفانية التي انتهجتها لصالح المقتلوعين من ديارهم دولة فتية بقيادة رئيسها الملهمة . وقد قدمت حكومة بوتسوانا وشعبها خدمة ممتازة لقضية اللاجئين وذلك بتوفير المأوى للآلاف من ضحايا التمييز العنصري وغيره من أشكال الاضطهاد .

الفصل الثامن

تمويل أنشطة المساعدة المادية

٢٨٦ - ظلت مشاكل اللاجئين ، كما ذكرنا في موضع آخر من هذا التقرير ، تزداد خلال الفترة المستعرضة ، وخاصة في افريقيا وآسيا . وقد وافقت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي ، في دورتها التاسعة والعشرين المعقودة في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٨ ، على زيادة تريبو على ٦ ملايين من الدولارات في البرامج العامة لسنة ١٩٧٨ ، وبذلك رفعت الرقم المستهدف الى ٤١٧٥٠٠٠٠ دولار (٢٠) . وقد تم بفضل سخاء المجتمع الدولي ، تمويل جميع ما زاد من الاحتياجات في البرامج العامة لعام ١٩٧٨ . وقد بلغ مجموع النفقات عام ١٩٧٨ ، بما فيها نفقات البرامج العامة والبرامج الخاصة ، ١٣٤ ٦٨١ ٠٠٠ دولار ، بزيادة قدرها ٢١ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٧٧ . وتنبغي الإشارة على وجه الخصوص الى المنظمات غير الحكومية التي ارتفعت تبرعاتها لجميع أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من ٥٥ مليون دولار عام ١٩٧٧ الى ٨٨ مليون دولار عام ١٩٧٨ ، بزيادة قدرها ٦٠ في المائة .

٢٨٧ - كذلك وافقت اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والعشرين على أن يكون الرقم المستهدف للبرامج العامة في عام ١٩٧٩ هو مبلغ ٨٧ ٨٨٠ ٠٠٠ دولار . وقد نشأت الزيادة بالنسبة لعام ١٩٧٩ ، الى حد كبير ، عن نقل بعض الأنشطة من البرامج الخاصة الى البرامج العامة .

٢٨٨ - على أن حالات اللجوء أخذت تزداد منذ الاجتماع الأخير للجنة ، وخاصة في جنوب شرقي آسيا ، كما ازدادت الى حد كبير في الجنوب الافريقي وفي القرن الافريقي ، مما فرض زيادة كبيرة جديدة في الطلب على التمويل . وفي يومي ١١ ، ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، عقد المفوض السامي اجتماع تشاور مع الحكومات المعنية بشأن اللاجئين والاشخاص المشردين في جنوب شرقي آسيا . وفي ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ عقد اجتماعا للممثلين الدائمين في جنيف للدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية . وفي ١٨ اثنى المناسبتين شدد المفوض السامي على الحاجة الى حلول انسانية عاجلة لمشاكل اللاجئين ، وأضاف أنه ينبغي ، بالنظر الى عالمية مشاكل اللاجئين ، أن يقوم هذا البحث عن الحلول على اقتسام المجتمع الدولي للأعباء على نحو أكثر اتساعاً وأكثر عدلاً . كما أكد انه ما لم يصبح في وسع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تبدأ كل عام بشعور أكبر بالأمن المالي تحققه لها تعهدات قاطعة بالتبرع ، فلن يكون في وسعها أن تنفذ برامجها بطريقة منتظمة ، ومن شأن هذا أن يؤدي الى حالات من التعطيل تضر باللاجئين ، وقد تؤدي بالاضافة الى ذلك الى انعدام الكفاية ونقص فعالية التكاليف في تنفيذ مشاريع المفوضية .

٢٨٩ - ولقد كانت استجابة الحكومات لنداءات المفوض السامي مشجعة جداً . على أن الحالة المالية للمفوضية مازالت خطيرة ، نظراً لتزايد حجم الاحتياجات المالية التي قدرت وقت اعداد هذا التقرير بما يقرب من ١٣٠ مليون دولار للبرامج العامة في سنة ١٩٧٩ وحدها ، ويقتضي الأمر بذل جهود كبيرة لضمان تمويل مشاريع المساعدة الأساسية التي تنفذها المفوضية في سنة ١٩٧٩ .

(٢٠) المرجع نفسه ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/33/12/Add.1) ، الفقرة ١٢٠ .

٢٦٠ - ويوضح الجدول ٣ بالمرفق الثاني التبرعات المدفوعة والمعلنة حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٧٩
لبرامج المفوضية العامة والخاصة في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ .

٢٦١ - وتشمل التبرعات المدرجة تحت البرامج الخاصة التبرعات المقدمة لحساب المفوضية لتعليم
اللاجئين ومختلف الأنشطة الخاصة المبينة أدناه والتي بدأت أو استمرت تنفيذها خلال الفترة السبتي
يتناولها التقرير :

(أ) المساعدة الانسانية المقدمة من الأمم المتحدة لقبرص ؛

(ب) مساعدة الأشخاص المشردين في جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية ؛

(ج) مساعدة الأشخاص المشردين من الهند الصينية في تايلند وبعض البلدان الأخرى
في آسيا (تدخل هذه المساعدة ضمن البرامج العامة ابتداءً من ١٩٧٩) ؛

(د) العملية الخاصة في لبنان ؛

(هـ) المساعدة المقدمة الى اللاجئين من الجنوب الافريقي ؛

(و) برامج المساعدة الانسانية المقدمة من المفوضية الى :

اللاجئين الصحراويين في منطقة تندوف بالجزائر ؛

اللاجئين والاشخاص المشردين في القرن الافريقي ؛

اللاجئين والعاثدين في بنغلاديش وبورما ؛

اعادة توطين اللاجئين الزائيريين واعادة تأهيلهم .

الفصل التاسع

الاعلام

٢٦٢ - وجهت وسائل الاعلام الدولية عناية خاصة ، خلال الفترة المستعرضة ، الى اللاجئيين والأشخاص المشردين . وقد أدت التطورات التي وقعت في جنوب شرقي آسيا ، ومنها مفوضية اللاجئين والاشخاص المشردين في جنوب شرق آسيا ، الى تركيز اهتمام الرأي العام على مشكلة اللاجئين العالمية النطاق ، وعلى دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقديم المساعدة وتوفير الحماية للمشردين من مواطنهم . وقد تناولت الصحف على نطاق واسع فيما تناولته من أوضاع اللاجئين والتطورات الخاصة بهم حالة أبناء بورما الذين كانوا يعيشون في معسكرات فسي بنغالاديش وأعيد توطينهم فيما بعد ببورما ، والاعداد المتزايدة من اللاجئين في القرن الافريقي وفي الجنوب الافريقي ، ومصير اللاجئين الذين فروا من نيكاراغوا الى البلدان المجاورة في خريف ١٩٧٨ .

٢٦٣ - وقد فطمت وسائل الانباء تغطية جيدة أنباء البعثات التي أوفدها المفوض السامي الى افريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب شرقي آسيا وكذلك المهمة التي قام بها نائب المندوب السامي فسي جنوب شرقي آسيا . وقد قدم الى جنيف في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ عدد من الصحفيين لتغطية اجتماع التشاور مع الحكومات المعنية بشأن اللاجئين والاشخاص المشردين في جنوب شرقي آسيا . وعقد المفوض السامي عددا من المؤتمرات والمقابلات الصحفية مع الصحفيين ، كما عقدت جلسات إعلام كثيرة للصحفيين تحدث فيها عدد من مؤلفي المفوضية الذين عادوا مؤخرا من بعثات أو الذين لهم خبرة خاصة بالموضوعات التي تشغل الرأي العام .

٢٦٤ - وقد حافظت دائرة شؤون الاعلام في المفوضية بطريقة فعالة على استمرار الاهتمام بأعمال الدائرة عن طريق الاتصال المنتظم بالصحافة والاذاعة والتلفزيون . وواصل ممثلو المفوضية تزويد الصحف في مناطقهم بالمعلومات . وفي عدد من المناطق التي يزداد فيها اهتمام وسائل الاعلام ، خصص بعض المؤلفين في المكاتب الاقليمية لهذه المناطق للتعامل مع وسائل الاعلام . وقد صدرت بيانات صحفية عديدة كما نالمت لافراد وجماعات من الصحفيين مقابلات واجتماعات اعلامية ومؤتمرات صحفية وجلسات احاطة بالمعلومات . وقد قدمت طلبات متزايدة من الصحفيين والعاملين في التلفزيون للحصول على مساعدة المفوضية في تغطية أنباء حالات اللاجئين في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وقد بذلت المفوضية كل ما في وسعها للاستجابة لهذه الطلبات . وفي حالة خاصصة أعادت المفوضية مؤلفا من مؤلفيها للمساعدة في اخراج فيلم تسجيلي عن " أهل الزوارق " .

٢٦٥ - وقد وسعت دائرة شؤون الاعلام تعاونها مع الوكالات التطوعية سواء منها التي لها اتصال بها منذ وقت طويل أو التي أنشأت معها صلات جديدة . وقدمت المفوضية مجموعة واسعة من المواد الاعلامية (الافلام ، الصور ، والملصقات ، والمطبوعات ، والتقاويم ، الخ) لدعم الحملات الاعلامية وحملات جمع التبرعات التي تقوم بها هذه الوكالات .

٢٩٦ - وواصل قسم الافلام بدائرة شؤون الاعلام برنامجه الانتاجي النشاط فقام بتغطية سينمائية لعدد من مناطق اللاجئين . وقد اتيح لمئات من الموزعين التلفزيونيين الحصول على أجزاء من أفلام المفوضية عن طريق شبكة كبيرة من شبكات توزيع الانباء . وقد تم توزيع فيلم عنوانه " عبء للاقتسام " عن الاشخاص الذين جاءوا من بورما الى بنغلاديش ، وقد وزعت بعض نسخ هذا الفيلم عن طريق رابطة جمعيات الصليب الأحمر . وثمة فيلمان عن اعادة التوطين استخدمتهما على نطاق واسع المنظمات المعنية بمشكلة توطين اللاجئين في مجتمعاتها وهما " التجربة السويسرية " و " الانتظار " ، كما عرضت أجزاء من هذين الفيلمين في التلفزيون . كذلك وزعت على نطاق واسع طبعة موجزة بعنوان " الموجة القلقة " من فيلم " أهل الزوارق " الذي انتجته شبكة " تروس " التلفزيونية الهولندية . كذلك وزع على شبكات التلفزيون في افريقيا فيلم عن حالة اللاجئين في افريقيا بعنوان " الدولة رقم ٥٠ في افريقيا " تعرض التعريف بمؤتمر عموم افريقيا بشأن حالة اللاجئين في افريقيا ، وهو المؤتمر الذي كان مقررا عقده في آروشا في أيار/مايو ١٩٧٩ . وقد اشترت بعض شبكات التلفزيون فيلم الرسوم المتحركة " اذا لم يكن هنا فأين " . وقد فاز الفيلم المثير " انا لاجئ " بالجائزة الأولى لفئته في مهرجان كورك السينمائي واشترته خمس من شبكات التلفزيون .

٢٩٧ - وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور نشط في الجهود الشاملة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للتعريف بالموضوعات المحددة التي تدعو قرارات الجمعية العامة الى التعريف بها عندما تتصل هذه الموضوعات بأنشطة المفوضية . فبمناسبة السنة الدولية للطفل ، طبع كتاب يقع في ١٤٨ صفحة عنوانه " الطفل اللاجئ " يعرض المشاريع الخاصة بمساعدة الأطفال اللاجئين ، ووزع على الحكومات والوكالات التطوعية ولجان السنة الدولية للطفل في جميع أنحاء العالم . كما قامت المفوضية بتصميم تقويم هائط للسنة الدولية للطفل لعام ١٩٧٩ به صور للأطفال اللاجئين ، ونشرت ملحقا خاصا عن الأطفال اللاجئين لمنشور " منتدى الأفكار " الذي نشر بمناسبة هذه السنة . كذلك تم التعاقد على فيلم عن الأطفال اللاجئين لعرضه في ربيع ١٩٧٩ . ونظمت المفوضية دورات لرسوم الأطفال في عدد من معسكرات اللاجئين ، على أن ترسل أحسن الرسوم الى باريس للاشتراك بها في المسابقة العالمية التي تنظمها اليونسكو . كذلك نظم معرضان للصور الفوتوغرافية والفنون ، أحدهما نظمه مكتبته مكتبة الصور الفوتوغرافية التابعة للمفوضية وافتتح في مركز بوبورغ في باريس وتنقل فسي جميع أنحاء فرنسا ، والثاني أعده الاتحاد السويدي لانقاذ الأطفال ، رادا بارنن ، بالتعاون مع المفوضية ، وافتتح في قصر الأمم بجنيف وهو الآن يتنقل في أنحاء أوروبا .

٢٩٨ - وتواصل مكتبة الصور الفوتوغرافية التابعة للمفوضية زيادة أرشيفها من الصور الملونة وغير الملونة لمواجهة الطلب المتزايد على صور المفوضية ، وهو ما يعكس اهتماما متزايدا بحالة اللاجئين ووعيا متزايدا بهذه الحالة من جانب عدد متزايد من الناشرين .

٢٩٩ - وتصدر بانتظام مرة كل شهرين نشرة " أنباء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين " بالانكليزية والفرنسية مع ملحق بالاسبانية والالمانية . وقد بدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ إصدار نشرة بيانات جديدة مرة كل اسبوعين بعنوان " آخر أنباء اللاجئين " . وهذه النشرة التي تصدر بالانكليزية والفرنسية ، تزود الصحف والوكالات التطوعية والحكومات بأحدث المعلومات الواقعية عن أنشطة المفوضية

٣٠٠ - وقد استمر التعاون مع ادارة شؤون الاعلام بالأمم المتحدة ، في جنيف وفي نيويورك على السواء ، وخاصة في الميدان الاناعي .

المرفق الثاني

بيانات مالية

الجدول ١

مجموع انفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الأموال في عام ١٩٧٨ حسب القارة أو البلد أو المنطقة ومصدر الأموال
(بالآف دولارات الولايات المتحدة .)

المجموع	البرامج الخاصة (ب)	البرامج العامة (أ)	القارة/البلد/أو المنطقة
			<u>آسيا</u>
١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	بابوا غينيا الجديدة
٣٠١٥٦	٣٠١٥٦	—	بنغلاديش
٤٥٩٣	٤٥٩٣	—	بورما
١٥٣٧٧٢	١٥٣٧٢٨	٤٤	تايلند
٤٩١٢٤	٤٩١٢٤	—	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٣٨٠٦٠	٣٠٥٥٧	٧٥٠٣	فييت نام
٣٣٧٠٧	٣٢٤٩١	١٢١٦	لبنان
٥٥٨٨٩	٥٠٣٤٣	٥٥٤٦	ماليزيا
٢٩١٣	٨٠٦	٢١٠٧	غربي آسيا
١١٥٩٩١	١١٤٧٩٥	١١٩٦	بلدان أو مناطق أخرى
٤٨٥٢٠٥	٤٦٦٥٩٣	١٨٦١٢	المجموع الفرعي (١)
			<u>افريقيا</u>
٤١٧٢٤	٤١١٣٣	٥٩١	اثيوبيا
٤٠٣٦٦	٤٨٨٨	٣٥٤٧٨	أنغولا
١٥٣٤	٦٧٨	٨٥٦	أوغندا
٨٠٥٠٦	٥٧١٢٣	٢٣٣٨٣	بوتسوانا
٢٢٢٩	٥١٧	١٧١٢	بوروندي
٧٣٣٠	٦٧٦٠	٥٧٠	تونس ، الجزائر ، المغرب
٣٧١٦١	٧٣٤٢	٢٩٨١٩	جمهورية تنزانيا المتحدة
٣١٢٣	٦٨٨	٢٤٣٥	جمهورية الكاميرون المتحدة
١٦٣٣٣	٦٤٥٣	٩٨٨٠	جيبوتي

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المجموع	البرامج الخاصة (ب)	البرامج العامة (أ)	القارة/البلد/أو المنطقة
			<u>افريقيا (تابع)</u>
١٥١٠	١٠٩٢	٤١٨	رواندا
١٠ ١١٣٨	٤ ٤٩٩٦	٥ ٦١٤٢	زائير
٣ ٢٦١١	١ ٥١٧٦	١ ٧٤٣٥	زامبيا
٢٣٤٩	١٥٥٠	٧٩٩	السنغال
١ ٢٨٤٢	١ ١٧٩٩	١٠٤٢	سوازيلند
٣ ٤٥٠٠٩	٨ ٦٢٢٣	٢ ٥٨٨٦	السودان
٣ ٨٣١٣	٣ ٣٦٨٦	٤٥٢٧	الصومال
١٠٣٠	٠	١٠٢٥	غابون
١٣٧٠	٣٨٨	٩٨٢	غانا
١ ٨٣٧٤	٥٠٦٤	١ ٣٣١٠	كينيا
٧٣٤٧	٦٢٦٥	١٠٨٢	ليسوتو
٤٦٩٣	٢٤٣٤	٢٢٥٩	مصر
٤ ٥٧٩٠	١ ٢٦٠٦	٣ ٣١٨٤	موزامبيق
٦٢٥٩	٤٨١٧	١٤٤٢	نيجيريا
٣٠٠٣	١٥٤٨	١٤٥٥	بلدان أخرى
٥٤ ١٤٤٤	٢٧ ٥٧٣١	٢٦ ٥٧١٣	المجموع الفرعي (٢)
			<u>الأمريكتان</u>
٣ ٣٣٨٩	٤٠٥	٣ ٢٩٨٤	الأرجنتين
٢٧٧٣	٤٠٢	٢٣٧١	بيرو
٣٩٣٨	٢٨	٣٩١٠	شيلي
٥٩٣٩	١٢٠	٥٨١٩	بلدان أخرى جنوبي أمريكا اللاتينية
١٤٥١	١٠٤	١٣٤٧	بلدان أخرى شمالي غربي أمريكا الجنوبية
١ ٠٦٠٤	٣٠٢	١ ٠٣٠٢	بلدان شمالي أمريكا اللاتينية
٥٤٩	٥٣٥	١٤	أمريكا الشمالية
٥ ٨٦٤٣	١٨٩٦	٥ ٦٧٤٧	المجموع الفرعي (٣)

(متبع)

الجدول ١ (تابع)

المجموع	البرامج الخاصة (ب)	البرامج العامة (أ)	القارة/البلد/أو المنطقة
			<u>أوروبا</u>
٣٧٩٢	—	٣٧٩٢	أسبانيا
١٤٣١	٥٨٩	١٣٧٢	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
٣٠٢٥	١١٧	٢٩٠٨	إيطاليا
٩١٢٧	٤٢٨٠	٤٨٤٧	البرتغال
٧٠٠	٣٣٦	٣٦٤	تركيا
٢٠٤٩	—	٢٠٤٩	رومانيا
٢٨٩٤	٩٥٦	١٩٣٨	فرنسا
١٣٧٥٠١	١٣٧٤٨٩	١٢	قبرص
			المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
٩٧٨	٧٣	٩٠٥	النمسا
٩٩٨	—	٩٩٨	يوغوسلافيا
٢٢٢١	١٣	٢٢٠٨	اليونان
٣٤٥٤	٤٦٥	٢٩٨٩	بلدان أخرى
٦٩٧٣	٥٩٣٦	١٠٣٧	
١٧٥١٤٣	١٤٩٧٢٤	٢٥٤١٩	المجموع الفرعي (٤)
			<u>أوقيانوسيا</u>
٩٧٥	٧٤	٩٠١	أستراليا (٥)
			<u>مجموع الاعتمادات</u>
٨٥٤٠٢	٤٧٩٢٣	٣٧٤٧٩	المشاريع العالمية والاقليمية (٦)
١٣٤٦٨١٢	٩٤١٩٤١	٤٠٤٨٧١	المجموع [(٦) - (١)]

(أ) بما في ذلك اتفاق قدره ١٨٩٩ ٢١٧ دولارا من صندوق الطوارئ صرف في بابوا غينيا الجديدة وجمهورية الكاميرون المتحدة ، وزامبيا ، وزامبيا ، والصومال ، وفييت نام ، وهندوراس ، واليمن .

(ب) بما في ذلك التحويل البسيط .

العرفق الثاني

الجدول ٢

اتفاق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٧٨ حسب
البلد أو المنطقة والأنواع الرئيسية لأنشطة المساعدة (١)

(بـ) بالآلاف دولارات الولايات المتحدة ()

المجموع	الاغاثة وغيرها من أنواع المساعدة (ب)	العودة الاختيارية السكن الوطن	اعادة التوطين	التوطين المحلي	نوع المساعدة البلد
					<u>آسيا</u>
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	-	-	بابوا غينيا الجديدة
٢٨٣٤٠	٢٨٣٤٠	-	-	-	بنغلاديش
٤٠٠٠	٤٠٠٠	-	-	-	بورما
١٤٩٨٨٧	١١٠٥١١	-	٣٩١٧٦	٢٠٠	تايلند
٤٧٧٩٤	٣٨٤١٤	-	-	٩٣٨٠	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٣٥٩٩٢	٢٧٢٤٠	-	٢٠٤٨	٦٧٠٤	فيت نام
٣٢٤٠٣	٢٦١٨٣	-	٦٧	٦١٥٣	لبنان
٥١٣٤٩	٤٦٣٤٩	-	-	٥٠٠٠	ماليزيا
٢٨٦٦	١٥٤٠	-	٥٥٠	٧٧٦	غربي آسيا
١١٤٠٠١	١٠٠٠٧٤	-	١٣٨٧٠	٥٧	بلدان أو مناطق أخرى
٤٦٧٦٣٢	٣٨٣٦٥١	-	٥٥٧١١	٢٨٢٧٠	المجموع الفرعي (١)
					<u>افريقيا</u>
٤١١٠٠٩	١٦٦٣٦	٧٦	-	٢٤٣٩٧	اثيوبيا
٣٦٧٣٤	٧٢٢	-	-	٣٦٠١٢	أنغولا
١٢٧٩	٢٠٦	-	٣٣	١٠٤٠	أوغندا
٧٩٥٥٥	٦٤٣٥	٠٧	٩٦	٧٣٠١٧	بوتسوانا
٢٠٩٦	-	-	١٠	٢٠٨٦	بوروندي
٦٥٥٩	٣٦٨٢	-	-	٢٨٧٧	تونس، الجزائر، المغرب
٣٦٧٥٣	٦٢٨	٠٥	٤٩	٣٦٠٧١	جمهورية تنزانيا المتحدة
٢٦٧٤	١٥٩٤	٠٧	-	١٠٧٥	جمهورية الكاميرون المتحدة
١٤١١٧	٧٠٣	-	٠٦	١٣٤٠٨	جيبوتي
١٢٤٩	-	-	-	١٢٤٩	رواندا
٩٨٦٥٧	١٨٢٥١	٢٥٦	٤٣	٨٠١٠٧	زائير
٣٢٢٥٧	١٣٣٦	٠٩	٢٤	٣٠٨٨٨	زامبيا
١٣١٦	-	١٦	٠٦	١٢٩٤	السنغال
١٢٢٤٢	٥٩٨	-	١٧٢	١١٤٧٢	سوازيلند
٣٢٢٨٤	١٤٨٦	٥٨٢	١١	٣١٢٠٥	السودان
٣٧٥٤٤	٢٢٢٤٢	-	-	١٥٣٠٢	الصومال
٨٣	٥٠	-	-	٣٣	غامبون
١٣٧٠	-	-	-	١٣٧٠	غانا
١٧١٦٩	٦٥٨١	٣٥	٦٩	١٠٤٨٤	كينيا

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

المجموع	الاغاثة وغيرها من أنواع المساعدة (ب)	العودة الاختيارية إلى الوطن	إعادة التوطين	التوطين المحلي	نوع المساعدة	البلد
						<u>أفريقيا (تابع)</u>
٦٧٦٧	٧٢٣	-	-	٦٠٤٤		ليسوتو
٤٣٣١	٤٠٧	٠٣	١٧٦	٣٧٤٥		مصر
٤٤٢٤٠	٢٢٠٧	-	-	٤٢٠٣٣		موزامبيق
٦٢٥٩	-	-	-	٦٢٥٩		نيجيريا
٣٠٠٣	١٥	٨٦	٢٥	٢٨٧٧		بلدان أخرى
٥٢٠٦٤٧	٨٤٥٠٢	١٠٨٢	٧٢٠	٤٣٤٣٤٣		المجموع الفرعي (٢)
						<u>الأمريكتان</u>
						الأرجنتين
٢٩٠٣٢	١٨٩١٤	٤٧٩	٥٨٩٢	٣٧٤٧		بيرو
١٧٢٧	٩٥٠	١٦	٦١٣	١٤٨		شيلي
٣٢٨٠	٣٥٠	٠٢	٢٧٠٠	٢٢٨		بلدان أخرى جنوبي أمريكا اللاتينية
٥٩٣٩	٣٣٦٠	٠٤	١٣٦٩	١٢٠٦		بلدان أخرى شمالي غربي أمريكا الجنوبية
١٤٥١	٤٣٠	٢٥١	٢١	٧٤٣		بلدان شمالي أمريكا اللاتينية
٩١٥٧	٢١٠٠	٢٣٩	١٣٦	٦٦٨٢		أمريكا الشمالية
١٤	٠٤	-	١٠	-		
٥٠٦٠٠	٢٦١٠٨	٩٩٧	١٠٧٤١	١٢٧٥٤		المجموع الفرعي (٣)
						<u>أوروبا</u>
						أسبانيا
٣٦٨٨	٧٨٦	-	١٥٦	٢٧٤٦		ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
١٤٣١	٦٢١	٣٠	٢٤٥	٥٣٥		إيطاليا
٣٠٢٥	١٣٤٣	٣٨	٥٢٢	١١٢٢		البرتغال
٨٦٥٢	١١٩٥	٢٣٧٧	١٠	٥٠٧٠		تركيا
٧٠٠	٣٤٦	-	١٥٠	٢٠٤		رومانيا
٢٠٤٩	١٦	-	٣٣	٢٠٠٠		فرنسا
٢٥٨٣	٢٨	١٠١٨	-	١٥٣٧		قبرص
١٣٤٢٣٨	١٤١٦٧	-	١١	١٢٠٠٦٠		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
٩٧٨	٤٨١	-	-	٤٩٧		النمسا
٩٩٨	١٦٢	-	٠٧	٨٢٩		يوغوسلافيا
٢١٦٣	١٤٠	١٠	-	٢٠١٣		اليونان
٣٤٥٤	٢٥٨	١٠	١٠٠٥	٢١٨١		بلدان أخرى
٦٢٥١	٢٧٨	٦٨	١٩٢	٥٧١٣		
١٧٠٢١٠	١٩٨٢١	٣٥٥١	٢٣٣١	١٤٤٥٠٧		المجموع الفرعي (٤)

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

المجموع	الانفاقة وغيرها من أنواع المساعدة (ب)	العودة الاختيارية الى الوطن	اعادة التوطين	التوطين المحلي	نوع المساعدة	البلد
٧٧	-	-	٧٧	-	(٥)	أوقيانيا استراليا
١٧١٤٦	١٠٨٧٢	٢٦٠١	٢٦٩٩	٩٧٤	(٦)	مجموع الاعتمادات المشاريع العالمية والاقليمية
١٢٢٦٣١٢	٥٢٤٩٥٤	٨٢٣١	٧٢٢٧٩	٦٢٠٨٤٨	[٦) - (١)]	المجموع

- (أ) وبالتالي لا يدخل في هذا الانفاق على دعم وادارة البرامج .
(ب) بما في ذلك التبرعات العينية ، مثل الأغذية ، وما الى ذلك .

الجدول ٣

مركز التبرعات المدفوعة أو المقومة لبرامج المساعدة التابعة لغرفية الأمم المتحدة للموون
اللائحتين فـ١ (٣١ آذار/مارس ١٩٧٩)
(بداويات الولايات المتحدة)

من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣١ آذار/مارس ١٩٧٩ البرامج الخاصة	البرامج الخاصة	البرامج الخاصة	البرامج الخاصة	المتبرعون		من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣١ آذار/مارس ١٩٧٩ البرامج الخاصة	البرامج الخاصة	
				المجموع	ألف - الحكومات			
٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	الأرجنتين	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	
٠	٠	٠	٠	اسبانيا	٩٤٣ ٦١٢	٩٤٣ ٦١٢	٠	
٠	٠	٠	٠	استراليا	٥٩٢٦ ٦٥٣	٥٠٠٣ ٨٢٥	٩٢٢ ٨٢٨	١٥٠٠٠
٠	٠	٠	٠	اسرائيل	١٥٠٠٠	٠	١٥٠٠٠	٠
٠	٠	٠	٠	المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٧٠٢٧ ١٣٤	٤ ٨٣٢ ٨٢٦	٢ ١٩٤ ٣٠٨	١٠٠٠٠
٠	٠	٠	٠	الامارات العربية المتحدة	١٠٠٠٠٠	٠	١٠٠٠٠	٠
٠	٠	٠	٠	اندونيسيا	٣٠٠٠٠	٠	٣٠٠٠٠	٠
٠	٠	٠	٠	اوغندا	٢٤٧ ١٨٦	٢٣٨ ٣٤٨	٨ ٨٣٨	٠
٠	٠	٠	٠	ايران	٨٩ ٦٨٢	٥٠٠٠٠	٣٩ ٦٨٢	٠
٠	٠	٠	٠	ايرلندا	٧٨ ٩٤٧	٧٨ ٩٤٧	٠	٠
٠	٠	٠	٠	ايسلندا	٢١٠٠٠	٥٠٠٠	١٦٠٠٠	٠
٠	٠	٠	٠	ايطاليا	٥٩٥٢٤	٠	٥٩٥٢٤	٠
٠	٠	٠	٠	باها غيبيا الجديدة	٢٧٣٦	٠	٢٧٣٦	٠
٠	٠	٠	٠	باكستان	٢٥٠٥	٠	٢٥٠٥	٠
٠	٠	٠	٠	البرازيل	٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠	٣٧٥٠٠	٠
٠	٠	٠	٠	بربادوس	١٠٠٠	٠	١٠٠٠	٠
٠	٠	٠	٠	البرتغال	٠	٠	٠	٠
٠	٠	٠	٠	بلجيكا	٢ ١١٥ ١٢٥	١ ٦٤٥ ٠٩٣	٤٧٠ ٠٢٢	٠
٢٤٣ ٣٨٣	٢٧٣ ٨٨٣	٤٠٣ ٧٠٦	٤٠٣ ٧٠٦					

(بفتح)

المجدول ٣ (تابع)

من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٧٩	البرامج الخاصة	البرامج العادية	المجموع	المتبرعون ألف - الحكومات (تابع)	١٩٧٨		البرامج الخاصة	البرامج العادية
					المجموع	البرامج الخاصة		
-	-	-	-	بنغلاديش	١٠٠٠	-	١٠٠٠	-
-	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	بنما	٥٠٠	-	٥٠٠	-
-	-	-	-	بوتان	٣٦٥٨٥	٣٦٥٨٥	-	-
-	-	-	-	بوتسوانا	١٤٤٩	-	-	١٤٤٩
-	-	-	-	بوروندي	١٦٧٥	-	-	١٦٧٥
-	-	-	-	تايلند	٨٥٠٠	-	-	٨٥٠٠
-	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	تركيا	٧٠٠٠	-	-	٧٠٠٠
-	-	-	-	ترينيداد وتوباغو	٢٠٧٠	-	-	٢٠٧٠
-	-	-	-	توفو	٥٩٠٩	١٣٦٤	-	٤٥٤٥
-	٣٣٠٠	٣٣٠٠	٣٣٠٠	تونس	٣٠٠٠	-	-	٣٠٠٠
-	٢٤٥٠٠	٢٤٥٠٠	٢٤٥٠٠	الجزائر	٢٢٠٠٠	-	-	٢٢٠٠٠
-	-	-	-	جزر البهاما	٤٤٥٦	١٠٠٠	-	٣٤٥٦
٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	الجمهورية العربية الليبية	٢٠٠٠٠	-	-	٢٠٠٠٠
-	-	-	-	جمهورية تنزانيا المتحدة	٥٢١٥	-	-	٥٢١٥
-	-	-	-	الجمهورية العربية السورية	١٠٠٠	-	-	١٠٠٠
-	-	-	-	جمهورية الكاميرون المتحدة	١٤٠٩	-	-	١٤٠٩
-	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	جمهورية كوريا	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	-	٥٠٠٠
-	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٠٠٠	-	-	٢٠٠٠
١٢٥٢١٧٨	١٥٧٥٧١	٩٣١١١٣	٩٣١١١٣	الاندلس	٨٢٨٥٨	٣٢٠٧١٧٥	٤٧٢١١٨٣	١٨٣
-	-	-	-	زاقير	٢٥٣١٦٥	٢٥٣١٦٥	-	-
-	-	-	-	زامبيا	٤٨٢٠	-	-	٤٨٢٠

(تابع)

الجدول ٣ (تابع)

من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٢٩ الخاصة	البرامج الخاصة	البرامج العامة	المجموع	المتبرعون	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٨		
					المجموع	البرامج الخاصة	البرامج العامة
-	-	-	-	ألف - الحكومات (تابع)			
-	-	-	-	ساحل المحاج	٣ ٨٦٤	-	٣ ٨٦٤
-	-	-	-	سان مارينو	١ ٠٠٠	-	١ ٠٠٠
-	٣ ٠٠٠	-	٣ ٠٠٠	السبعال	٦ ٠٠٠	-	٦ ٠٠٠
-	٦ ٠٤٢	-	٦ ٠٤٢	السودان	١٣ ٣٤٢	٧ ٣٠٠	٦ ٠٤٢
-	-	-	-	سورينام	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	-
١ ٦٠٥ ٥٠٥	٦ ٤٢٢ ٠١٨	٨ ٠٢٧ ٥٢٢	١١ ١٦٩ ٤١٠	السويد	١١ ١٦٩ ٤١٠	٤ ٣٠٠ ٦٠٣	٦ ٨٦٨ ٨٠٧
١ ٦ ٨٥٧	١ ١٦٥ ٣٨٨	١ ١٨٢ ٢٤٥	٣ ١٥٣ ٣٩٣	سويسرا	٣ ١٥٣ ٣٩٣	١ ٩٨٢ ٨٨٩	١ ١٧٠ ٥٠٤
-	-	-	-	سيراليون	٢ ٨٠٤	-	٢ ٨٠٤
-	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠	شيلي	١٢ ٠٠٠	-	١٢ ٠٠٠
-	١ ١٢٤	١ ١٢٤	-	الصومال	-	-	-
٩٧ ٢٦٨	١١ ٨٦٦	١٠٩ ٦٢٢	١٢ ١٩٢	المراق	١٢ ١٩٢	-	١٢ ١٩٢
-	٦ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	عمان	٦ ٠٠٠	-	٦ ٠٠٠
-	-	-	-	غانبيا	٢٩٣	-	٢٩٣
-	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٥ ٢٢٠	غانا	٥ ٢٢٠	-	٥ ٢٢٠
-	٥٤٣ ١٨٢	٥٤٣ ١٨٢	١٢٨ ٧٧٧	فرنسا	١٢٨ ٧٧٧	١٠٧ ٥٢٧	٥٢١ ٢٥٠
-	١٢ ٢٥٠	١٢ ٢٥٠	٢ ٢٥٠	الفلين	٢ ٢٥٠	-	٢ ٢٥٠
-	-	-	٥ ٠٠٠	فنزويلا	٥ ٠٠٠	-	٥ ٠٠٠
-	٣ ٦٧ ٠٨٩	٣ ٦٧ ٠٨٩	٣٩٦ ٠٢٥	فنلندا	٣٩٦ ٠٢٥	١ ١٩٥	٣٨٤ ٨٣٠
-	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	-	فيت نام	-	-	-
-	٣ ٩٣٣	٣ ٩٣٣	٤ ٠٩٣	قبرص	٤ ٠٩٣	١ ٠١٦	٣ ٠٧٧
-	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	قطر	١٠ ٠٠٠	-	١٠ ٠٠٠

(بفتح)

الجدول ٣ (تابع)

من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٧٩	البرامج الخاصة	البرامج الخاصة	البرامج الخاصة	البرامج الخاصة	المتبرعون		من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨	البرامج الخاصة	البرامج الخاصة
					ألف - الحكومات (تابع)	المجموع			
-	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٦٩٤٩٢	١٦٨٠٦٧٢	١٨٥٠١٦٤	١٨٥٠١٦٤	٢٤٠٧٠٢١	٤٣٤٢	٨٩٧٥٧٥	١٥٠٩٤٤٦	٤٣٤٢	٤٣٤٢
-	-	-	-	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	-	٢٠٠٠٠	-	٢٠٠٠٠
-	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٩٠٢	٩٠٢	-	٩٠٢	-	٩٠٢
-	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	-	-	-	-	-	-
-	١١٩٠٥	١١٩٠٥	١١٩٠٥	٣٢٨٧٧	٣٢٨٧٧	١٤٩٧٤	١٧٩٠٣	١٣٨٩٣	١٣٨٩٣
٦٠٠٠٠	١٠٨٦٢	٧٠٨٦٢	٧٠٨٦٢	١٣٨٩٣	١١٥٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
-	-	-	-	٢٢٠٠	٢٢٠٠	-	٢٢٠٠	-	٢٢٠٠
-	-	-	-	١١٣٨	١١٣٨	-	١١٣٨	-	١١٣٨
-	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	-	١٥٠٠	-	١٥٠٠
-	١٢٠٢	١٢٠٢	١٢٠٢	١١٣٦	١١٣٦	-	١١٣٦	-	١١٣٦
-	٤٢٨٦	٤٢٨٦	٤٢٨٦	٤٢٨٦	٤٢٨٦	-	٤٢٨٦	-	٤٢٨٦
-	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠
-	١٠٠٨٠٠٠	١٠٠٨٠٠٠	١٠٠٨٠٠٠	٣٠٠٣٩٨	٣٠٠٣٩٨	٢٩٢٣٩٨	٨٠٠٠	٢٩٢٣٩٨	٨٠٠٠
١٨٥٨٩٩١	٧٢٠١٦٤٦	٩٠٦٠٦٣٧	٩٠٦٠٦٣٧	١٣٨٥٣٤٠٢	١٣٨٥٣٤٠٢	٩٢٢٤١٤٩	٤٦٢٩٢٥٣	٢٦٦٢	٢٦٦٢
-	-	-	-	٣٧٩٥	٣٧٩٥	١١٣٣	٢٦٦٢	٢٦٦٢	٢٦٦٢
-	٦٩٤	٦٩٤	٦٩٤	٦١٦	٦١٦	-	٦١٦	-	٦١٦

(تابع)

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
